وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير الرقم التسلسلي: ...../2019

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

دفعة: 2019

الميدان: علوم اقتصادية، علوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: إدارة أعمال

العنوان: تأثير التعليم المقاولاتي في تنمية الروح المقاولاتية وبناء المشاريع لدى طلبة الجامعة

دراسة حالة: جامعة العربي التبسي – تبسة

من إعداد الطالبين: تحت إشراف:

- بشير عبد الحميد – د. فريد راهم
- سمير حفظ الله

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/24

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
عمر عمروش	أستاذ مساعد – أ –	رئيسا
فريد راهم	أستاذ محاضر – أ –	مشرفا
بلال مسعي	أستاذ مساعد – أ –	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وعرفان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي ينير طريقنا، الحمد لله الذي أعطانا من موجبات رحمته الإرادة والعزيمة على اتمام هذا العمل.

الحمد لله حمدا كثيرا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

نتقدم

بتشكراتنا الخالصة إلى كل من قدم لنا يد العون من أجل انجاز هذه المذكرة من بدايتها إلى غاية اتمامها، بالأخص "الدكتور القدير فريد راهم" الذي تفضل بالاشراف على هذه المذكرة، ورافقنا من خلال توجيهاته ونصائحه.

كما لا ننسى الأستاذة القديرة "فضيلة بوطورة" والأستاذ والأخ "محمد علي دشة" الذين ساعدونا بنصائحهم من أجل اتمام هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذا العمل.

إلى جميع الأساتذة والإداريين والعمال بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي - تبسة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

ما الشكر إلا لله رب العالمين و من ثمة الصلاة و السلام على نبينا محمد أكرم المرسلين

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى:

من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز وأفتقده منذ سنوات "والدي رحمه الله"

من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بدعواتها، أغلى ما في الوجود "أمي الحبيبة"

من رافقني في إنجاز هذا العمل "سمير حفظ الله"، إلى كل الأساتذة الذين رافقونا خلال مشوار الماستر

من ساعدتني بدعمها المعنوي ونصائحها القيمة "إيمان من البويرة"

كل من رافقني في مشوار الماستر زملاء الدراسة، إلى كل أصدقائي.

"بشير"

بسم الله أبدأ كلامي الذي بفضله وصلت لمقامي هذا، و الحمد والشكر على ما أتاني

أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين الغاليين أطال الله في عمرهما

زوجتي وابني "اسكندر" والكتكوتة "ميرال"

كل أفراد أسرتي الإخوة والأخوات تمنياتنا لهم بالتوفيق والنجاح

زميلي في هذا العمل وأخي "عبد الحميد بشير"، وكل زملائي وأساتذتي الأفاضل

إلى الدكتور "راهم فريد"

وإلى كل من تجمعنا به صلة الرحم والصداقة ولم نأتي إلى ذكرهم

إلى كل من شجعني وساندني من قريب وبعيد.

"سمير"

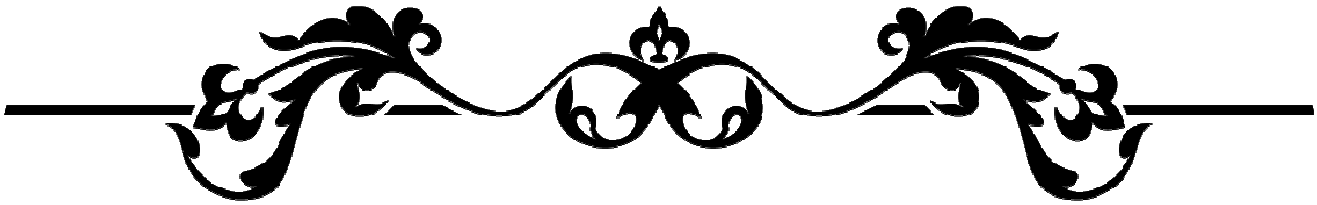

الفهارس

الفهـــرس الـــعام

العنـــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
شكر وعرفان	–
إهداءات	–
الفهرس العام	**III - I**
فهرس الجداول	**VI - IV**
فهرس الأشكال	**VII**
فهرس الملاحق	**VIII**
المقدمة	أ – هـ
الفصل الأول: المقاولاتية والتعليم المقاولاتي (مدخل مفاهيمي)	**62 – 1**
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المقاولاتية والمؤسسات الداعمة لها	36 – 3
المطلب الأول: ماهية المقاولاتية	21 – 3
أولا: مفاهيم حول المقاولاتية	3
ثانيا: الروح المقاولاتية والنماذج المفسرة لها	12
المطلب الثاني: دعم ومرافقة المقاولاتية في الجزائر	36 – 21
أولا: أجهزة الدعم	21
ثانيا: هيئات المرافقة	30
ثالثا: صناديق ضمان القروض	34
المبحث الثاني: التعليم المقاولاتي وإنشاء المؤسسات الصغيرة	62 – 37
المطلب الأول: أداء ومتطلبات التعليم المقاولاتي	48–37
أولا: ماهية التعليم المقاولاتي	37
ثانيا: برامج التعليم المقاولاتي	44
ثالثا: تقييم البرامج التعليمية للمقاولاتية	45
رابعا: الغرض من التعليم المقاولاتي	46
خامسا: استراتيجيات التعليم المقاولاتي لتعزيز الروح المقاولاتية	46
المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة وسيرورة إنشائها	56 – 48
أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة وخصائصها	48
ثانيا: مراحل حياة المشروع (إنشاء المؤسسات الصغيرة)	51

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية	53
رابعا: بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة	54
خامسا: المخاطر التي تواجهها المؤسسات الصغيرة	56
المبحث الثالث: الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عنها	57 - 62
المطلب الأول: مراجعة أبحاث الدراسات السابقة	57 - 61
أولا: الدراسات باللغة العربية	57
ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية	60
المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	61 - 62
أولا: الفرق بين الدراسات	61
ثانيا: نموذج الدراسة	62
خلاصة الفصل الأول	63
الفصل الثاني: تنمية الروح المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي	**64 - 90**
تمهيد	65
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	66-73
المطلب الأول: لمحة عامة حول المؤسسة محل الدراسة	66-68
أولا: لمحة عامة حول جامعة العربي التبسي	66
ثانيا: لمحة عامة حول كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة	67
المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	68-73
أولا: مجتمع وعينة الدراسة	68
ثانيا: مصادر جمع البيانات	69
ثالثا: أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة	69
المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	74-89
المطلب الأول: الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة	74-77
أولا: متغير الجنس	74
ثانيا: متغير الفئة العمرية	75
ثالثا: متغير المستوى	75
رابعا: متغير التخصص	75
خامسا: متغير الوظيفة	77
المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة	77-80

أولا: استجابات أفراد الدراسة فيما يتعلق بمحور الروح المقاولاتية	77
ثانيا: استجابات أفراد الدراسة فيما يتعلق بمحور التعليم المقاولاتي	79
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	89-80
أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى	80
ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية	80
ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	81
رابعا: اختبار تباين الفروقات للتعليم المقاولاتي مع المتغيرات الشخصية	82
خامسا: اختبار تباين الفروقات لأبعاد الروح المقاولاتية مع المتغيرات الشخصية	84
خلاصة الفصل الثاني	90
الخاتمة	95 - 91
قائمة المراجع	101 - 96
الملاحق	108 - 102

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	المواصفات الشخصية للمقاول	11
2-1	التركيبة المالية للتمويل الثنائي المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	22
3-1	التركيبة المالية للتمويل الثلاثي المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	23
4-1	مستوى الاستثمارات والاعانات حسب CNAC	28
5-1	الامتيازات الجبائية المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	28
6-1	المزايا التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	30
7-1	التطور الزمني للتعليم المقاولاتي	39-38
8-1	أهداف تدريس المقاولاتية	42
9-1	تصنيف برامج التعليم المقاولاتي	45
10-1	تصنيف المشرع الجزائري للمؤسسات تبعا لمعايير الحجم	50
11-1	مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	62-61
12-2	عدد الاستبيانات النهائية	68
13-2	مقياس الاستبيان	70
14-2	اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	71
15-2	طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي	72

16-2	اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف- سيمرنوف	72
17-2	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	74
18-2	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	75
19-2	توزيع أفراد العينة حسب المستوى	75
20-2	توزيع أفراد العينة حسب التخصص	76
21-2	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	77
22-2	استجابة أفراد مجتمع الدراسة نحو المتغير التابع الروح المقاولاتية	78-77
23-2	استجابة أفراد مجتمع الدراسة نحو المتغير المستقل التعليم المقاولاتي	79
24-2	اختبار الفرضيات الفرعية الثلاثة الأولى	81
25-2	اختبار تباين الفروقات للتعليم المقاولاتي حسب متغيرات(السن، المستوى التعليمي، التخصص)	83
26-2	اختبارt-Test للتعليم المقاولاتي حسب الجنس	84
27-2	اختبارt-Test للتعليم المقاولاتي حسب الوظيفة أو العمل	84
28-2	اختبار تباين الفروقات لأبعاد الروح المقاولاتية حسب متغيرات (السن، المستوى التعليمي، التخصص)	85
29-2	اختبار t-Test للرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء حسب الجنس	86
30-2	اختبار t-Test للرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء حسب الوظيفة أو العمل	86
31-2	اختبار t-Test للتوجه المقاولاتي حسب الجنس	87

32-2	اختبار t-Test للتوجه المقاولاتي حسب الوظيفة أو العمل	87
33-2	اختبار t-Test للقدرة على إنشاء مؤسسة حسب الجنس	88
34-2	اختبار t-Test للقدرة على إنشاء مؤسسة حسب الوظيفة والعمل	88
35-2	اختبار الفرضية الرئيسية اعتمادا على معادلة الانحدار الخطي البسيط	89
36-2	اختبار الفرضية الرئيسية اعتمادا على القيمة الاحتمالية	89

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الميزات الأكثر ذكر من قبل الباحثين في مجال المقاولاتية	7
2-1	العوامل المتعلقة بالروح المقاولاتية	15
3-1	نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ "A.Shapero et L.sokol"	18
4-1	نظرية السلوك المخطط لـ "I.Azjen"	20
5-1	نموذج موحد لنظرية السلوك المخطط ونموذج تكوين الحدث المقاولاتي	21
6-1	أشكال المشاتل حسب المشرع الجزائري	31
7-1	استراتيجيات التعليم المقاولاتي	48
8-1	مخطط توضيحي لمراحل تولد المشروع	51
9-1	فكرة اقتصادية لمشروع اكثر استدامة	52
10-1	مراحل انجاز المشروع	53
11-1	نموذج الدراسة	62
12-2	دائرة نسبية خاصة بمتغير الجنس	74
13-2	توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية	75
14-2	دائرة نسبية خاصة بمتغير المستوى	75
15-2	توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص	76
16-2	دائرة نسبية خاصة بمتغير الوظيفة	77

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاستبانة	105-103
02	معامل ألفاكرونباخ	106
03	التكرارات	107-106
04	الانحراف المعياري	107
05	معامل الارتباط – المتوسط الحسابي– مستوى الدلالة	108-107
06	اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف –سيمرنوف	108

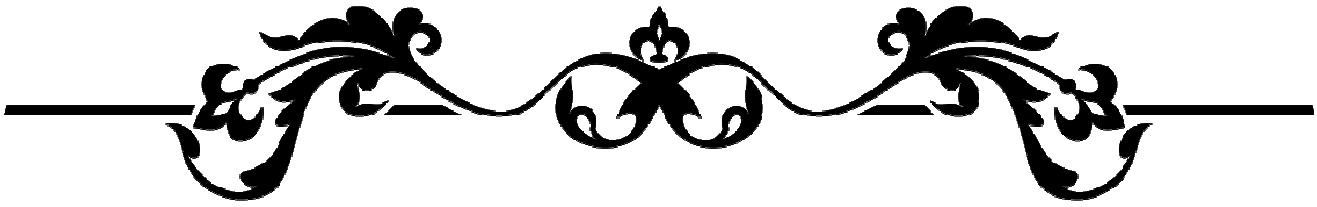

المقدمـــــة

تمهيد

لقد تغير مفهوم التنمية في المجتمعات خلال العقد الأول والحالي من القرن الواحد والعشرين، من المفهوم القائم على الإنتاج إلى مفهوم آخر يعتمد على الإبداع والابتكار الذي يقوم به أفراد المجتمع بصفة فردية أو جماعية، عن طريق إنشاء مؤسسات ريادية (مقاولاتية)، فلقد أصبح واضحا الدور الذي يمكن أن تقوم به فئة المقاولين في مجتمع معين بسبب قدرتهم على خلق أفكار جديدة وتحويلها إلى مؤسسات صغيرة قابلة للازدهار والنمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويعتبر دور الدولة عاملا أساسيا في إرساء الروح المقاولاتية في أوساط المجتمع، وذلك بواسطة تشجيع الأفراد الذين يتمتعون بمهارات وأفكار وقدرات وكفاءات فنية ونفسية لازمة لإقامة مشروعات جديدة، عن طريق توفير المناخ الاقتصادي والتنظيمي الملائم والتركيز على تطوير المناهج التعليمية والتدريبية لتطوير النشاط المقاولاتي، فكتخصص أكاديمي المقاولاتية ترتكز على نقطتين أساسيتين وهما التعليم والبحث، وعلى هذا المستوى يتضح أن المقاولاتية في الجزائر هي في مرحلة الهيكلة، حيث يتطلب وجود جيل جديد من الباحثين بإمكانهم تطوير التعليم في هذا المجال وعلى مستوى كل الأطوار والتخصصات الجامعية باعتبار أن المقاولاتية بدأت تأخذ صورة أكثر ايجابية في المجتمعات ومن بينها المجتمع الجزائري.

ولغرس الفكر المقاولاتي لدى طلبة الجامعة وتحسيسهم بأهمية المقاولاتية خاصة فيما يتعلق بالقضاء على مشكلة البطالة لدى هذه الفئة، من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة بعد التخرج من الجامعة، وكذلك تحسيسهم بأهمية المقاولاتية في المساهمة في تنمية وترقية الاقتصاد الوطني، قامت الدولة بإنشاء دور المقاولاتية في مختلف الجامعات.

باعتبار المقاولاتية عنصرا هاما ومؤثرا، تم جعلها مادة دراسية أكاديميا في بعض التخصصات الجامعية خاصة في ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وهذا بهدف المساهمة في خلق الروح المقاولاتية لدى الطلبة وتوجيههم ودفعهم لإنشاء مؤسسات خاصة بعد إنهاء الدراسة الجامعية.

تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى غرس الثقافة المقاولاتية لدى فئة الجامعيين، مما يشجعهم على خوض تجربة إنشاء مؤسسات خاصة ويجعل مهنة المقاولاتية سهلة البلوغ، ومنه فإن إدماج منظومة التعليم المقاولاتي في

الجامعة من شأنه أن يؤدي إلى إعداد جيل جديد لديه ثقافة مقاولاتية، ويمكنه الإبداع والابتكار مما يعود بالفائدة على نفسه ومجتمعه ووطنه.

مشكلة الدراسة:

تمثل المقاولاتية وإنشاء مؤسسات ريادية حل حقيقي لعديد المشاكل الجزئية والكلية، إلا أن هذا يصطدم بانخفاض الطموح والروح الحقيقية لإنشاء تلك المؤسسات، وبالتالي فإن رفع الروح المقاولاتية يعتبر هدفا يجب أن تتضافر الجهود لتحقيقه، حيث يعتبر التعليم المقاولاتي أحد الطرائق التي من شأنها تنمية ورفع درجة الروح المقاولاتية وهو ما يقودنا ويجعلنا نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير التعليم المقاولاتي في تنمية الروح المقاولاتية لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة؟

أسئلة الدراسة:

يتفرع السؤال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء لدى عينة الدراسة؟
2- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والتوجه المقاولاتي لدى عينة الدراسة؟
3- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والقدرة على إنشاء مؤسسة لدى عينة الدراسة؟
4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للتعليم المقاولاتي بين أفراد عينة الدراسة مردها الاختلاف في: الجنس، السن، المستوى التعليمي، التخصص، الوظيفة أو العمل؟
5- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ في كل من أبعاد الروح المقاولاتية لدى طلبة عينة الدراسة تعزى لمتغير: الجنس، السن، المستوى التعليمي، التخصص، الوظيفة أو العمل؟

فرضيات الدراسة:

للإحاطة بالدراسة من جوانبها المختلفة تم تبني مجموعة من الفرضيات وهي:

الفرضية الرئيسية: للإجابة على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة.

ينبثق من هذه الفرضية، الفرضيات الفرعية التالية:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء لدى الطلبة عينة الدراسة.
2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والتوجه المقاولاتي لدى الطلبة عينة الدراسة.
3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والقدرة على إنشاء مؤسسة لدى الطلبة عينة الدراسة.
4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للتعليم المقاولاتي بين أفراد عينة الدراسة مردها إلى الاختلاف في: الجنس، السن، المستوى التعليمي، التخصص، الوظيفة أو العمل.
5- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالي $\alpha \leq 0.1$ في كل من ابعاد الروح المقاولاتية لدى طلبة عينة الدراسة تعزى لمتغير: الجنس، السن، المستوى التعليمي، التخصص، الوظيفة أو العمل.

أهدف الدراسة:

من خلال هذا الموضوع يسعى الباحثان للوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها:

1- معرفة فيما إذا كانت المعارف التي تقدمها البرامج الحالية في التعليم المقاولاتي تعطي للطالب روح مقاولة تسمح له بتأسيس مؤسسة صغيرة وتسييرها.
2- التنبؤ بالتوجه المقاولاتي لطلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
3- معرفة مستوى الروح المقاولاتية لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في كون المقاولاتية واحدة من التوجهات المتبعة لمواجهة ظاهرة البطالة للطالب الجامعي بعد تخرجه من الجامعة، ومن ثم فأهميتها للطلبة تكمن من خلال ولوجهم إلى عالم ريادة الأعمال مما

يسمح لهم بإنشاء مؤسساتهم الخاصة، أما أهميتها بالنسبة للمجتمع فتكمن في محاربة ظاهرة البطالة المتفشية كثيرا بين أفراده مما يسمح بخلق مناصب شغل جديدة.

أسباب اختيار الموضوع:

1- الرغبة في تسليط الضوء على أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الروح المقاولاتية، باعتباره توجها داعما للتنوع الاقتصادي والخروج من الاقتصاد المبني على ريع النفط.
2- قلة الدراسات والبحوث في الموضوع.
3- توجه الدولة نحو تشجيع ودعم هذا النوع من المؤسسات.
4- الرغبة الكبيرة في الاطلاع على هذا المجال الجديد بالنسبة للطالبين.

منهج الدراسة:

طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه قصد الإلمام بأهم جوانب الموضوع، ومنه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض الجوانب النظرية ومحاولة تحليلها لإسقاطها على الواقع، وكذلك تم استخدام منهج دراسة الحالة لدراسة التعليم المقاولاتي ودوره في تنمية الروح المقاولاتية، من خلال توزيع استبانات على عينة من مجتمع الدراسة، وإجراء مسح على العينة محل الدراسة وتحليلها إحصائيا باستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة.
- **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على عينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة.
- **الحدود الزمنية:** تمت عملية تصميم الاستبيان، جمع البيانات، تحليلها وتفسيرها ما بين شهر أفريل 2019 وشهر ماي 2019.
- **الحدود البشرية:** ستشتمل هذه الدراسة على عينة من طلبة سنة ثالثة ليسانس، سنة أولى ماستر وسنة ثانية ماستر من التخصصات (إدارة أعمال، إدارة مالية، اقتصاد نقدي وبنكي، اقتصاد كمي، تسويق، تسويق خدمي، محاسبة ومراجعة، مالية المؤسسة).

هيكل الدراسة:

من أجل تغطية الموضوع ضمن إطار منهجي وعلمي، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين: أحدهما نظري والآخر مخصص للدراسة الميدانية، خصصنا الفصل الأول للإطار النظري، حيث تم تناول ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية المقاولاتية والمؤسسات الداعمة لها؛

المبحث الثاني: التعليم المقاولاتي وإنشاء المؤسسات الصغيرة؛

المبحث الثالث: الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عنها.

أما الفصل التطبيقي فقد تضمن دراسة حالة لعينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي – تبسة، ومعالجة البيانات عن طريق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS من خلال مبحثين:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة؛

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

صعوبات البحث:

واجهت البحث مجموعة من الصعوبات خلال مدة إنجاز هذه الدراسة من أهمها:

– قلة المراجع التي تناولت الموضوع خاصة الكتب باللغة العربية؛

– الاضراب التي شهدته الجامعة والذي أثر سلبا على إنجاز هذه الدراسة، من خلال إغلاق المكتبة في وقت الذروة، وصعوبة توزيع الاستبيان الورقي على الطلبة مما اضطرنا لإعداد استبيان إلكتروني؛

– عدم الإلمام بطريقة استعمال برنامج SPSS، ما شكل صعوبة كبيرة في معالجة البيانات وتحليل النتائج.

الفصل الأول:

المقاولاتية والتعليم المقاولاتي (مدخل مفاهيمي)

تمهيد:

أخذ مفهوم المقاولاتية في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرون بعدا جديدا لا يقتصر فقط على منظور إنشاء المؤسسات، بل تعداه إلى مشروع مجتمع في إطار هدف التنمية المستدامة، التي تأخذ بعين الاعتبار جميع الابعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية للمجتمعات.

للمقاولاتية أهمية بالغة جعلت منها محور اهتمام العديد من دول العالم التي أدركت ذلك من خلال وضع سياسات قائمة على تشجيع فكر المقاولاتية، عن طريق توفير البيئة الملائمة لذلك، من خلال القوانين والاجراءات وهيئات الدعم المتخصصة وكذلك من خلال التعليم والتكوين المقاولاتي.

مع ظهور اقتصاد المعرفة أدى ذلك إلى توجه العديد من الدول ومن بينها الجزائر إلى الاهتمام وتشجيع التعليم المقاولاتي خاصة في الجامعات، ذلك من خلال تكوين الطلبة وتنمية قدراتهم، مما يجعلهم قادرين على الإبداع والابتكار وخلق الأفكار للتوجه نحو مجال المقاولاتية ودفعهم للعمل بطرق اكثر كفاءة وفعالية، وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول:** ماهية المقاولاتية والمؤسسات الداعمة لها؛
- **المبحث الثاني:** التعليم المقاولاتي وإنشاء المؤسسات الصغيرة؛
- **المبحث الثالث:** الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عنها.

المبحث الأول: ماهية المقاولاتية والمؤسسات الداعمة لها

سيتم في هذا المبحث دراسة بعض المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية، من خلال تسليط الضوء على بعض المفاهيم الخاصة بالمقاولاتية والروح والثقافة المقاولاتية، بالإضافة إلى مفاهيم حول المقاول، كما سيتم التعرف على مختلف أجهزة الدعم والمرافقة في الجزائر، سيتم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- ماهية المقاولاتية؛
- دعم ومرافقة المقاولاتية في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية المقاولاتية

تطور مفهوم المقاولاتية والمقاول مع الزمن بالموازاة مع تعقد النشاط الاقتصادي، وهذا الموضوع لاقى اهتماما كبيرا من طرف الباحثين، مما أدى إلى تناولها من عدة زوايا مختلفة، وهو ما يميل إلى التعرف إلى مفاهيم كل من المقاولاتية والمقاول، الروح والثقافة المقاولاتية، مع المرور بالنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي.

أولا: مفاهيم حول المقاولاتية

بتنوع وتعدد المفاهيم والتعاريف ذات العلاقة بالمقاولاتية، ازداد الاهتمام من قبل الباحثين بهذا المصطلح.

1- مفهوم المقاولاتية:

يعود أول تعريف لمصطلح المقاولة إلى سنة 1732 عندما تم تعريفه من طرف الاقتصادي الايرلندي "كانتيون Cantillon"، فعرف على أنه " الرغبة في القيام بموازنات لإنشاء مشروع جديد تنطوي عليه مخاطر مالية".[1]

حسب Hisrich et Peters تعرف المقاولاتية على أنها: "نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية.[2]

أما Gasse et Damours فقد اعتبرا أن المقاولاتية هي: "مسار الحصول على وتسيير الموارد البشرية والمادية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالاستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات". وفي بحثه حول نمذجة ظاهرة المقاولاتية، توصل إلى نتيجة أن ظاهرة المقاولاتية هي عبارة عن تواصل بين مقاول ومنظمة محركة من طرفه، وقد ميزها بثلاث أبعاد: معرفي وتنسيقي وهيكلي.[3]

---

[1] بن أشنهو محمد، بوسيف أحمد، **دور نظرية السلوك المخطط في تفسير نية المقاولة لدى طلبة الماستر**، مقال منشور، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، العدد 09، (جانفي 2017)، ص. 140.

[2] بوطورة فضيلة وآخرون، **أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية: دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة**، ملتقى وطني: الجامعة المقاولاتية: التعليم المقاولاتي والابتكار، جامعة مصطفى اسطمبولي، (معسكر، أيام 11/10 ديسمبر 2018)، ص. 3.

[3] Verstraete Thierry, **Entreprenariat: modélisation de phénomène, revue de l'entreprenariat**, vol. 1, (1/2001).

نظرا لاستعمال مصطلح المقاولة في عدة مجالات مختلفة، ولأنها مجالا للبحث فلا نجد تعريف واحد يشملها فهناك عدة مقاربات ناقشت المفهوم، وهي ذات وجهات نظر مختلفة، يمكن الأخذ بنفس التعريفات التي جمعها كل من Laviolette et Loue [1] يمكن سردها ما يلي:

- عرفت المقاولة بأنها: "سلسلة من المراحل، يتم فيها اكتشاف فرص لخلق سلع وخدمات مستقبلية، يتم تقييمها واستغلالها".

يقصد بالفرص هنا كما عرفها "Casson" بأنها أوضاع سوقية، أو منتجات جديدة، خدمات، مواد أولية، أو طرق تنظيمية نقوم باستغلالها وبيعها بسعر أعلى من تكلفة انتاجها.

وفي هذا التعريف يعطي المؤلفان مثال حول فرد قادر على اكتشاف موارد غير مستغلة بشكل جيد من طرف مالكيها، ويقوم هو بشرائها ويستغلها بشكل أحسن لبيعها كسلع وخدمات.

- تعريف آخر يتعلق بالبروز المنظماتي، بمعنى المراحل التي تقود إلى ظهور منظمة جديدة، وتبنى هذا التعريف "Gartner" ثم قام مجموعة من المؤلفين بإعادته وتطويره، نذكر من بينهم "Hernandez et Aldrich" وحسب هذا المنظور فالمقاولة هي مجموعة من المراحل التي تقود إلى إنشاء منظمة، بمعنى النشاطات التي من خلالها يقوم المنشئ بتعبئة وتركيب موارد (معلوماتية، مادية، بشرية.....إلخ) لاستغلال الفرصة وتجسيدها على شكل مشروع مهيكل.

كما أشار "Verstraete" بأن مفهوم البروز المنظماتي يرجع في نفس الوقت للعامل التنظيمي والأشكال التنظيمية النابعة من النشاط، المشروع، المجموعات، البنية التنظيمية، ..... إلخ.

حسب هذا المنظور فالمقاول هو رجل استراتيجي قادر على تأسيس رؤية مقاولاتية، وقائد باستطاعته قيادة التغيير عن طريق النشاطات المقاولاتية.

- كتعريف آخر يتعلق بالتوليفة فرد/خلق القيمة، التي عرفها " Bruyat " كحركية تغيير، بمعنى بأنه قام بحصر مفهوم المقاولة في عنصرين هما الفرد والقيمة، حيث الفرد هو من يقوم بخلق القيمة وذلك بتحديد الطرق والأهداف من خلق القيمة، وبواسطة المساعدة (المشروع، البنية،...إلخ) يقوم باستثمارها وتحديدها. وتعتبر هذه التعاريف الثلاثة حسب المؤلف مكملة لبعضها البعض، حيث المقاربة الأولى تشكل مرحلة بروز الفكرة نتيجة

[1] Laviolette Eric Michael et Loue Christophe, **les compétences entrepreneuriale: définition et construction d'un référentiel**, le 8 éme congrès international francophone (CIFEPME), l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriale (SUISSE, Haute école de gestion (HEC) Fribourg, (25-26-27 Octobre 2006), pp. 3-4.

نقلا عن سلامي منيرة، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر: دراسة ميدانية بجامعة ورقلة**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، (ورقلة، 2006-2007)، ص ص. 4-5. (بتصرف).

وجود فرصة يجب استغلالها، اما المقاربة الثانية التي تتحدث عن إنشاء وبروز المنظمة، تقوم على اعادة ترتيب وهيكلة كل ما يجب توفره لإنشاء مؤسسة (نموذج الأعمال، نموذج المنتوج.... إلخ) وهذه المقاربة تتمحور أكثر في مرحلة تركيب المشروع وبدء النشاط إلى غاية استقراره.

أما المقاربة الثالثة التي تتحدث عن خلق القيمة، فهي تدرج هذا المفهوم كمبدأ أساسي للمقاولة، وهذا بالرجوع لتعريف "Schumpeter" الذي سنتطرق إليه في التعاريف الموالية، والذي يتحدث عن درجة الإبداع أو القيمة المخلوقة عن طريق المنظمة وبدفع من الفرد الذي يدخل في حركية التغيير على المستوى الشخصي.

يمكن حسب "Laviolette et Loue" التوفيق بين المقاربات الثلاثة من أجل استخلاص تعريف مشترك وعملي، وذلك كما يلي:

"المقاولة هي حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد، وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة".[1]

لكن إذا تطرقنا إلى نشأة المقاولاتية يلاحظ أنه تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية[2] فإلى غاية الستينات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي، الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي ويعتبر "J.A Schumpeter" أب المقاولاتية [3] ، فقد بين بأن المقاول هو شخص مبدع، ليظهر بعدها اتجاه ثان إلى جانبه يركز على دراسة خصائص الافراد وتأثيرها على المقاولاتية انطلاقا من خصائص المقاول النفسية والاجتماعية، ومع بداية التسعينات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرون، اهتم بسير العملية ككل وذلك بوضع المقاول جانبا والتركيز عوض ذلك على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية. ومن أهم باحثي هذا المجال نجد أعمال "Drucker" (بداية الثمانينات)[4]، الذي أشار إلى التحول الكبير الذي طرأ على النظام الاقتصادي والذي انتقل بفضل الروح المقاولاتية من اقتصاد مرتكز على المسيرين إلى اقتصاد مبني على المقاولين.

- لتوضيح المصطلح أكثر: "المقاولاتية ENTREPREUNEUR-SHIP هي كلمة إنجليزية مشتقة من الكلمة الفرنسية ENTREPREUNEUR والتي ترجمت من طرف الكنديين إلى ENTREPREUNARIAL "[5]، والتي تم تعريفها بطريقتين:

---

[1] L'entreprenariat est une Dynamisme de création et d'exploitation d'une opportunité d'affaires par un ou plusieurs individu via la création de nouvelle organisation à des fins de création de valeur"

[2] Gastine Lionel, **L'entreprenariat en France et dans le grand Lyon**, le centre de ressources prospective du grand Lyon, http://www.millinaire3.com/uploads/tx_ressm3/gastine_entreprenariat.pdf , consulté le 14/02/2019, p. 4.

[3] الجودي محمد علي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، (بسكرة، 2014-2015)، ص. 6.

[4] المرجع نفسه، ص. 9.

[5] بن عسلة بلفضل، **تأثير المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، (تلمسان، 2013-2014)، ص. 6.

- على أساس أنها نشاط: أو مجموعة من الأنشطة والسيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة، أو بشكل أشمل إنشاء نشاط؛
- على أساس أنها تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق ثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة خطر بشكل فردي.[1]
- المقاولاتية "ENTREPREUNEUR-SHIP" حاول، بدأ، خاض، وتتضمن فكرة التجديد والمغامرة.[2]
- يرى مجموعة من الباحثين بأن المقاولاتية هي: " مجموعة من التطورات لاستكشاف فرص لإنتاج سلع وخدمات مستقبلية يتم اكتشافها، تقييمها واستغلالها".[3]
- قام "Schumpeter" بربط المقاولاتية بالابتكار، حيث أن جوهر المقاولاتية يكمن في تصور استغلال الفرص الجديدة في مجال المؤسسة، وهذا دائما له علاقة بمساهمة مختلف الموراد الوطنية التي يتم طرحها من استخدامها الطبيعي، وخضوعها لتركيبات جديدة.
- المقاولاتية هي "ديناميكية خلق واستغلال فرص الاعمال من طرف فرد أو العديد من الأفراد عبر إنشاء مؤسسات جديدة تهدف إلى خلق القيمة".[4]
- وكتعريف آخر قدمه "Alain Fayole" الذي حدد المقاولة على أنها: "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد أي تواجه الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي".[5]
- كما أن الاتحاد الاوروبي عرف ريادة الأعمال سنة 2003 بأنها: "الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطرة والابتكار أو الإبداع والفاعلية في تسيير وإدارة الأنشطة والأعمال وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة".[6]

من خلال التعاريف السابقة الذكر يتضح أن مفهوم المقاولاتية يتمحور حول النقاط التالية:

- المقاولاتية هي الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة، أو تطوير مؤسسة قائمة في ظل إطار قانوني محدد؛
- تخصيص الوقت والجهد والمال؛

---

[1] طويطي مصطفى، **استراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية: التجربة الجزائرية نموذجا**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة آكلي محند أولحاج، (البويرة، العدد 07، 2015)، ص. 13.

[2] لفقير حمزة، **دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية**، مجلة الاقتصاد الجديد، برج بوعريريج، العدد 12، المجلد05، (2015)، ص. 119.

[3] سلامي، مرجع سابق، ص 4.

[4] ZAMMAR Rachid, **initiation à l'entreprenariat**, université Mohamed V, Agdal, (MAROC, 2009), p. 09.

[5] خذري توفيق، بن الطاهر حسين، **المقاولة كخيار لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: المسارات والمحددات**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، (الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013)، ص. 5.

[6] محمد بن عبد العزيز الدغيشم، حسين السيد حسين محمد، **مدخل مقترح لتفعيل مساهمة منشآت الاعمال في دعم صناعة ريادة الاعمال**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الاعمال: نحو بيئة داعمة لريادة الاعمال في الشرق الاوسط، (الرياض، المملكة العربية السعودية، سبتمبر 2014)، ص. 42.

- المقاولاتية تتضمن المخاطرة؛
- القدرة على استغلال الفرص المتاحة؛
- المقاولاتية هي تجسيد الأفكار على أرض الواقع.

ويمكن توضيحها بالشكل الآتي:

الشكل رقم (1-1): الميزات الاكثر ذكر من قبل الباحثين في مجال المقاولاتية

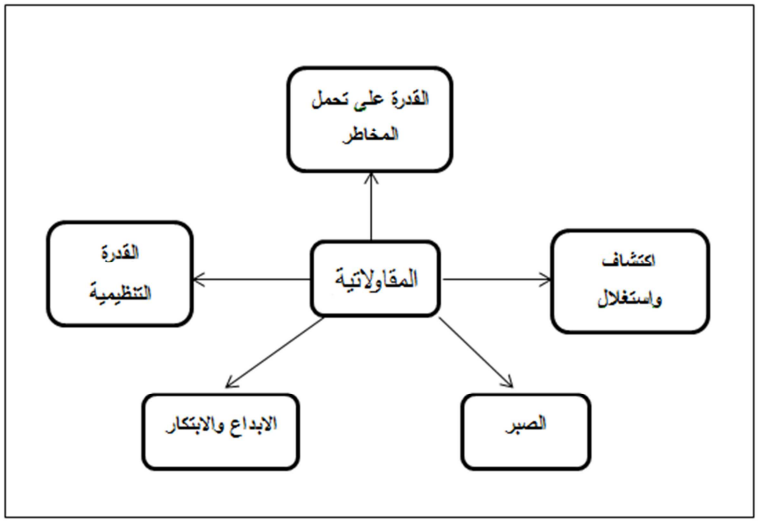

المصدر: من إعداد الطالبان انطلاقا من المعلومات السابقة.

من خلال الشكل رقم (1-1) تتمثل أهم الميزات التي يجب توفرها في شخصية الريادي أو المقاول في القدرة على تحمل المخاطر والصبر، بالإضافة إلى مقدرته على اكتشاف الفرص واستغلالها.

2- مفهوم المقاول:

المقاول هو نواة المقاولاتية [1] مما يجعله مختلفا عن بقية أفراد المجتمع لذلك سيتم توضيح مفهوم المقاول، مع ذكر خصائصه والدوافع التي تؤدي به إلى ولوج عالم المقاولاتية.

أ. تعريف المقاول:

تطور مفهوم المقاول مع مرور الزمن حيث تشابه في ذلك بتطور تعقد النشاط الاقتصادي، ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى كانت كلمة "المقاول" تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء، والذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية.

[1] بن قدور أشواق، بالخير محمد، **أهمية نشر ثقافة المقاولة وانعاش الحس المقاولاتي في الجامعة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، العدد 11، (الجزائر، جانفي 2017)، ص. 351.

كان المقاول يعتبر الفرد الذي تعاهد من خلال علاقة تعاقدية مع الحكومة من أجل أداء خدمة أو ضمان التموين بالبضائع، أين يكون فيه الخطر هو مالي، حيث أن الخطر المالي المرتبط بالمبلغ المستثمر من أجل تجسيد الأعمال المطلوبة يكون قد حدد من قبل التنفيذ الفعلي للعقد.

عموما فكلمة "المقاول" كانت تشير في القرن السابع عشر إلى "شخص يلتزم بشيء ما"، وبالإضافة إلى ذلك فرد جد نشط.

أما في القاموس العالمي للتجارة الذي نشر بباريس عام 1723 فقد أعطى لكلمة "المقاول" التعريف التالي: "المقاول هو الشخص الذي يلتزم بشيء ما، نقول "مقاول، معملي، أو بناء".[1]

خلال سنة 1755 قام كل من "Alembert et Diderot" بتعريف المقاول في **الموسوعة** على أنه الشخص الذي يتكفل بإنجاز عمل ما.[2]

في ظل الثورة الصناعية، أصبح المقاول هو وسيط بين العرض والطلب وكان نادرا ما يعبر عن المنتج، ويمتاز بموقفه في الإقبال على القيام بعمل ينطوي على مخاطر، ثم أصبح في مرحلة التصنيع الحجر الأساسي للتنمية الاقتصادية، فهو ينتج، ويجدد، مع الاستمرار في فكرة تقبل تحمل المخاطر.[3]

أما في قاموس اللغة الفرنسية لـ: "Emile Littré" الذي نشر سنة 1889 عرف المقاول بأنه: الذي يلتزم بشيء ما، وبالنسبة لـ قاموس "Le Petit Robert" هناك تعريفين لكلمة مقاول: الأول هو نفسه الذي ورد في قاموس اللغة الفرنسية، أما الثاني يرى في المقاول بأنه الفرد الذي يكلف بتنفيذ عمل ما.[4]

بمنظور اقتصادي، المقاول هو كل فرد يدير مؤسسة لحسابه الخاص والذي يضع مختلف عوامل الانتاج بهدف بيع منتجات سلعية أو خدمات.

في سنة 1950 قدم "Schumpeter" تعريفا آخر للمقاول: بأنه المبتكر الذي يجلب "التدمير الخلاق"[5]، أي ذلك الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة لتحويل فكرة جديدة أو اختراع جديد إلى ابتكار وبالتالي فوجود قوى الريادة

[1] سايبي صندرة، **محاضرات في انشاء المؤسسات**، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، (قسنطينة، الجزائر، 2014-2015)، ص. 7.

[2] المرجع نفسه، ص. 8.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع نفسه.

[5] Fayolle Alain, **"Entreprenariat apprendre à entreprendre"**, 2e édition, Management SUP, stratégie de l'entreprise, Dunod, Paris, p. 16.

في الأسواق والصناعات المختلفة تنشأ مؤسسات ونماذج عمل جديدة، وبالتالي فإن الرياديين يساعدون ويقودون التطور الصناعي والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.[1]

يعد كل من "Cantillon"، "Say et Schumpeter" من الأوائل الذين اهتموا بمفهوم المقاول، إلا أنها تعددت التعاريف بعد التي قدموها منها:

- David Mclelland: "المقاول هو الشخص الديناميكي الذي يخوض مخاطر محسوبة".[2]
- قاموس ويبسترز القاموس الدولي الجديد الثالث "Webster's third new international dictionnary" 1998 يعرف أن المقاول هو: "منظم لمشروع اقتصادي، وخاصة من ينظم ويمتلك ويدير ويتحمل مخاطر الأعمال".[3]

مما سبق يمكن استنتاج تعريف المقاول بأنه هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة وبشكل مستقل إذا كان لديه الموارد الكافية على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس والقدرة على الإبداع، وبهذا يقود التطور الاقتصادي.

ب. **خصائص المقاول:**

في هذا العنصر سنتطرق للمواصفات الشخصية الأساسية للمقاول، فحسب "R.papin" هناك تعدد وتنوع كبير في الجوانب الواجب توفرها لدى المقاول الناجح، فليس بالإمكان إذا اقتراح صفة تسمح بالقول أنه لدى شخص ما مزايا المقاول الناجح أو لا، ولكن هناك حد أدنى من الصفات التي ينبغي توفرها لدى الشخص صاحب الفكرة والتي يمكن حصرها فيما يلي:[4]

- **الطاقة والحركية:** فالطاقة والحركية سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، لأن عملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر، إضافة إلى تهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال.
- **الثقة بالنفس:** تعمل الثقة في النفس على تنشيط الجوانب الإدراكية والتصورية للمقاول، وذلك ما يجعله أكثر تفاؤلا تجاه المتوقع من أعماله الجديدة، فالأفراد الذين يملكون الثقة بالنفس يشعرون بأنهم يمكن أن يقابلوا التحديات، وعن طريق الثقة بالنفس يستطيع المقاولون أن يجعلوا من أعمالهم أعمالا ناجحة، حيث أنهم يملكون

[1] مولاي حاجة مباركة، إيث جميلة، **الرغبة المقاولاتية عند الطلبة: دراسة حالة عينة من الطلبة بجامعة سعيدة**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة مولاي الطاهر (سعيدة، 2015-2016)، ص. 22.

[2] لفقير حمزة، مرجع سابق، ص. 120.

[3] Christian Bruyat, "**création de l'entreprise: contribution Epistémologique et modélisation**", thèse de Doctorat, en Sciences de Gestion, Université pierre Mendès, (France, 1993), p. 54.

[4] سايبي، مرجع سابق، ص ص. 9-10.

شعورا متفوقا وإحساسا بأنواع المشاكل المختلفة بدرجات أعلى، فميزة الإحساس بالأمان التي يبحث عنها الأفراد عادة لا تحد من قدرتهم وحريتهم في السيطرة على الأمور، ويعتبرون حدوث الخطأ وتحمله جزء من ضريبة الأعمال، ودافع كبير للإبداع والتطوير وإضافة قيم وخدمات جديدة للمجتمع.

- **القدرة على احتواء الوقت:** ينبغي على صاحب الفكرة أن يضع في الحسبان أنه سيقوم بتطوير مجموعة من الأنشطة في الحاضر، والتي سوف لن يكون لها أي أثر إلا لاحقا، فلا يمكن تصور نجاح مؤسسة دون التفكير في المستقبل وتحديد الرؤية على المدى المتوسط والطويل.
- **القدرة على حل مختلف المشاكل:** فقد تواجه المقاول عقبات عديدة عند قيامه بإنشاء مؤسسته، وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها واللجوء في بعض الأحيان إلى أطراف أخرى.
- **تقبل الفشل:** بالنسبة للمقاول الفشل والخطأ والحلم هي مصادر لاستغلال فرص جديدة، وبالتالي تحقيق نجاحات مستقبلية.
- **قياس المخاطر:** ينبغي أن يكون المقاول قد قدر المخاطر التي ستواجهه في المستقبل سواء كانت على المستوى المتوسط أو الطويل، فلا يجب أن يعتمد على الحظ الذي نادرا ما يتكرر، فالنجاح يأتي نتيجة لجهود طويلة وعمل دائم وتقييم مستمر للنشاط.
- **الابتكار والإبداع:** من أجل أن تستمر المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتوجاتها وهياكلها ومخططها الاجتماعي، لهذا تنشأ ضرورة للانفتاح على الابتكار والتطوير، وهذا ما يتطلب قدرة على التحليل واستعداد للاستماع وتوفير الطاقة اللازمة للاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفاتيح تطوير المؤسسة.
- **القدرة على تقلد منصب القائد:** يقود التطور الايجابي لنشاط المؤسسة إلى هيكل معقد شيئا فشيئا، وهذا ما يتطلب وجود قائد إداري يمكنه تسيير منظمته، ويتمتع بالقدرة على إنعاش النشاط والتعامل مع الصراعات وتكييف الهياكل.

تلك هي أهم الصفات التي يفترض تواجدها لدى المقاول الناجح، والذي لا بد له من فكرة يستطيع من خلالها تحديد مجال نشاط مشروعه، والجدول الموالي يبين أهم المواصفات الشخصية للمقاول:

الجدول رقم (1-1): المواصفات الشخصية للمقاول

الخصائص	أهم الصفات
الطاقة والحركية	- بذل الجهد - تهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لإنجاز الأعمال
الثقة بالنفس	- يؤمن بقدراته الخاصة
القدرة على حل مختلف المشاكل	- محاولة حل المشاكل بمفرده أو الاستعانة بأطراف أخرى
تقبل الفشل	- الخطأ مصدر لاستغلال فرص جديدة
قياس المخاطر	- عدم الاعتماد على الصدفة والحظ
الإبداع والابتكار	- الانفتاح على الابتكار والتطوير

المصدر: من إعداد الطالبان من خلال المعلومات السابقة.

من خلال الجدول رقم (1-1) تتمثل أهم المواصفات الشخصية للريادي أو المقاول في الثقة بالنفس، من خلال إيمانه بقدراته، وقدرته على قياس المخاطر، بالإضافة إلى الإبداع والابتكار من خلال الانفتاح ومواكبة التطور في مجال عمله.

ج. دوافع المقاول:

في أغلب الأحيان ما يجعل المقاولين ينطلقون هو الإرادة في الذهاب دائما إلى البعيد، والرغبة في الحرية في أداء العمل، وتأتي في درجة أقل الرغبة في امتلاك السلطة، حيث أن الرغبة في الذهاب إلى البعيد تمكن من تجاوز الحواجز والمصاعب.[1]

غالبا ما يكون هذا هو هدف كل من يرغب في إنشاء مؤسسة، فالاستمرار في العمل في هذه الحالة سيتم بكل ثقة، دون النظر إلى الصعوبات رغبة في الوصول إلى الأهداف المسطرة بأكبر سرعة ممكنة، هذا إضافة إلى كون المقاول يفضل أن يبقى حرا في توجيه وتسطير أهدافه والتحكم بذاته واختيار إطار عمله ومساعديه.

3- أهم الصور في مجال المقاولاتية:

تتمثل أهم صور العمل المقاولاتي من خلال أعمال كل من "Verstraete et Fayole " المتمثلة في فرص الأعمال، إنشاء منظمة، خلق القيمة، والابتكار:[2]

أ. **مفهوم فرص الأعمال:** من خلال هذا المفهوم تبين أن الفرصة هي معلومة جديدة يتم استغلالها من طرف أفراد يمتلكون خاصيتين: الأولى هي امتلاكهم معارف داخلية مكملة لهذه المعلومة والتي تسمح لهم باستغلالها

[1] سايبي، مرجع سابق، ص. 9.

2 بوطورة، مرجع سابق، ص. 3.

والثانية انهم يمتلكون بعض المميزات الخاصة من أجل تقييمها والحصول على هذه المعلومة يثير الحس أو الرؤية المقاولاتية، أو مشروع لاستغلال هذه الفرصة.

ب. **المقاولاتية وإنشاء المنظمة:** من خلال هذه المقاربة فالمقاولاتية تعرف على أنها مجموعة المراحل التي تقود إلى إنشاء منظمة، معناه النشاطات التي يقوم من خلالها المقاول بتعبئة واستغلال الموارد من أجل تحويل الفرصة إلى مشروع منظم ومهيكل.

عليه فحسب هذه المقاربة فالمقاول هو رجل استراتيجي قادر على إعداد رؤية مستقبلية مقاولاتية وقيادي قادر على قيادة التغيير الناتج عن النشاطات المقاولاتية.

ج. **مفهوم خلق القيمة:** هو المفهوم المتعلق بالمزيج (فرد – خلق القيمة)، حيث عرفه "Bruyat" كحركية تغيير أين يكون الفرد في نفس الوقت عامل لخلق القيمة، بحيث يقوم بتحديد الطرق والأهداف ومجال وكيفية خلق القيمة. حيث يعرف "Fayole" المقاولاتية كحالة تربط بصفة متلازمة شخص يمتاز بدافع شخصي قوي (استهلاك الوقت، المال، الطاقة....إلخ) ومشروع أو منظمة جديدة أو منظمة (قائمة) في شكل مقاولة، القيمة التي يتم خلقها تعود لأسباب تقنية، مالية، وشخصية التي تحصل عليها المنظمة المحركة والتي تمنح الرضى للمقاولين والمتعاملين أو المهتمين.

د. **مفهوم الابتكار:** منذ أعمال "Schumpeter" اتفق الكتاب والباحثين على أن الابتكار هو محرك النمو الاقتصادي، مع ذلك لم يكن هناك إجماع حول مفهومه، إذ يرجع الابتكار إلى قدرة المقاولين على "اقتراح أفكار جديدة من أجل منح أو إنتاج سلع أو خدمات جديدة أيضا من أجل إعادة تنظيم المؤسسة، الابتكار هو في إنشاء مؤسسة عن تلك التي نعرفها من قبل، إنه اكتشاف أو تحويل منتج، إنه اقتراح طريقة جديدة للعمل التوزيع أو البيع".

ثانيا: الروح المقاولاتية والنماذج المفسرة لها

1- مفهوم الروح المقاولاتية:

لقد ازداد اهتمام الباحثين بدراسة روح المقاولاتية نظرا لأهميتها الكبيرة في تدعيم وتشجيع المقاولاتية، وكون أن المصطلح مازال محل بحث لم يتم التوصل إلى اتفاق حول إيجاد تعريف موحد وشامل لروح المقاولاتية.

فقد عرفت من طرف "C.Leger et Jarinou" انطلاقا من توضيح الفرق بين مصطلح روح المقاولاتية "L'esprit d'entreprendre" وروح المؤسسة "L'esprit d'entreprise" فيرى:[1]

[1] بن شهرة محجوبة، **مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة:** دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، (المسيلة، 2016-2017)، ص. 31.

بأنه لا يجب الخلط بين المصطلحين حيث: روح المؤسسة تتمثل في مجموع المواقف الايجابية تجاه المؤسسة والمقاول، أما الروح المقاولاتية فهي تنفيذ التصور الذي يعتبر عملية التعرف على الفرص وجمع الموارد الكافية ذات الطبيعة المختلفة من أجل تحويلها إلى مؤسسات، بل يجب أن ينظر إلى هذه العملية كنتيجة ممكنة التحقق لروح المقاولاتية وليس كمفهوم لها.

من الباحثين من يتعمقون ويعتبرون الروح المقاولاتية تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها إلى مؤسسة.[1]

حسب مجموعة من الباحثين في الاتحاد الاوروبي المكلفين بتدريس المقاولاتية، يرون بأنه لا يجب أن تنحصر روح المقاولاتية فقط في إنشاء المؤسسات بل يجب النظر إليها كموقف عام يمكن استعماله بفائدة من طرف كل فرد في حياته اليومية وفي كل النشاطات المهنية، لأن روح المقاولاتية تتعلق قبل كل شيء بالمبادرة والعمل.[2]

في القاموس العالمي للتجارة الذي نشر بباريس سنة 1723 فقد أعطى لكلمة روح المقاولاتية التعريف التالي:[3]

- **روح المقاولاتية:** تتكفل بنجاح الأعمال، أو مفاوضة، أو معمل، أو بناء... إلخ.

كما عرفت أيضا على أنها: مجموعة من المؤهلات والقدرات التي تميز الشخصية المقاولاتية، وتعكس سلوك وتصرف الشخصية المقاولاتية، حيث لم يتفق الباحثين على حصرها، ومنه يتبين أنها مفهومها يتمحور حول ما يلي:[4]

- اكتشاف الفرص والعمل على اقتناصها؛
- خلق القيمة: حيث تعكس هذه القدرة إمكانيات المقاولاتية الإبداعية في إيجاد توليفات جديدة للإمكانيات المتاحة وفي ظروف معينة لإنتاج سلع أو خدمات جديدة، أو إدخال طرق عمل جديدة، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر تمويل وتموين جديدة، وصف طريقة تنظيمية جديدة،
- إيجاد الأفكار الجديدة الخلاقة التي تسمح برفع التحدي؛
- اتخاذ القرارات الصائبة؛
- اقتحام الغموض؛

---

[1] قادري أنفال، ملاطي عائشة، **دور التكوين في تفعيل التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات: دراسة مقارنة بين طلبة العلوم التقنية والعلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، (2014-2015)، ص. 4.

[2] بن شهرة ، مرجع سابق، ص. 32.

[3] برني لطيفة، فالتة اليمين، **البرامج التكوينية واهميتها في تعزيز روح المقاولاتية**، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الاعمال، جامعة محمد خيضر، (بسكرة، 08/07/06 أفريل 2010)، ص. 10.

[4] صكري أيوب، وآخرون، **واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر- الانجازات والطموحات**، مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE ، مقال منشور، (الجزائر، ديسمبر2017)، ص. 14.

- المبادرة وتحقيق السبق؛
- استقراء المعلومات والتدقيق فيها؛
- تحقيق أفضل الأهداف في أسوأ الظروف؛
- التعامل مع حالات ومواقف عدم التأكد في المحيط؛
- التصرف على أساس توقعات محسوبة؛
- يتحمل المخاطر ولا يخشى الفشل؛
- يحدث التغيير الذي يسمح بتحقيق مكاسب جديدة؛
- التعامل بمرونة؛
- الديناميكية، التفكير النقدي.

لقد تعددت هذه الخصائص وتشابك الكثير منها، حتى تكاد أن تستعصي عن الفصل بينها، فهي مكملة متممة لبعضها، وأكثرها لصيقة بالشخصية الإنسانية، ومع ذلك يمكن تدعيمها وتعزيزها، بطرق وأدوات شتى حتى تكون البرامج التكوينية أحد هذه الأدوات، ومن منطلق تسهيل الفهم والاستيعاب يمكن تجميعها على النحو التالي:[1]

- التحدي والإصرار؛
- المخاطرة واقتحام الغموض؛
- المبادرة والمبادأة؛
- استكشاف الفرص؛
- الإبداع والتجديد؛
- الاستقلالية.

انطلاقا من ما سبق يمكن تعريف الروح المقاولاتية بأنها عبارة واسعة الدلالات والمعاني، تمكن الأفراد من تطوير أنفسهم واكتساب مهارات جديدة توجههم للواقع العملي، لتطبيق الأفكار الجديدة، وبالتالي التغلب على الخوف لتقبل التغيير، واكتساب ديناميكية في التعامل مع الحوادث الجديدة.

من خلال ما سبق ذكره، نستنتج توضيح أكثر لمفهوم الروح المقاولاتية من خلال الشكل التالي:

[1] المرجع نفسه، ص. 15.

الشكل (1–2): العوامل المتعلقة بالروح المقاولاتية

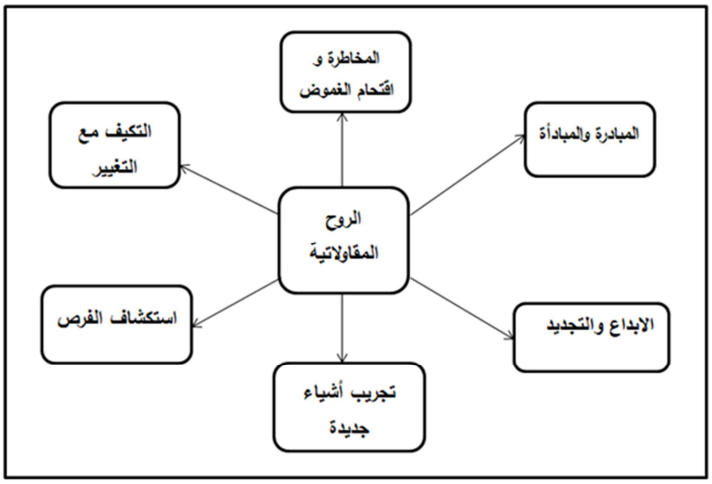

المصدر: من إعداد الطالبان انطلاقا من المعلومات السابقة.

من خلال الشكل رقم (1–2) تتمثل أهم العوامل المتعلقة بالروح المقاولاتية في ميل الريادي إلى تجريب أشياء جديدة واكتشافه للفرص واقتناصها في الوقت المناسب، بالإضافة إلى المبادأة والمبادرة والإبداع والتجديد في مجاله وكذلك تحمله للمخاطر واقتحامه للغموض.

2- الثقافة المقاولاتية:

الثقافة المقاولاتية لها علاقة بالروح المقاولاتية وتم تعريفها من زوايا مختلفة، لكنها في الغالب مكملة لبعضها البعض لأنها أخذت في الاعتبار كل أوجه الثقافة المقاولاتية، ومن بين هذه التعريفات ما يلي:

- الثقافة المقاولاتية هي "مجموعة الكفاءات وخاصة المعارف العلمية Savoir-Faire (القابلية) والحالات Savoir-être (كالاستقلالية، الثقة بالنفس، تحمل المسؤولية، الإبداع والابتكار، رؤية القائد، روح الفريق الأخلاق والتضامن) المكتسبة من الحياة من أجل مواجهة الرهانات بالشكل الصحيح بالنسبة للفرد، المجموعة المجتمع، الوطن، التنظيم، أو الفاعل في التغيير".[1]

هذا التعريف في بدايته تجاهل خلط ثقافة المقاولاتية مع الفعل البسيط المرتبط بإنشاء المؤسسات في معناه التقليدي حيث يبين أن كل فعل مهما كان فرديا أو جماعيا، مجتمعيا أو منظماتيا، يسجل ليس فقط في إطار الديناميكية "فعل–هدف" لكن يعمل أيضا على تحفيز ثقافة المقاولاتية.

- كما عرفت الثقافة المقاولاتية على أنها "مجموعة المهارات والعمليات التي يقوم بها فرد أو مجموعة من الأفراد ومحاولة استغلالها، وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال وذلك من خلال إيجاد أفكار مبتكرة وبصفة

[1] قوجيل محمد، **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، (ورقلة، 2015–2016)، ص. 120.

عامة إنها الإبداع في مجمل القطاعات في ظل وجود هيكل تنظيمي تسييري واضح، بالإضافة إلى التخطيط الجيد والتنظيم المحكم والتوجيه (الاتصال، التحفيز، مهارات القيادة الإدارية)، والرقابة.[1]

يمكن كذلك التطرق إلى تأثير الثقافة على المقاولاتية، حيث أشار كل من "A.Tounes, K.Assala" [2] إلى أن هناك تيارين بحثيين درسوا أثر الثقافة على المقاولاتية:[3]

- التيار الفكري الأول يمثل مقاربة السمات، فهو يعبر عن الارتباط بين الثقافة وخصائص المقاول، فمحفزات وأهداف منشئي المؤسسات تختلف نظاميا حسب الخصوصيات الثقافية. هذه الاختلافات تعبر عن وجود خصائص مشتركة لكل المقاولين مقارنة بغير المقاولين.

من أجل تفسير العلاقة بين العوامل التنظيمية والاقتصادية وتنمية المقاولاتية حدد كل من مجموعة من الباحثين دور الابعاد الثقافية التي تتمثل في المعتقدات، الحاجات، الحوافز، المعرفة والسلوكيات، هذه الاحداث الثقافية تنقل السياق التنظيمي حتى يؤثر على النشاط المقاولاتي.

- التيار الفكري الثاني اهتم بالعلاقة بين الثقافة الوطنية والحياة المقاولاتية (معدل إنشاء المؤسسات، معدل الابتكار) إنها مقاربة خلق القيمة والإبداع، حيث أشارت عدة دراسات إلى أن مستوى ونسبة إنشاء المؤسسات تختلف من دولة إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى، هذه الأبحاث أشارت إلى أن التنوع المقاولاتي مرتبط ببعض الخصائص الثقافية التي تم قياسها من خلال شبكة Hofstede (مرتبط إيجابا بالأبعاد الفردية، التعامل مع عدم التأكد والتباعد التدريجي).
- وحسب "Yvon Gasse" فإنه من أجل تطوير الثقافة المقاولاتية في بيئة معينة فإنه يتم الاعتماد على عوامل مرتبة بالأشخاص أي بالمقاولين أنفسهم، عائلتهم، وتطورهم في محيط معين، إلى جانب تموقع المقاول والمؤسسة، وعليه فإن المقاولاتية يمكن أن تتطور عند الاشخاص عندما يوفر المحيط التسهيلات اللازمة لإنشاء المقاولات، فكلما وفر الوسط عناصر غنية ومعروفة للثقافة المقاولاتية كلما ساهم ذلك في ظهور وتطوير المقاولين.[4]

إن لثقافة المقاولاتية أهمية كبيرة فهي تمثل المحرك لإنشاء المؤسسات وتلعب دورا في غاية الأهمية في الحفاظ على تماسك الجماعة، مما يبن أنها أداة فعالة في توجيه سلوك أفراد المجتمع والذي بدوره سيساعدهم على اكتشاف قدراتهم على الإبداع واكتساب الثقة بالنفس، من خلال تحريك الدوافع النفسية والمالية نحو المقاولاتية.

---

[1] سلامي منيرة، **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر: بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة**، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، (ورقلة ، يومي 18-19 أفريل 2012)، ص. 3.

[2] قوجيل، مرجع سابق، ص. 120.

[3] المرجع نفسه، ص. 121.

[4] سالمي عبد الجبار، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول: دراسة ميدانية بولاية تلمسان**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، (تلمسان، 2014-2015)، ص ص. 76-77.

حيث يبدو من خلال نشر ثقافة المقاولاتية وجود مجموعة من الوظائف أهمها:[1]

- تهيئة الإحساس بالكيان والهوية لدى الشباب؛
- المساعدة على تخفيض معدلات البطالة؛
- تهيئة اطار مرجعي يساعد على فهم اتجاهات وأنشطة المقاولة ويرشد لاتخاذ قرار الخوض في مجال المقاولاتية.

3- النماذج المفسرة للروح المقاولاتية:

إن أهم نموذجين استعملا من قبل العديد من الباحثين الذين تبنوا هذه المقاربة من أجل تفسير والتنبؤ بسلوك الأفراد، هما نظرية السلوك المخطط لـ "أزجن Azjen" والتي تحوصل التوجه المقاولاتي للأفراد على أنه مراحل معرفية تتفاعل فيها إرادة الفرد مع العوامل المحيطية، والثاني هو نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ "Shapero et Sokol" والمعروف أكثر باسم نموذج الأبعاد الاجتماعية للمقاولة.

أ. **نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ "A.Shapero et L.Sokol":** تعتبر أعمال "شابيرو وسوكول" الأقدم والأكبر أثرا في الأكاديمية المقاولاتية، حيث قدم الباحثان نموذج بقي لحد الآن المرجع الأساسي للأبحاث في مجال المقاولاتية.[2]

الفكرة الأساسية للنموذج تقول: " أنه لكي يبادر الفرد بتغيير كبير ومهم لتوجهه في الحياة، مثل قرار إنشاء مؤسسته الخاصة فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروتين المعتاد".

وهذا ما يشير إليه في نموذجه بثلاث مجموعات من العوامل كما تظهر في الشكل رقم (1-3):

[1] بن قدور، مرجع سابق، ص. 351.

[2] سلامي، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، مرجع سابق، ص. 23.

الشكل رقم (1-3): نموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ "A.Shapero et L.sokol"

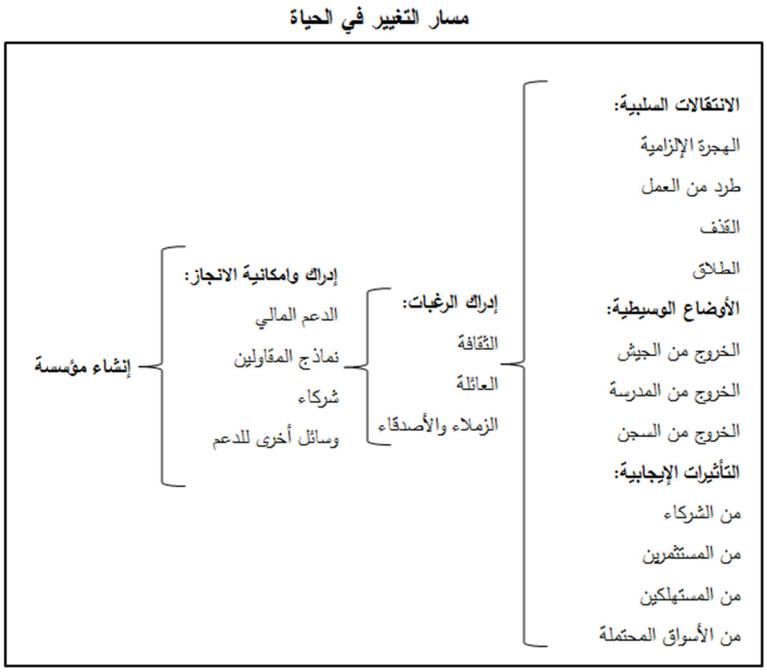

المصدر: Azzedine Tounès, **L'intention entrenepreunarial**: une recherche comparative entre de étudiants suivants des formations en entreprenariat (Bac+5) et des étudiants en DESS CAAE", thèse de Doctorat en sciences de Gestion, (France: Université de Rouen, 2003) P. 163.

يمكن تفسير متغيرات النموذج كما يلي:[1]

- **الانتقالات السلبية:** مثل التسريح من العمل، الطلاق، الهجرة، عدم الرضا عن العمل،... إلخ.
- **الانتقالات الايجابية:** مثل تأثير العائلة، وجود سوق أو مستثمرين محتملين،... إلخ.
- **الأوضاع الوسيطية:** مثل الخروج من الجيش، من المدرسة، أو من السجن، ... إلخ.

حيث تعتبر هذه العوامل أساس احداث التغيير في مسار حياة الأفراد والمحركة للحدث المقاولاتي.

فالانتقالات السلبية مثل الهجرة يمكن أن تحث الفرد على العمل المقاولاتي وهذا ما تم ملاحظته فعليا في بعض البلدان من خلال بعض المجموعات العرقية بإنشاء المؤسسات.[2]

أما الانتقالات الايجابية والأوضاع الوسيطية فتؤثران على نظام القيم للأفراد وعلى رغباتهم، ومن بين المتغيرات المفسرة للنموذج والتي تتمثل في المجموعات الثلاثة من العوامل والمتغيرة والمفسرة التي تتمثل في انشاء مؤسسة حيث يعرف الكاتبان مجموعة من المتغيرات الوسيطية هما إدراك الشخص لرغباته وإمكانية الانجاز، واللذان يكونان

[1] Azzedine Tounès, OP. CIT pp. 162-165.

[2] مثال ذلك ما لوحظ بفرنسا من خلال قيام الافراد من الجالية اللبنانية بإنشاء مؤسسات خاصة، بالإضافة إلى مجموعات عرقية أخرى.

نتاج المحيط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي، وهما يختلفان من فرد إلى آخر، وتساعدان في تحديد الأفعال الواجب القيام بها.

- **إدراك الرغبة:** وهي تضم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على نظام القيم للأفراد، فكلما أولىَ المجتمع أهمية للإبداع، المخاطرة، الاستقلالية الذاتية كلما زاد عدد المؤسسات المنشئة.[1]

يتشكل نظام القيم من خلال تأثير العائلة خاصة الأبوين، اللذان يلعبان دور مهم في تكوين الرغبة، بالإضافة إلى التجارب السابقة والفشل في تجارب مقاولاتية سابقة، كلها عوامل تساعد على تقوية الرغبة لدى الشخص.

- **إدراك امكانيـة الانجـاز:** تنشأ إمكانية الإنجاز من خلال إدراك الفرد لجميع أنواع الدعم والمساعدة المتوفرة لتحقيق فكرته.

فتوفر الموارد المالية يؤثر مباشرة على التوجه المقاولاتي للفرد، وهذا الميل يتولد نتيجة امتلاك الفرد لمدخرات خاصة أو مساهمات العائلة، ومن خلال أفراد المجموعة (في حالة المجموعات العرقية Ethnie).

كما تؤثر كل من مساعدة الزوج (ة)، والأصدقاء، النصائح والاستشارات، والتكوين الخاص في كيفية إنشاء المؤسسات على إدراك إمكانية الإنجاز لدى الفرد. كما يشير الباحثان لأهمية التكوين الخاص في المقاولاتية على إدراك الفرد لرغباته وإمكانية إنجازه لها.[2]

ب. نظرية السلوك المخطط لـ "I.Azjen" (1991):

نظرية السلوك المخطط لـ "آزجن" هي إمتداد لنظرية **الفعل العقلانـي** التي وضعها "Fishebein et Azjen" حيث الغرض الأساسي لتلك النظرية هو أن كل سلوك يكون برمته تحت رقابة الشخص الذي سيتخذ قرار التبني أو عدم تبني السلوك.

مع ذلك فبعد سنوات وصل "أزجن" إلى ملاحظة هامة مفادها أن السلوكات لم تكن برمتها تحت رقابة الشخص لذا قرر إضافة متغيرة جديدة للنموذج النظري السابق، وهي متغيرة إدراك الرقابة على السلوك، هذه الإضافة سمحت حسب الباحث بالتقرب أكثر من الحقيقة والسماح بالتنبؤ وبأكثر دقة بالسلوكات التي لم تتبنى كليا بشكل إرادي.[3]

تتضمن نظرية السلوك المخطط ثلاث مستويات من التحليل، كما يظهر في الشكل (1-4):

[1] سلامي، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، مرجع سابق، ص. 25.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه، ص. 26.

الشكل رقم (1-4): نظرية السلوك المخطط لـ "I.Azjen"

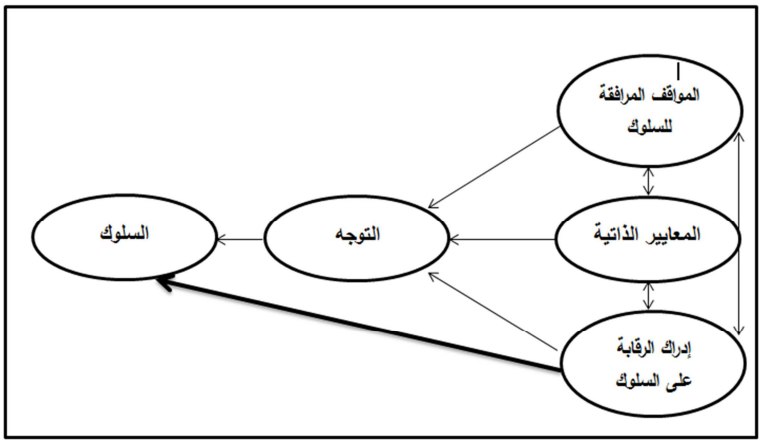

المصدر: Azzedine Tounès, OP. Cit, p. 167.

حسب النموذج فإن توجهات الفرد هي التي تحدد السلوك وذلك من خلال ثلاث مجموعات من المتغيرات والتي تسبق توجهات الفرد، ورغم اختلافها لكنها مرتبطة فيم بينها وهي:[1]

- **المواقف المرافقة للسلوك:** وهي تتضمن التقييم الذي يقوم به الفرد للسلوك الراغب في القيام به، وهي تعتمد على النتائج المحتملة التي ينتظرها الفرد من هذا السلوك.
- **المعايير الذاتية:** وهي تنتج من الضغط الاجتماعي الذي يتعرض له الفرد من عائلته وأبويه، وكذلك أصدقائه فيما يخص رأيهم في المشروع الذي يريد إنجازه.
- **إدراك الرقابة على السلوك:** وتتضمن هذه المتغيرة الأخذ بعين الاعتبار درجة المعارف التي يمتلكها الفرد ومؤهلاته، كذلك الموارد والفرص الضرورية لتحقيق السلوك المرغوب.

ج. **النموذج الموحد لنظرية السلوك المخطط لـ "Azjen" ونموذج تكوين الحدث المقاولاتي لـ "Shapero et Sokol":** كما تمت الإشارة أعلاه ونظرا لاتفاق الباحثين على حرية الاختيار في استعمال أحد النموذجين، لهذا قام مجموعة من الباحثين بمطابقة النموذجين ليصبح لدينا نموذج يعبر عن المتغيرات المستعملة في شكل واحد، كما يظهر في الشكل رقم (1-5) الموالي:

[1] Azzedine Tounès, OP. CIT, pp. 167-169.

الشكل رقم (1-5): نموذج موحد لنظرية السلوك المخطط ونموذج تكوين الحدث المقاولاتي

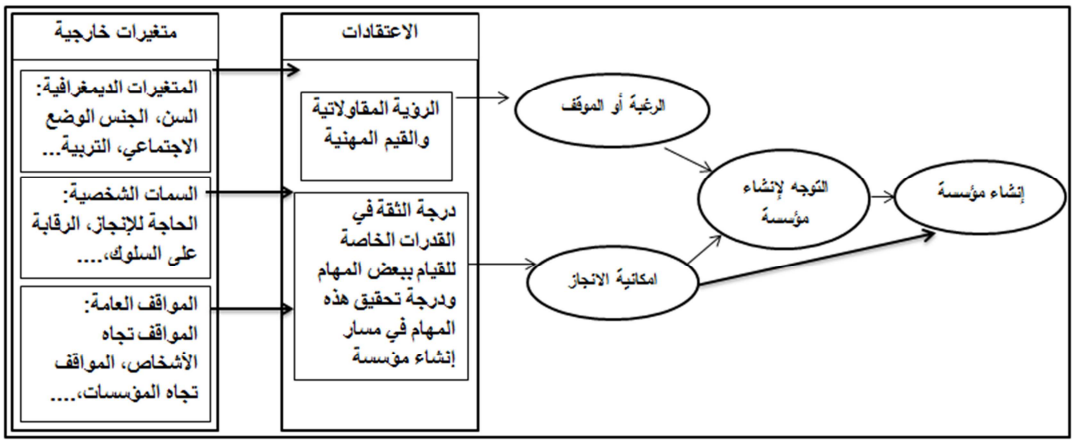

المصدر: سلامي منيرة، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، مرجع سابق، ص. 28.

أثبتت العديد من الدراسات صحة ونجاعة هذه النماذج في تفسير سلوك إنشاء المؤسسات، حيث أن معظم هذه الدراسات[1] تم إجرائها على الطلبة لقياس مدى توجههم نحو المقاولاتية وإنشاء المؤسسات وذلك في عدة بلدان كما تكمن أهمية هذه النماذج في إستقصاء الطلبة قصد معرفة عند أي مستوى يمكن أن يكون هناك انسداد في الروح المقاولاتية، والغرض الأساسي لهذه النماذج هو أن كل سلوك مقصود يمكن التنبؤ به من خلال امتلاك النية والقصد والتوجه نحو سلوك إنشاء المؤسسة بحد ذاته، والذي يجب أن يكون نشاط مرغوب فيه ويمكن انجازه.[2]

المطلب الثاني: دعم ومرافقة المقاولاتية في الجزائر

تعد عملية مرافقة ودعم المشروعات الصغيرة خاصة في السنوات الأولى من انشائها وبداية نموها أمرا ضروريا يساعد ويحفز المقاول على الاستمرار، لهذا سوف نتطرق إلى أجهزة دعم المقاولاتية في الجزائر وبعدها هيئات المرافقة وصناديق ضمان القروض.

أولا: أجهزة الدعم

1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 [3]، وهي هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

[1] سلامي منيرة، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر**، مرجع سابق، ص. 29.

[2] المرجع نفسه، ص. 29.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص. 12.

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بهدف مرافقة الشباب ذوي المشاريع قصد احداث أنشطة إنتاجية وخدماتية أو توسيعها وفق مقاربة اقتصادية تهدف إلى خلق الثروة ومناصب العمل، عن طريق سعيها إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي في أوساط المجتمع وبين مختلف الفئات، مع منحها إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة. تتصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذا الاطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي.

ومن شروط الاستفادة من الدعم الذي تقدمه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:[1]

- أن يتراوح سن الشاب أو المتقدم للاستفادة من الدعم بين 19 و40 سنة؛

- أن يكون بدون عمل؛

- أن يكون ذو مؤهلات مهنية، مع العلم أن الشباب أصحاب الشهادات الجامعية لهم الحق في إنشاء مشروع حتى لو كان لا يتماشى مع تخصصه؛

- أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع.

تقوم الوكالة بدعم وتمويل النشاطات المنتجة للسلع والخدمات، ما عدا النشاطات التجارية، مع تقديم الحد الأقصى للاستثمار وهو 10 ملايين دينار.

ينقسم التمويل المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى نوعين: التمويل الثنائي، التمويل الثلاثي.

بالنسبة للهيكل المالي للتمويل الثنائي يوضحه الجدول رقم (1-2) فيما يلي:

الجدول رقم (1-2): التركيبة المالية للتمويل الثنائي المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مستويات التمويل	مساهمة شخصية	قرض بدون فائدة
مستوى1: أقل أو يساوي 5.000.000 دج	%71	%29
مستوى2: ما بين 5.000.001دج و 10.000.000دج	%72	%28

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع دائرة الشريعة، ولاية تبسة.

من الجدول رقم (1-2) تتمثل المساهمة الشخصية في القيمة المالية المقدمة من طرف الشخص المقبل على إنشاء مؤسسته الخاصة (المقاول)، حيث تحدد وفقا للمبلغ الاجمالي للمشروع، بينما القرض بدون فائدة فتقدمه الوكالة.

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع دائرة الشريعة، ولاية تبسة.

أما فيما يتعلق بالتمويل الثلاثي فيتم بمشاركة كل من المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتكون من:[1]

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمرين؛
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع.

يتم هذا النوع من التمويل على مستويين، والجدول الموالي يبين التركيبة المالية.

الجدول رقم (1-3): التركيبة المالية للتمويل الثلاثي المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة ANSEJ)	القرض البنكي
مستوى1: أقل أو يساوي 5.000.000 دج	%1	%29	%70
مستوى2: ما بين 5.000.001 دج و10.000.000 دج	%2	%28	%70

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع دائرة الشريعة، ولاية تبسة.

تمنح للشباب أصحاب المشاريع إعانات مالية متمثلة في ثلاث قروض اضافية وهي:[2]

- قرض بدون فائدة لاقتناء عربات ورشة يساوي 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني؛
- قرض بدون فائدة للكراء يساوي 500.000 دج؛
- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (محامون، أطباء...) لإنشاء مكاتب جماعية.

بالإضافة إلى الامتيازات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تقوم الوكالة كذلك بتقديم امتيازات جبائية تستفيد منها المؤسسة المصغرة تتمثل في:[3]

- **<u>في مرحلة انجاز المشروع:</u>**
- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار؛
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط؛

[1] معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع دائرة الشريعة، ولاية تبسة.

[2] المصدر نفسه.

[3] المصدر نفسه.

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
- **في مرحلة استغلال المشروع:** تشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط أو 06 سنوات بالنسبة لبعض المناطق (مناطق خاصة)، وتتمثل في:
- الاعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات IBS، والضريبة على الدخل الاجمالي IRG والرسم على النشاط المهني TAP؛
- تمديد فترة الاعفاء لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الاقل لمدة غير محددة؛
- عند نهاية فترة الاعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ:
- 70% خلال السنة الأولى للإخضاع الضريبي؛
- 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي؛
- 25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي؛
- الاعفاء من الرسم العقاري على البنايات واضافة البنايات.

كأحد الحلول العملية لدعم التشغيل وتوفير فرص العمل، تتطلب هذه العملية إلى جانب التمويل الأخذ بعين الاعتبار عملية تكوين وتأهيل أصحاب المشاريع، وتعزيز روح المقاولاتية لديهم، خاصة ضمن فئة الشباب والخريجين الجدد من الجامعة ومراكز التكوين المهني، لذلك منذ سنة 2004 قام المكتب الدولي للعمل بتنظيم دورات تكوينية في الجزائر لدعم الروح المقاولاتية عند أصحاب المشاريع من خلال برنامج تكويني، حيث يعتمد هذا البرنامج على مجموعة من الحقائب التكوينية تشمل عدد من المواد التعليمية، تعمل وهي مجتمعة على تزويد فئة المقاولين بالمعارف والمهارات اللازمة لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، وضمان استمراريتها، والعمل على تطويرها.[1]

كجديد للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ومواكبة للتطور التكنولوجي قامت الوكالة بإنشاء موقع الكتروني يمكن الشباب الراغب في مؤسسات مصغرة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ بالتسجيل عبر الأنترنت ومتابعة مشروعهم عبر الموقع الالكتروني والاستفادة من مختلف الخدمات من خلال الموقع الإلكتروني https://promoteur.ansej.org.dz/ .[2]

[1] المصدر نفسه.

[2] المصدر نفسه.

2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

لمحاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، خاصة تلك الفئات الغير مؤهلة للاستفادة من القروض البنكية، حيث يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في ذلك وهذا لدوره المهم في تشجيع روح المقاولاتية وتدعيم المبادرة الفردية، وكذلك نشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغب ذاتية تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة تساهم في فك العزلة واعادة الادماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الشريحة، وفي إطار هذا المسعى قامت الدولة باستحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.[1]

ظهر القرض المصغر أول مرة في الجزائر سنة 1999 حيث سمح آنذاك بإنشاء أكثر من 15.000 مشروع مصغر في مختلف القطاعات، إلا أنه لم يحقق النجاح الذي كان مرجوا منه بسبب ضعف عملية مرافقة المشاريع في مراحل الانشاء والنمو.[2]

خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 بالجزائر حول "تجربة القرض المصغر في الجزائر"، وبناءا على التوصيات المقدمة من طرف الخبراء المشاركين في هذا الملتقى[3]، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004 تضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي[4]، فهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة.[5]

وقد أوكلت للوكالة المهام الآتية:[6]

- تسيير جهاز القرض المصغر؛

- تمنح قروض بدون فوائد؛

- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في أنشطتهم؛

- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم؛

---

[1] الجودي، مرجع سابق، ص ص. 85-86.

[2] رجم خالد وآخرون، **تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر: ولاية ورقلة: الفترة 2005-2014**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، (ورقلة، جوان 2017)، ص. 78.

[3] المرجع نفسه.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادر في 25 جانفي 2004، ص. 8.

[5] قوجيل، مرجع سابق، ص. 158.

[6] بن سماعين حياة وآخرون، **دور الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة قياسية، الأيام الدولية الرابعة حول المقالاتية الشبانية**، جامعة محمد خيضر، (بسكرة، 23/24/25 أفريل 2013)، ص. 8.

- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الاعانات التي تمنح لهم.

ومن شروط الاستفادة من الجهاز: يستفيد من احداث الانشطة المنتجة للسلع والخدمات المواطن المؤهل حيث:[1]

- السن من 18 سنة فما فوق؛
- أن لا يكون قد استفاد من مساعدة أخرى لإحداث الأنشطة؛
- أن يكون بدون دخل أو ذو دخل ضعيف وغير مستقر، وأن يتمتع بمهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب؛
- أن لا تتعدى التكلفة الإجمالية للاستثمار 400.000 دج.

وفي حالة توفر كل الشروط لدى طالب القرض بإمكانه أن يختار التمويل الذي يراه مناسبا له، وتوجد ثلاثة (03) أنماط من التمويل:[2]

- **تمويل ثنائي:** سلفة بدون فائدة لا تتجاوز 30.000 دج.
- مساهمة الوكالة 90 % بدون فوائد.
- مساهمة المستفيد 10 %.
- **تمويل ثنائي:** للمشاريع التي تتراوح قيمتها المالية ما بين 50.000 و100.000 دج.
- مساهمة البنك 95% أو 97% بفوائد مخفضة بنسبة 80% إلى 90%.
- مساهمة المستفيد 03% أو 05%.
- **تمويل ثلاثي:** للمشاريع التي تتراوح قيمتها المالية ما بين 100.001 إلى 400.000دج.
- مساهمة البنك 70% بفوائد مخفضة بنسبة 80% إلى 90%
- مساهمة المستفيد 03% أو 05%.
- مساهمة الوكالة 25% **أو**27% بدون فوائد.

[1] طويطي ، مرجع سابق، ص. 22.

[2] دباح نادية، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزلئر وآفاقها (2000-2009)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، (الجزائر 2011-2012)، ص ص. 87-88.

3- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 لفائدة الأجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية.[1]

بصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي يتمتع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، حيث أوكلت إليه صلاحيات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة وضبط ملفات المنخرطين فيه، ومن ثم صرف التعويضات المستحقة للبطالين المعنيين بخدماته، ولم تتوقف مهامه عند هذا الحد بل امتدت لتشمل مساعدة البطال المسرح على اعادة الاندماج في الحياة العملية من جديد[2] من خلال الدعم لإنشاء وتوسيع النشاطات المخصصة للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر 30 إلى 50 سنة[3]، مع تقديمه لأصحاب المشاريع مايلي:[4]

- المرافقة أثناء جميع مراحل المشروع ووضع مخطط الأعمال؛
- المساعدة خلال جميع مراحل المشروع وتطوير دعم خطة العمل؛
- يكون القرض على شكل هبة من 28 إلى 29% من التكلفة الإجمالية للمشروع؛
- التخفيض في الفوائد البنكية.

يستفيد صاحب المشروع من تكوين شخصي لغرض اكتساب المعلومات الأساسية والمهمة لنجاح نشاطه وتمثلت المزايا المالية بتوقف الحد الأدنى للأموال الخاصة على مبلغ الاستثمار الخاص بالمشروع [5] حسب المستويين التاليين، كما هو موضح في الجدول الآتي:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادر في 01 جوان 1994، ص. 12.

[2] دباح، مرجع سابق، ص. 78.

[3] قوجيل، مرجع سابق، ص. 157.

[4] المرجع نفسه.

[5] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، الصادر في 11 يناير 2004، ص. 6.

الجدول رقم (1- 4): مستوى الاستثمارات والإعانات حسب CNAC

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية		القرض البنكي	القرض بدون فوائد (من طرف الصندوق)	
	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
المستوى1:أقل أو يساوي 2 مليون دينار	%5	%5	%70	%25	%25
المستوى2: من 2 إلى 5 ملايين دينار	%8	%10	%70	%22	%20

المصدر: المواد من 04 إلى 09، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، الصادرة في 11 يناير 2004، ص ص. 06-07. (بتصرف)

بالإضافة إلى الامتيازات المالية التي يقدمها الصندوق، يقوم كذلك بتقديم امتيازات ضريبية وشبه ضريبية للمقاول كما يبين الجدول الآتي:

الجدول رقم (1-5): الامتيازات الجبائية المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

مرحلة انجاز المشروع	مرحلة الاستغلال
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار. - تخفيض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار. - الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط. - الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.	- وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات، بداية من انطلاق النشاط، وتتمثل في الإعفاء الكلي من: - من الضريبة على أرباح الشركات IBS. - الضريبة على الدخل الاجمالي IRG. - الرسم على النشاطات المهنية TAP. - الرسم العقاري على الملكيات المبنية.

المصدر: الجودي، مرجع سابق، ص ص. 83-84. (بتصرف)

نظرا للإمكانيات المالية الكبيرة التي يمتلكها الصندوق، وكذلك امتلاكه لكفاءات متميزة في مجال التسيير والخبرة التي اكتسبها عبر مراكز دعم العمل الحر، ومسايرة للجهود التي تبذلها الدولة لتدعيم وتشجيع المقاولاتية أوكلت للصندوق مهمة جديدة تتمثل في تسيير جهاز **دعم احداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 35 سنة و50 سنة** [1] ففي اطار مخطط دعم التنمية الاقتصادية وتطبيق برنامج رئيس

[1] الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Accueil.aspx، تاريخ الاطلاع: 2019/03/18.

الجمهورية السابق الخاص بمحاربة البطالة وعدم الاستقرار، عكف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة انطلاقا من سنة 2004 بالأولوية على تنفيذ جهاز دعم احداث النشاط لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 35 سنة و50 سنة لغاية شهر جوان 2010.

إبتداءا من سنة 2010 أقيم **جهاز دعم واحداث وتوسيع النشاطات لصالح البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر مابين 30 سنة و50 سنة:** حيث سمحت الاجراءات الجديدة المتخذة لفائدة هذه الفئة الاجتماعية العمرية المذكورة أعلاه الالتحاق بالجهاز بمزايا متعددة، منها مبلغ الاستثمار الاجمالي الذي أصبح في حدود 10 ملايين دج بعدما كان لا يتعدى 05 ملايين دج، وكذا امكانية توسيع امكانات انتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

4- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

قبل سنة 2001 أنشأت الحكومة الجزائرية وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI) بموجب قانون الاستثمار لسنة 2001، بعدها تم استبدال هذه الوكالة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).[1]

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشئت سنة 2001 في شكل شباك وحيد غير ممركز موزع عبر 48 ولاية على المستوى الوطني، ويخول للوكالة القيام بجميع الاجراءات التأسيسية للمؤسسات وتسهيل تنفيذ مشاريع الاستثمار[2]، التي قد تكون في شكل[3]: إنشاء مؤسسات جديدة، توسيع قدرات الانتاج، إعادة تأهيل وهيكلة المؤسسة.

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في:[4]

- تسجيل الاستثمارات، ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج، ترقية الفرص والامكانات الاقليمية؛
- تسهيل ممارسة الاعمال ومتابعة تأسيس الشركات وانجاز المشاريع، دعم المستثمرين ومساعدتهم مرافقتهم الإعلام والتحسيس في لقاءات الاعمال، تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في اطار الترتيب المعمول به.

ترافق إنشاء الوكالة مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها، والمسهلة لتأدية مهامها وهي: المجلس الوطني للاستثمار، الشباك الوحيد اللامركزي، وصندوق دعم الاستثمار.

[1] خالد رجم وآخرون، مرجع سابق، ص. 77.

[2] بوخمخم عبد الفتاح، سايبي صندرة، **دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة: واقع التجربة الجزائرية**، المجلة الأردنية في ادارة الاعمال، المجلد 7، العدد 3، (2011)، ص. 402.

[3] سايبي، **محاضرات في انشاء المؤسسة**، مرجع سابق، ص. 43.

[4] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz/index.php/ar، تاريخ الاطلاع: 2019/03/18.

تتمثل مزايا الاستثمار من خلال جهاز الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في مجموعة من المزايا العامة والخاصة، يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1-6): المزايا التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

المزايا العامة		المزايا الخاصة	
المزايا بعنوان الانجاز	المزايا بعنوان الاستغلال	مرحلة انجاز المشروع	مرحلة انطلاق المشروع
-الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار. -الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة أو المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار. -الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تمت في اطار الاستثمار المعني.	مدة ثلاث سنوات بعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب المستمر متمثلة في: -الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS. الإعفاء من الرسم على النشاط المهني TAP.	-الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية للمقتنيات العقارية التي تتم في اطار الاستثمار. -تطبيق حقوق ثابتة فيما يخص التسجيل بمعدل منخفض، تقدر بـ 2% بالنسبة لعقود تأسيس المؤسسة ورفع رأس المال.[1] -تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف متعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز المشروع وهذا بعد ما تتولى الوكالة تقييم حجمها. -الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار مستوردة كانت أو مشتراه من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة. -تطبيق النسب المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يتعلق بالسلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار (5% بدلا من 37%).	-الإعفاء لمدة عشر سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على ارباح الشركات IBS، الضريبة على الدخل الاجمالي IRG على الارباح الموزعة، الدفع الجزافي VF، الرسم على النشاط المهني TAP. -الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية، التي تدخل في اطار الاستثمار وذلك انطلاقا من تاريخ اقتنائها. -من مزايا اضافية من شأنها تسهيل الاستثمار. -إضافة إلى تمديد فترة الاستفادة من الامتيازات.

المصدر: حياة بن سماعين وآخرون، 25/24/23 أفريل 2013، ص ص. 5-6.(بتصرف)

ثانيا: هيئات المرافقة

لقد تعددت أنواع هيئات أو أجهزة مرافقة المقاولاتية، كما حددها المشرع الجزائري وذلك حسب احتياجات كل مقاول، وتأتي مشاتل المؤسسات ومراكز التسهيل على رأس هذه الأجهزة، وهي كالتالي:

[1] سايبي، **محاضرات في انشاء المؤسسة**، مرجع سابق، ص. 44.

1- مشاتل المؤسسات:

لقد تم إنشاء مشاتل المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير 2003 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات[1]، الذي يعرفها على أنها: "هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[2]، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تأخذ المشاتل أحد الأشكال الآتية:[3]

- **المحضنة:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- **ورشة الربط:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

ما يلاحظ في تعريف المشرع الجزائري لمشاتل المؤسسات أنه قسم أشكال المشاتل حسب نوع القطاع الذي تنمي اليه المشاريع، فالحاضنات تختص بالمؤسسات العاملة بقطاع الخدمات، ورشة الربط في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية، ما نزل المؤسسات يتكفل بالمؤسسات العاملة في ميدان البحث (المفهوم الأقرب للحاضنات التقنية)، والشكل الموالي يبين أشكال المشاتل:

الشكل رقم (1-6): أشكال المشاتل حسب المشرع الجزائري

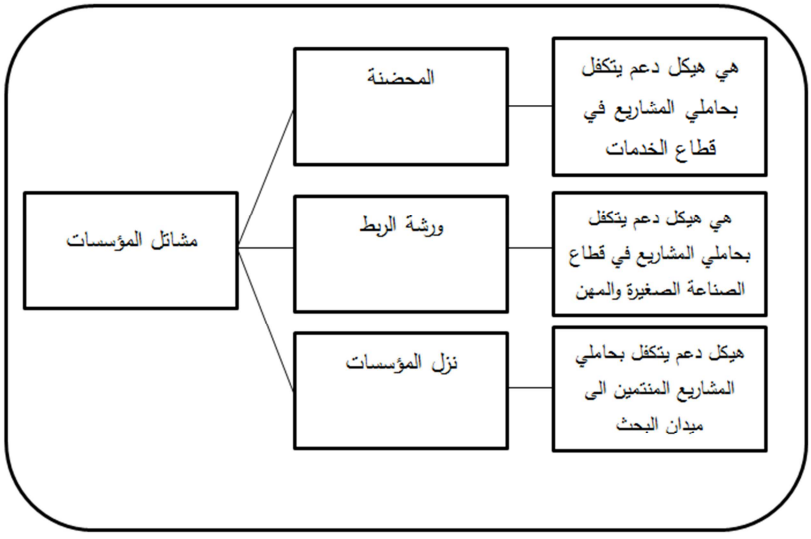

المصدر: من إعداد الطالبان انطلاقا من المعلومات السابقة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادر في 26 فبراير 2003، ص. 13.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادر في 26 فبراير 2003، المادة 02، ص. 14.

[3] المصدر نفسه.

تهتم مشاتل المؤسسات بتحقيق مجموعة من الأهداف نذكرها فيما يلي:[1]

- المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها؛
- تشجيع ظهور المشاريع المبتكرة؛
- تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة؛
- ضمان استمرارية مرافقة المؤسسات الجديدة؛
- تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي.

تتكفل مشاتل المؤسسات بالمهام التالية:

- استقبال واحتضان ومرافقة المؤسسات حديثة النشأة لمدة معينة وكذا أصحاب المشاريع؛
- احتضان أصحاب المشاريع بوضع محلات تحت تصرفهم يستفيدون منها بصيغة الإيجار، حيث تسهر المشتلة على تسيير هذه المحلات التي تتناسب مساحتها مع طبيعة المشتلة واحتياجات نشاطات المشروع؛
- تسهر على تقديم مجموعة من الخدمات للمؤسسات المحتضنة حيث تضع تحت تصرفهم تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي، زيادة على تقديم مجموعة من الخدمات المشتركة نذكر منها خدمة الكهرباء والغاز والماء؛
- تقديم ارشادات خاصة تتمثل في الاستشارة المقدمة للمؤسسات حيث تسهر على مرافقة ومتابعة أصحاب المشاريع قبل إنشاء مؤسساتهم وبعدها، إضافة إلى ذلك تقدم دعما يتمثل في تلقينهم مبادئ تقنيات التسيير خلال مرحلة نضوج المؤسسة.

ولتدعيم عمل هذه الهيئة، أقر المشرع إنشاء هيئة أخرى مساعدة تتمثل في مراكز التسهيل، والتي يمكن توضيح دورها ومهامها في العنصر الموالي.

2- مراكز التسهيل:

تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03/79 المؤرخ في 25 فيفري 2003، وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة حاملي المشاريع.[2]

تعتبر مراكز التسهيل مؤسسات عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[3] وموضوعة تحت وصاية وزارة الصناعة والمناجم.

---

[1] سايبي، **محاضرات في انشاء المؤسسة**، مرجع سابق، ص. 50.

[2] الجودي، مرجع سابق، ص. 70.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادر في 26 فيفري 2003، المادة 02، ص. 18.

ومن أهداف مراكز التسهيل تحقيق ما يلي:

- وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمقاولين؛
- تطوير ثقافة المقاولاتية؛
- ضمان تسيير الملفات التي تحظى بمساعدات الصناديق المنشأة لدى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الإستثمار؛
- إنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مرافقة أصحاب المشاريع لدى الهيئات المعنية من أجل تجسيد مشاريعهم.

3- دار المقاولاتية:

تعد دار المقاولاتية أحد أنظمة مساندة المشروعات الذاتية، سنتطرق من خلال هذا العنصر إلى مفهوم دار المقاولاتية وأهم مهامها والدور الذي تلعبه من خلال ما توفره لتنمية الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي.

كمفهوم للدار المقاولاتية تعرف على أنها "نقطة التقاء بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هدفها الرئيسي تنمية روح المقاولاتية وتكريس الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، والعمل على بعث الأفكار الإبداعية في الوسط الطلابي والخروج تدريجيا من طبيعة المشاريع الابتكارية، والتوسع من دائرة المشاريع الابتكارية والتي من شأنها إعطاء دفع جديد للتنمية من جهة، وكذا منح الشريحة الطلابية فرصة انشاء مؤسسات ناجحة في ميادين مختلفة من جهة أخرى، ومن ثم اقتحام المقاولاتية باعتبارها نواة التنمية الاقتصادية والاجتماعية". وتحث دار المقاولاتية على أنه يجب أن تتضمن الجامعة في أهدافها تعريف الطلاب القيم المقاولاتية تدريجيا، وتزويدهم بالوسائل الفكرية التي تمكنهم من الشروع في مغامرة إنشاء مؤسسة، ولهذا الغرض فإن دار المقاولاتية هي عنصر أساسي من الجهاز الذي يسمح بتشجيع روح المبادرة والوعي إلى انشاء مؤسسات جديدة.[1]

لدار المقاولاتية مهام نذكر أهمها فيما يلي:[2]

- **دار المقاولاتية تحقق أحلام الطلبة الجامعيين:** حيث أن دار المقاولاتية من خلال خبرة مؤطريها تمكن الطلبة من ترجمة أفكارهم إلى مشاريع على أرض الواقع تجسد ميدانيا، وناجحة اقتصاديا.
- **دار المقاولاتية فضاء لتبادل الأفكار:** دار المقاولاتية هي إطار جامع يلتقي فيه الطلبة حاملي أفكار المشاريع لمناقشة أفكارهم وتبادل التجارب في إطار نوادي ومنتديات موضوعاتية أو مفتوحة.

[1] بوطورة، مرجع سابق، ص. 10.

[2] الموقع الرسمي لجامعة الحاج لخضر، باتنة1، دار المقاولاتية، تاريخ الاطلاع 2019/03/23، http://entrepreneuriat.univ-batna.dz/.

- **دار المقاولاتية فضاء للإصغاء:** حيث تعتبر فضاء بين الطلبة وخبراء مهنيين، تهتم بانشغالات الطلبة فيما يخص مستقبلهم المهني بعد التخرج، وهي موجهة بالخصوص لفئة حاملي أفكار المشاريع والراغبين في إنشاء مؤسسات خاصة.

في ظل البحث عن آليات لتحويل البحوث والأفكار الطلابية لمشاريع تقوم دار المقاولاتية بالدور التالي:

- تشجيع البنوك على تبني المشاريع وتقديم التمويل اللازم لها، وكذا تعمل على دفع أصحاب الأعمال ذوي الخبرة والقدرة على المساعدة على لتبني فكرة دعم المشاريع الذاتية؛
- بناء الثقافة والوعي عن طريق تسليط الضوء على المشاريع الذاتية الناجحة وأصحابها لتشجيع نمو هذه الفكرة في المجتمع؛
- المشاركة في دراسة السوق، التمويل، والبحث عن الشركاء... إلخ؛
- تقوم دار المقاولاتية بخلق التواصل بين الجامعات ومراكز التدريب ومراكز البحث العلمي؛
- إقامة دورات تأهيل فنية وادارية مكثفة للشركات المختصة وذلك بمساعدة خبراء أجانب.

ومما سبق يمكن القول أن ما توفره دار المقاولاتية يكمن في تحقيق حلم طلبة الجامعة بمساعدتهم وتوجهيهم لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، ولبلوغ هذا الهدف ترتكز على ثلاثة محاور:

- **غرس الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة:** لأن المقاولاتية هي قبل كل شيء ثقافة لا بد من اكتسابها ثم تنميتها فإن الجامعة تسعى إلى غرس هذه الثقافة عند طلبتها، من خلال عمليات تحسيسية جوارية تقام على مستوى كل الكليات والمعاهد، وأيضا من خلال الملتقيات والمحاضرات والطاولات المستديرة التي ينشطها المختصين والكفاءات ذات المستوى العال.
- **المرافقة الشخصية والمستدامة للطلبة:** إن دار المقاولاتية تضمن للطلبة المرافقة الشخصية منذ مرحلة الفكرة إلى غاية تجسيد المشروع ميدانيا، وذلك بتوفير مؤطرين مؤهلين في الاختصاص.
- **دورات تكوينية متخصصة:** دار المقاولاتية تضمن للطلبة دورات تكوينية في شتى المجالات المتعلقة بالمؤسسة التسيير، التسويق ... ينشطها خبراء متخصصين.

ثالثا: صناديق ضمان القروض

قامت الجزائر كباقي الدول بإنشاء صناديق ضمان القروض لتعزيز وتشجيع البنوك على زيادة حجم قاعدة الائتمان الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال مشاركتها في المخاطر، فتجسدت هذه الآليات في إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR وكذلك صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME.

1-صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR:

تم انشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن تحديد قانونه الأساسي[1]، حيث وضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية[2].

انطلق صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004[3]، والذي يهدف إلى تسهيل عملية الاقتراض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء فيما يتعلق بالإنشاء أو التوسيع، وهو بذلك يشكل احدى الأدوات المالية التي تسعى لخلق مناخ ملائم لتطوير المقاولاتية في الجزائر[4].

تتمثل آلية عمل الصندوق في:[5]

- التوجه إلى البنك؛
- التوجه إلى صندوق ضمان القروض؛
- دراسة الملف من طرف المكلف بالدراسات؛
- قرار لجنة المتابعة والالتزامات؛
- منحة رسالة عرض الضمان؛
- إبرام الاتفاقية مع البنك؛
- تحرير شهادة الضمان.

2-صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CGCI-PME:

أنشئ صندوق ضمان قروض استثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبادرة السلطات العمومية[6]، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 19 أفريل 2004، والمتضمن القانون الأساسي للصندوق من أجل دعم إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بتسهيل حصولها على القرض، ولقد زود الصندوق برأس مال 30 مليار دج ويقدر رأس المال المكتتب بـ 20 مليار دج منها نسبة 60% من طرف الخزينة العمومية ونسبة 40%

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر في 13 نوفمبر 2002، ص. 13.

[2] المصدر نفسه، المادة 02.

[3] الموقع الرسمي لـ Fonds de garanie des crédits au PME، تاريخ الاطلاع 26-03-2019 ، http://www.fgar.dz/portal/ar.

[4] الجودي، مرجع سابق، ص. 89.

[5] المرجع نفسه، ص ص. 89-90.

[6] المرجع نفسه، ص. 91.

من طرف البنوك، أي هو جهاز اقتسام الأخطار البنكية يتكفل بتغطية المخاطر الناجمة عن عدم تسديد المؤسسات للقروض الممنوحة للاستثمار[1].

من مهام الصندوق ما يلي:[2]

- ضمان المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية، عند عجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقترضة عن تسديد قروض الاستثمارات المخصصة لتمويل رؤوس أموال للانطلاق في المشروع والتي لا تتجاوز مهلة تسديدها الاولى 7 سنوات أو تساويها؛
- يحدد مستوى تغطية الخسارة بمبلغ 250 مليون دج، يجزأ إلى 80 % عندما يتعلق الأمر بقروض ممنوحة عند إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ونسبة 60 % عند منحه لتطوير أو توسيع مؤسسة صغيرة ومتوسطة؛
- منح ضمانة للمؤسسات التي يقل اجمالي أصولها عن مليار دينار أو يساويه.

[1] الموقع الإلكتروني الرسمي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تاريخ الاطلاع: 27-03-2019، http://cgci.dz/index.php/fr/.

[2] المصدر نفسه.

المبحث الثاني: التعليم المقاولاتي وإنشاء المؤسسات الصغيرة

تؤكد أغلب الدراسات على أن التعليم المقاولاتي يمثل ركيزة أساسية وذات أثر واضح في نجاح المؤسسات الصغيرة، وتُظهر هذه الدراسات أن أصحاب المشاريع الناشئة من خريجي المقاولاتية دخلهم يتزايد عن زملائهم الذين لم يدرسوا المقاولاتية، ما يؤكد على أن التعليم المقاولاتي يساهم في ظهور مقاولين يتسمون بالروح المقاولاتية. وعليه تم تقسيم المبحث إلى المطلبين التاليين:

- أداء ومتطلبات التعليم المقاولاتي؛
- المؤسسات الصغيرة وسيرورة إنشائها.

المطلب الأول: أداء ومتطلبات التعليم المقاولاتي

في هذا المطلب سيتم التعرف على ماهية التعليم المقاولاتي من خلال مفهومه وأهميته وأهدافه، إضافة إلى التطرق إلى كل من الأداء والمتطلبات اللازمة للتعليم المقاولاتي.

أولا: ماهية التعليم المقاولاتي

سيتم هنا تحديد مفهوم التعليم المقاولاتي وأهميته وأهدافه المتمثلة في إكساب الطلبة والمتعلمين سمات ومهارات السلوك المقاولاتي.

1- مفهوم التعليم المقاولاتي:

تم تعريف التعليم المقاولاتي في وثيقة مشتركة لليونسكو ومنظمة العمل الدولية في عام 2006 بعنوان "نحو ثقافة ريادية " كما يلي:[1]

ينظر للتعليم المقاولاتي بشكل عام كمقاربة تربوية تهدف إلى تعزيز وتغذية المواهب والإبداعات الفردية، وفي الوقت نفسه بناء القيم والمهارات ذات العلاقة والتي تساعد الدارسين في توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص وتبني الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية وتلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة.

- يمكن القول نتيجة لذلك أن التعليم المقاولاتي والمجالات التي يتخللها تتميز بالتنوع، ويمكن أن تشمل جميع المدخلات والعمليات والممارسات التطبيقية في التعليم بما في ذلك جميع المباحث والمراحل التعليمية النظامية وغير النظامية بدرجات ومقاربات متفاوتة، ويشمل ذلك المستوى النظمي (المدخلات المتعلقة بالحاكمية والتشريعات والتمويل والمناهج وإعداد المعلمين وادوار الجهات المختلفة المعنية في القطاعين العام والخاص).

- أما على المستوى المؤسسة التعليمية فان ذلك يشمل المدخلات المتعلقة بالأساليب التعليمية التعلمية، والفحوص ومنح الشهادات والنشاطات اللاصفية واللامدرسية والإدارة المدرسية وتنمية قدرات العاملين.

---

[1] نوي طه حسين وآخرون، **مداخلة ضمن ملتقى وطني حول دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة: المناطق الجنوبية نموذجا يوم 2016/04/11**، المركز الجامعي تندوف، ص ص. 4-5.

– تم أيضا تعريف التعليم المقاولاتي على أنه مجموعة من أساليب التعليم النظامي الفردي يقوم على إعلام وتدريب وتعليم أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية الاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي الريادي وتأسيس مشاريع العمال أو تطوير مشاريع العمال الصغيرة.

– كما تبنى الميثاق الأوروبي للمشاريع الصغيرة (الذي اقره مجلس الشؤون العامة في 13 جوان 2000) ورحب به المجلس الأوربي المنعقد في "سانتا ماريا دافيرا" في 20/19 جوان 2000، والأهمية التي أولاها المجتمع الأوربي للتعليم حين قال: "سوف تقوم أوروبا بتنمية روح المبادرة والمهارات الجديدة منذ سن مبكرة، وينبغي أيضا تعليم المعارف العامة حول الأعمال والريادة في المراحل المدرسية، كما يجب التشديد على أهمية الوحدات الدراسية المتمحورة حول الأعمال كعنصر أساسي في مخططات التعليم في المرحلة الثانوية وفي الكلية والجامعة، وسوف نشجع ونعزز الجهود الريادية التي يبذلها الشباب ونعمل على تطوير مناهج تدريب مناسبة لمديري المشاريع الصغيرة ".

– من جهة أخرى ينظر إلى التعليم المقاولاتي من منظور آخر وأوسع نطاقا على انه يسعى إلى تعزيز احترام الذات والثقة بالنفس بالاعتماد على مواهب الفرد وإبداعه وبناء المهارات والقيم المناسبة التي تساعد الطلبة على توسيع أفق نظرتهم إلى التعليم الدراسي وما بعده من فرص، وتقوم هذه المنهجيات على اعتماد نشاطات شخصية وسلوكية وتحفيزية ونشاطات تخطيط وظيفي.

2– مراحل التطور الزمني للتعليم المقاولاتي:

لم يأت التعليم المقاولاتي من العدم، بل مر بعدة أحداث كانت السبب في ظهور الاهتمام بالتعليم المقاولاتي ويمكن تلخيص تطوره الزمني من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1–7): التطور الزمني للتعليم المقاولاتي

السنـــة	الحـــــدث
1967	**أولى المقاييس المعاصرة في المقاولاتية لماستر إدارة الأعمال، مقدمة لجامعات ستانفورد ونيويورك(هذه المقاييس متخصصة في إنشاء المؤسسات، العلامة التجارية للمؤسسات الصغيرة)**
1968	**أول تكوين في المقاولاتية في كلية بابسون**
1969	**David C.McClelland وWinter قاما بنشر تحقيق التحفيز الاقتصادي (أول اكبر دراسة حول التكوين في المقاولاتية وتقييم النتائج**
1970	**معهد كاروث ستون أول معهد معاصر في المقاولاتية، أسس في جامعة ميثوديا (Méthodiste) الجنوبية**
1971	**أول ماستر في إدارة الأعمال متخصصة في المقاولاتية، جامعة كاليفورنيا الشمالية**
1972	**أول تركيز على المقاولاتية في طور التدرج، جامعة كاليفورنيا الشمالية**
1973	**Lawrence Klatt ينشر كتاب: المؤسسات الصغيرة: أساسيات المقاولاتية (يعتبر**

	أحد أوائل الكتب يظهر الخطوات الأولى للمؤسسات الصغيرة نحوالريادة
1974	إنشاء مجموعة متخصصة في المقاولاتية لأكاديمية المناجمنت تحت إدارة Karl Vesper
1975	إنشاء "منظمة طلبة في مؤسسات حرة" للمساعدة في المقاولاتية وفي إنشاء المؤسسات الخاصة، من طرف Robert Davis مؤسس معهد القيادة الوطنية
1976	بداية نشر "مجلة المقاول"
1979	263 مؤسسة جامعية تدرس المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة
1981	أول مؤتمر بحث في المقاولاتية ل Babson وأول منشور لـ Vesper "حدود البحث في المقاولاتية"
1982	315 مؤسسة جامعية تدرس المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة
1983	أول مقياس في المقاولاتية تقدم في مدرسة الهندسة في جامعة نيو مكسيكو
1984	Candida Brush وRobert Hisrich نشرا "المرأة المقاولة: مهارات الإدارة ومشاكل الأعمال"(أول عمل حول المرأة المقاولة)
1985	Peter Drucker ينشر كتاب "الإبداع والمقاولاتية" يعد أول عمل مشرع للمقاولاتية في الكليات والمدارس العليا للإدارة وساهم بقدر كبير في توضيح مكانة المقاولاتية لدى الخريجين
1986	590 مدرسة عليا تدرس مقاييس حول المؤسسات الصغيرة والمقاولاتية
1991	57 برنامج في التدرج و22 ماجستير في إدارة الأعمال تركز على المقاولاتية
1992	إنشاء مركز في قيادة المقاولاتية من طرف مؤسسة Marion Kaufman
1993	بدء أول موقع في التعليم المقاولاتي (www.slu.edu/eweb)
1995	حوالي 450 مدرسة تشارك في برنامج معهد المؤسسات الصغيرة
1998	جامعة افتراضية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(أول برنامج للتعليم عن بعد مطور من طرف الجامعة)
1999	مقال حول "البحث الخاص في المقاولاتية الدولية" في مجلة أكاديمية المناجمنت

المصدر: الجودي،مرجع سابق ،ص ص. 137 – 139.

3- أهمية التعليم المقاولاتي:

تكمن أهمية التعليم المقاولاتي فيما يلي:[1]

- تعلم المقاولاتية هو خطوة أساسية نحو غرس روح المبادرة وزيادة فرص نجاح الأعمال؛
- تعلم المقاولاتية يزيد من القدرات المتميزة لخلق الثروة من خلال التركيز على الفرص ذات العلاقة بالتوجه المعرفي على المستوى العالمي، بما يحقق مساهمة هامة في بناء مجتمع المعرفة؛
- تعلم المقاولاتية ينتج مقاولين في الإبداع والابتكار بما يمكن من التحول نحو إحداث طفرة في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة؛
- تعلم المقاولاتية يساهم في زيادة الأصول المعرفية وتعظيم ثروة الأفراد بما يزيد من الثروة والتراكم الرأسمالي في مجال المعرفة على مستوى الوطن، وبما لذلك من أثر في بناء مجتمع المعرفة؛
- تعليم المقاولاتية يكسب العاملين بالمؤسسات القائمة مهارات مبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو المبيعات بنسبة تفوق قرنائهم بنسبة كبيرة؛
- تعليم المقاولاتية يزيد من احتمال تطوير منتجات جديدة نظرا لأن المقاولين يصبحون أكثر إبداعا؛
- تعليم المقاولاتية يؤدي إلى زيادة احتمال إمتلاك الخريجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكل البطالة؛
- تعليم المقاولاتية يؤدي إلى تغيير هيكل تركز الثروة في الأمم، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والتحول من إرتكاز الاقتصاد على عدد محدود من أصحاب رؤوس الأموال نحو امتلاك أكبر عدد من أفراد المجتمع للثروة بما يحقق الاستقرار وتحقيق التنوع في مجالات العمل.

ومن هذا تتجلى أهمية التعليم المقاولاتي من مدى مساهمته في بناء وتنمية المقاول الذي يرتكز على توافر عدد من الخصائص الشخصية والسلوكية.

4- أهداف التعليم المقاولاتي:

أهم أهداف التعليم المقاولاتي تتمثل فيما يلي:[2]

- تمكين الأفراد لتحضير خطط عمل لمشاريعهم المستقبلية؛
- التركيز على القضايا والموضوعات المهمة قبل تنفيذ وتأسيس المشروع مثل: أبحاث ودراسات السوق تحليل المنافسين، تمويل المشروع، والقضايا والإجراءات القانونية، وقضايا النظام الضريبي في البلد؛
- تمكين الطلبة من تطوير سمات وخصائص السلوك المقاولاتي لديهم مثل الاستقلالية، وأخذ المخاطرة، والمبادرة وقبول المسؤوليات، أي التركيز على مهارات العمل المقاولاتي والمعرفة اللازمة والمتعلقة بكيف سيبدأ المشروع وإدارته بنجاح؛

[1] الجودي، مرجع سابق، ص ص. 145-146.

[2] صكري وآخرون، مرجع سابق، ص ص. 16-17.

– تمكين الأفراد ليصبحوا قادرين على خلق مشاريع تقنية متطورة أو منظمات مبنية على التكنولوجيا بشكل أكبر والعمل على تأسيس المشاريع والمبادرات المقاولاتية لديهم؛

– تطوير الشخصية: الثقة بالنفس، التحفيز المستمر، القدرة على التأمل الذاتي، القدرة على التحمل والمثابرة؛

– المهارات المقاولاتية: القدرة على التعلم بشكل مستقل، الإبداع، القدرة على تحمل المخاطر، القدرة على تجسيد الأفكار، القدرة على التسيير.

لعل ما تسعى معظم برامج التعليم المقاولاتي إلى تحقيقه يتمثل في:

– تحسين قدرة متلقي التعليم المقاولاتي على تحقيق الانجازات الشخصية والمساهمة في تقدم مجتمعاتهم؛

– إعداد أفراد مقاولين لتحقيق النجاح عبر مراحل مستقبلهم الوظيفي ورفع قدراتهم على التخطيط للمستقبل؛

– توفير المعارف المتعلقة بمقاولة الأعمال؛

– بناء المهارات اللازمة لإدارة المشاريع الريادية ولصياغة وإعداد خطط الأعمال؛

– تحديد الدوافع وإثارتها وتنمية المواهب المقاولاتية؛

– العمل على تغيير اتجاهات جميع فئات المجتمع وغرس ثقافة العمل الحر في مختلف مجالاته.

منه فهدف التعليم المقاولاتي الرئيسي هو إكساب الطلبة سمات المقاولة وتمكين الراغبين في العمل في مجالات المقاولاتية وخلق الأعمال، بتعميق معرفتهم والتعلم لفهم تنوع المقاولاتية ومنحهم روح المبادرة.

5- إشكالية التعليم في المقاولاتية:

أوضحت عدة كتابات إنه لا يوجد مقاولين بالفطرة، فالمقاولاتية ماهي إلا نظام يخضع للتعليم والتأهيل كغيره من المجالات، وبالرغم من هذا الإقرار من الباحثين حول دور التعليم في تكوين المقاولين إلا أن الاختصاصيين يرون أن تحويل الأفراد إلى مقاولين ليس من السهولة بما كان، فلابد من توفر الحد الأدنى من المميزات التي تمكن هؤلاء الأفراد من النجاح كمقاولين، كما انه من الصعب حصر كل جوانب المقاولاتية في العملية التعليمية، فهي تعتبر مجال متعدد الأبعاد.[1]

نظرا للتداخل الكبير في تحليل مفهوم المقاولاتية بين مختلف العلوم والتي يمكن من خلاله التوصل إلى حقيقة أن المقاولاتية لا يمكن حصرها في إطار واحد يمكن تدريسه لكن التدريس في هذا المجال لا بد أن يتوسع إطاره ليشمل جميع البرامج التعليمية، وكذلك إدماج هذه المفاهيم المقاولاتية في مختلف التخصصات، حتى يكون هذا النظام أكثر كفاءة في تحويل الأفراد إلى مقاولين.

إن المشروعات الناجحة لا تنشأ بمحض الصدفة، بل هي نتاج جهد مسلح بقدر من العلم والخبرة، وفي هذا بيان للحاجة الملحة لبرامج التعليم والتدريب والتأهيل في مجال المقاولاتية بالإضافة إلى توفير بيئة تشجع وتدعم

[1] نوي طه حسين وآخرون، مرجع سابق ، ص ص. 6-7.

المقاولة، ونتيجة لذلك أصبح مجال ريادة الأعمال عنصرا رئيسيا في منظومة التعليم الإداري في الدول المتقدمة منذ بداية التسعينات.

وبدأت المقررات الدراسية والبرامج التعليمية في مجال المقاولاتية في الظهور في مختلف الجامعات العالمية، فمثلا أصبح هناك ما يزيد على 1600 كلية وجامعة في "الو.م.أ" تدرس ما يربو على 220 مقرر دراسي في ريادة الأعمال.

يمكن عرض تطور أهداف التعليم المقاولاتي في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-8): أهداف تدريس المقاولاتية

الكتـــــــاب	أهـــــــداف تـــــدريس المقاولاتيـــــــــة
Block et Stumpf (1992)	**العناصر المفاضلة لدى الطلبة:** - كشف وهيكلة قيادة المقاولاتية - تحديد وتخفيض الحوافز أمام المبادرة المقاولاتية (رفض المخاطرة) - تنمية معرفة الغير وتطور الادراكات والمواقف الخاصة بالتغيير في مجال المقاولاتية
Hills (1998)	**عناصر أساسية في مسار تدريس المقاولاتية:** - معرفة الروابط بين مختلف علوم التسيير - معرفة خصائص المقاولاتية
Fayolle (1999)	**ثلاث عائلات من الأهداف ترتبط وضعيات مختلفة يمكن أن تهم الطلبة:** - تحسين الطلبة وتنمية حسهم المقاولاتي - تشجيع اكتساب الأدوات ،التقنيات والمؤهلات الخاصة بالمقاولاتية - اقتراح نقطة ارتكاز وتكوين خاص بالطلبة

المصدر: عدنان مريزق، **المقاربات البيداغوجية لتدريس المقاولاتية والمقاربة بالكفاءات**، مداخلة مقدمة الملتقى الدولي حول المقاولاتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، (بسكرة، الجزائر، أيام 08/07/06 أفريل 2010)، ص ص. 05-06.

6- أداء التعليم المقاولاتي:

هناك العديد من العوامل والأبعاد التي يجب التركيز عليها لتعزيز أداء التعليم المقاولاتي وبرامجه في المجتمع ومن هذه العوامل نذكر الآتي:[1]

- التركيز على الفئة العمرية من (12-17) سنة من طلبة المدارس، لأن الطلبة في هذه الفئة العمرية يكونون في حالة استعداد لدخول معترك الحياة سواء للدراسة الجامعية أو البحث عن فرصة عمل بعد المرحلة الثانوية إضافة إلى الطلبة الجامعيين خلال دراستهم الجامعية وطلبة الدراسات العليا.

[1] الجودي ، مرجع سابق، ص ص. 177-178.

- تدريب المعلمين أو المدربين الذين سوف يقومون بتدريب أو تعليم مهارات المقاولاتية، وهذه فرصة جيدة بالنسبة لهم لتطوير مهاراتهم وصقلها؛
- إن فاعلية التعليم المقاولاتي تبرز من خلال استخدام استراتيجيات وأساليب تدريس فاعلة وحديثة مثل: التعليم التجريبي، والتعلم المبني على حل المشكلات، والتعليم التعاوني، والتعليم المبني على عمل المشاريع وغيرها؛
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المقاولاتي مثل استخدام تقنيات التعلم عن بعد أو التعليم الالكتروني، أو إتاحة مواقع مفيدة على الانترنت لتسهيل عملية التعليم المقاولاتي؛
- إن برامج التعليم المقاولاتي الفعالة تشجع على إشراك المقاولين المحليين كمستشارين يستفاد من خبراتهم ومدربين ومتحدثين، ونماذج للقدوة الحسنة للطلبة .وهنا يمكن تعزيز الشراكة مع منظمات الأعمال المحلية مثل: غرف التجارة، مراكز تنمية المؤسسات الصغيرة، منظمات الأعمال الريادية. وهنا تكمن الفائدة من هذه الشراكة من خلال الإتيان بأفكار ريادية جديدة من هذه الفئات إلى هؤلاء الشباب الواعدين، وإعطاء أمثلة حية وواقعية من خبرات هؤلاء المقاولين عن المشاريع الريادية والنجاح في مجال الأعمال.

7- المتطلبات اللازمة للتعليم المقاولاتي:

إن متطلبات التعليم المقاولاتي تشمل جوانب وعناصر مختلفة لتحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية، ولتحقيق متطلبات التعليم المقاولاتي في البيئة العربية يجب إحداث شراكة حقيقية ما بين المنظمات الحكومية والمنظمات الخاصة والجهات الداعمة التابعة لمنظمات القطاع الخاص، وهذه المتطلبات تتمثل فيما يلي:[1]

- **البنية التحتية:** من خلال توفير قاعات مناسبة ومجهزة بالطاولات والكراسي والأدوات اللازمة، وأجهزة الحواسيب والأجهزة والمعدات المختلفة الأخرى مثل جهاز عرض الشرائح، والبرمجيات التي توفر التطبيقات العملية والتدريبية التي تسهل التعامل مع المحتوى المقاولاتي.
- **الموارد البشرية:** وتعتبر تلك الأفراد المؤهلة والمدربة والقادرة على استخدام وتطبيق أساليب تدريبية متقدمة في المقاولاتية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب يخدم هذه العملية، نظرا لأن هذا التعليم يتطلب تغييرا جذريا في نمط التفكير لدى المتعلمين.
- **البيئة:** وهي البيئة الممكنة التي تدعم خطوات تنفيذ برامج التعليم المقاولاتي وخططه وأهدافه، وتستمد هذه البيئة تمكنها وتفوقها من خلال الوعي الكامل لأفراد المجتمع على جميع المستويات ابتداء من القادة التربويين والأكاديميين ومتخذي القرار إلى المواطن العادي، ومن هنا يتوفر التعاون والدعم الكامل من قبل الجميع لإنجاح مبادرة هذا التعليم في المجتمع
- **التجارب السابقة:** الاستفادة من التجارب العالمية في هذا الخصوص والبناء عليها في الممارسة والتطبيق في البيئة.

[1] صكري وآخرون ، مرجع سابق، ص ص. 17-18.

- **التكيف:** الاستجابة للتحديات والضغوط الكبيرة التي تفرضها طبيعة هذا العصر الذي نعيشه على هذا النوع من التعليم والسلوك المقاولاتي، ومحاولة التكيف معها قدر الإمكان.

ثانيا: برامج التعليم المقاولاتي

إن عملية تعليم المقاولاتية مدى الحياة تمر من خلال خمس مراحل محددة من التطوير، وهي تفترض أن كل شخص يجب أن يكون لديه فرص للتعلم في المراحل العمرية الأولى، وفي المراحل التالية، يجب توجيه الموارد لتستهدف أولئك الذين يختارون المسار المهني في حياتهم لان يصبحوا مقاولين.

إن كل مرحلة من المراحل الخمس الآتية من الممكن أن تعلم من خلال الأنشطة التي تجري في الصفوف الدراسية أو يمكن أن تعلم في مساق منفصل في المقاولاتية، وتشمل هذه المراحل على الآتي:[1]

1- تعلم أساسيات المقاولاتية: يجب على الطلبة أن يتعلموا ويمارسوا الأنشطة المختلفة لملكية المشاريع في الصفوف المدرسية الابتدائية والإعدادية والثانوية ، ففي هذه المرحلة يتعلم الطلبة أساسيات الاقتصاد والفرص والخيارات المهنية الناتجة عنها، وان يتقنوا المهارات الأساسية للنجاح في اقتصاد العمل الحر. إن الدافعية للتعلم والإحساس بالفرص الفردية هي النواتج الخاصة في هذه المرحلة.

2- الوعي بالكفاءة: إن الطلبة يتعلمون الحديث بلغة الأعمال، ويرون المشاكل من وجهة نظر أرباب العمل، وهذا جانب أساسي في المهنة والتعليم التقني، حيث أن التركيز يكون على الكفاءات الأولية واكتشافها لديهم، والتي يمكن تعلمها في مساق خاص بالمقاولاتية، وما تحتويه المسافات والمناهج الأخرى التي ترتبط بها، على سبيل المثال مشاكل التدفق النقدي يمكن أن تستخدم في منهاج الرياضيات ويمكن أن تصبح عروض المبيعات جزءا من منهاج مهارات الاتصال.

3- التطبيقات الإبداعية: إن مجال الأعمال معقد لذا فان جهود التعليم لا تعكس هذا التعقيد بطبيعته، ففي هذه المرحلة يستكشف الأفراد الأفكار وتخطيط الأعمال من خلال حضورهم العديد من الندوات والتي تضمن العديد من التطبيقات الإبداعية. ومن هنا فان الأفراد يكتسبون معرفة عميقة وواسعة عن المراحل السابقة. إن هذه المراحل تشجع الأفراد لابتكار وخلق فكرة أعمال فريدة للقيام بعملية اتخاذ القرار من خلال بناء خطة متكاملة بالإضافة إلى تجربة وممارسة عمليات الأعمال المختلفة.

4- بدء المشروع: بعد أن يكتسب الأفراد تجربة العمل المقاولاتي والتعليم التطبيقي، فان العديد منهم يحتاج إلى مساعدة خاصة لترجمة فكرة العمل المقاولاتي إلى واقع عملي، وخلق فرصة عمل ويمكن القيام بذلك من خلال توفير الدعم والمساعدة في برامج التعليم التقني والمهني، وبرامج الدعم والمساعدة المقدمة لأفراد في الكليات والجامعات وذلك لتعزيز بدء وتأسيس المشروع وتطوير السياسات والإجراءات للمشاريع الجديدة والقائمة.

[1] مجدي عوض مبارك، **التربية الريادية والتعليم الريادي: مدخل نفسي سلوكي**، عالم الكتب الحديث، (الأردن، 2001)، ص. 95.

5- النمو: عندما تنضج الشركة فإن العديد من التحديات ستواجهها في هذه المرحلة، وفي العادة فإن العديد من مالكي الأعمال لا ينشدون المساعدة في هذه المرحلة. إن سلسلة من الندوات المستمرة أو مجموعات الدعم يمكن أن تساعد المقاول لتعريف وتمييز المشاكل المحتملة والتعامل معها في الوقت المناسب وحلها بفاعلية، مما يمكن من نمو وتطوير المشروع.

- لقد تعددت التصنيفات الخاصة ببرامج التعليم المقاولاتي للعديد من الباحثين، ففي هذا المجال اتفقت المنظمات الدولية الثلاث (شبكة تنمية الإدارة الدولية، والمنظمة الدولية للعمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) لإعطاء تعريف لما يسمى برنامج تطوير المقاولاتية، هذا المفهوم يشمل مجموعة مراحل تطوير المقاولاتية، ويبدأ بالثقافة والتعليم والتكوين للشباب، تعزيز الأعمال التجارية والنوعية، والاستمرارية والنمو، ولا يغطي فقط برامج للمقاولين ولكن تكوين المدربين والمشرفين أيضا.[1]

إن برامج التعليم المقاولاتي يمكن أن تصنف إلى أربعة أصناف كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم(1-9): تصنيف برامج التعليم المقاولاتي

نمط البرنامج	أهداف البرنامج
التوعية والتحسيس بالمقاولاتية	معرفة المزيد عن المقاولاتية ومهنة المقاول
إنشاء المؤسسة	تشكيل مهارات تقنية إنسانية وإدارية من أجل توليد الإيرادات الخاصة به، إنشاء مؤسسته الخاصة وخلق مناصب شغل
تطوير المؤسسات	الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمالكين المسيرين
تطوير المجربين	تطوير المهارات من أجل التشاور، التعليم ومتابعة المؤسسات الصغيرة

المصدر: Jean-Pierre BECHARD**, Les grandes questions de recherche en entrepreneurship et éducation**, cahier de recherche no 94-11-02, Ecole des Hautes Etudes Commerciales (HEC), Montréal, p. 04.

ثالثا: تقييم البرامج التعليمية للمقاولاتية

إن كلا من المحتويات والطرق البيداغوجية تشكل الجزء الأساسي في برامج تعليم المقاولاتية، ويعتبر التقييم عنصرا أساسيا للتعلم ويمكن أن ينظر إليه باعتباره القراءة للواقع في ضوء أهمية البرامج التعليمية، ويمكن أن يحدد التقييم من خلال ثلاث إجراءات:

- التحقق من وجود المعرفة أو المهارات؛
- تحديد موقع الفرد بالنسبة إلى مستوى والهدف؛
- الحكم على قيمة الشيء.

[1] BECHARD Jean-Pierre, **Les grandes questions de recherche en entrepreneurship et éducation**, cahier de recherche no 94-11-02, Ecole des Hautes Etudes commerciales (HEC), Montréal, p. 04.

رابعا: الغرض من التعليم المقاولاتي

يحرص الطالب على تعلم الأصول المهنية للمقاولاتية انطلاقا من الأغراض التالية:[1]

- اكتشاف ذاته ليتعرف على مدى استعداده أن يكون مقاولا أم لا؛
- التعرف على ما يتوفر لديه من الخصائص الشخصية والسلوكية والإدارية التي يتسم بها المقاول، والتعرف على نسبة كل خاصية؛
- إدراك ما يلزمه ليكون مقاول محترف؛
- دراسة سبل التوصل للأفكار المقاولاتية؛
- تعلم كيفية تحويل الفكرة لمشروع منتج؛
- دراسة الكيفية التي يجب أن يدار بها المشروع المقاولاتي؛
- دراسة سبل التخطيط لنمو المشروع منذ البداية إلى مرحلة التنفيذ؛
- دراسة آليات تجنب الأزمات قبل حدوثها وكيفية الاستعداد لمواجهتها؛
- غرس روح المبادرة واقتناص فرص نجاح الأعمال وصناعة قادة المستقبل.

منه إذا توصل الطالب إلى هذه الأغراض المرجوة من التعليم المقاولاتي دل على أنه بإمكانه أن يصبح مقاولا وبجدارة.

خامسا: استراتيجيات التعليم المقاولاتي لتعزيز الروح المقاولاتية

لكي نصل إلى تعليم مقاولاتي يعزز وينمي روح المقاولاتية لدى الطالب وجب إتباع استراتيجية أو عدة استراتيجيات لبلوغ ذلك، وبهذا نذكر أهم الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها وهي كالتالي:[2]

1- **استراتيجية العرض:** يتم تحويل المعارف والمهارات التي يتمتع بها المعلم إلى المتعلم، وفي هذه الاستراتيجية يصمم التعليم على شكل توصيل للمعلومات أو حكاية قصة، وتكون أنظمة التقييم على حسب الإنصات والقراءة، وتقتصر على قياس درجة الحفظ لدى الطلبة لكل المعارف التي تم تدريسها لهم.

2- **استراتيجية الطلب:** هي معاكسة للاستراتيجية الأولى، فهي تقوم على الاحتياجات والدوافع وأهداف الطلبة حيث أن التعليم في هذه الاستراتيجية يصمم على أساس خلق بيئة ملائمة لاكتساب المعارف، والمعلمين هم مسهلين في حين أن الطلبة لهم دور نشط في المساهمة في تعليمهم، وتكون نظم التعليم في معظمها من أجل المتكونين ويكون على الطلبة إعداد أراءهم وأفكارهم على ما تعلموه.

---

[1] أيمن عادل عيد، **التعليم الريادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي**، مداخلة ضمن المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، جامعة القصيم، (سبتمبر 2004)، ص. 155.

[2] الجودي، مرجع سابق، ص ص. 154-156.

3- **استراتيجية الكفاءة:** تبحث هذه الاستراتيجية في تنمية وتطوير الاستعدادات للطلبة في حل المشاكل المعقدة باستعمال المعارف والاستعدادات المفتاحية، والتعليم هنا يكون داخليا بين المعلم والطالب وجعل التعلم ممكنا ونظام التقييم يكون مركزا على الاستعدادات المكتسبة من طرف الطلبة لحل المشاكل المعقدة للحياة الواقعية.

4- **استراتيجيات أخرى:**

تبعا للاستراتيجيات السالفة الذكر تتدرج عدة استراتيجيات أخرى منها:

أ. **استراتيجية استخدام أشرطة الفيديو:** فحسب مشالسن وبكلي ورن "michaelsen et Buckley wren" فإن عرض الفيلم سيكون في بيئة أعمال تسمح للطلبة لملاحظة الواقع التسييري من خلال تصرفات المسيرين والخبراء في قطاعات مختلفة، وفي سياق التدريب لأصحاب المشاريع المستقبلية، يمكن تزويد الفيلم المقدم بقصة حقيقية من بعض المقاولين والتي يمكن أن تعطي أفكار وتأملات تكون محل نقاشات لاحقة.

ب. **استراتيجية استعمال قصص الحياة:** فقصص الحياة يمكن أن تكون أداة تعليمية ذات أهمية للطلبة في المقاولاتية، والسير الذاتية يمكن أن تكون دعم في تعلم مهنة ممكنة للمقاولين.

هناك استراتيجيات أخرى منها ما يلي:[1]

- **استراتيجية التعليم بالتجربة والممارسة:** ذلك من تعريض المتعلمين أو الطلبة المقاولين لمواقف حقيقية في بيئة العمل المقاولاتي سواء في المصانع أو الشركات أو منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها، وذلك بغرض تعريفهم ببيئة العمل، وممارسة العمل المقاولاتي لفترة زمنية معينة، ليكتسب خبرات ومعارف ومهارات جديدة ليبنوا تصورات أفضل عن مهنة المقاولاتية قبل الدخول في ميدان العمل المقاولاتي.
- **استراتيجية العروض التقديمية من قبل الطلبة:** ذلك بالشرح عن تقديم منتج أو خدمة جديدة يمكن بيعها، أو عن مشروع معين أو تعريف عن الشركة التي يرغب الطالب بتأسيسها أو العمل به.
- **استراتيجية لعب الأدوار:** هنا يقوم طالب أو ثلاثة بتمثيل أدوار عن مواقف اجتماعية إفتراضية، ويتعلمون من خلال هذه الإستراتيجية كيفية الاستماع بشكل جيّد وكيفية التفكير وحدهم، وبهذا يمكن للطلبة أن يبدعوا حوارا من تلقاء ذاتهم، ويمكن أيضا تسجيل الأدوار على شريط بهدف التقييم.
- **استراتيجية الزيارات الميدانية لبعض المنظمات الرائدة:** وذلك بهدف التعرف عليها وعلى إمكاناتها وقدراتها وأقسامها ومجال أنشطتها وأعمالها.

يمكن اختصار الاستراتيجيات في الشكل التالي:

[1] مبارك، مرجع سابق، ص ص. 92-93.

الشكل(1-7): استراتيجيات التعليم المقاولاتي

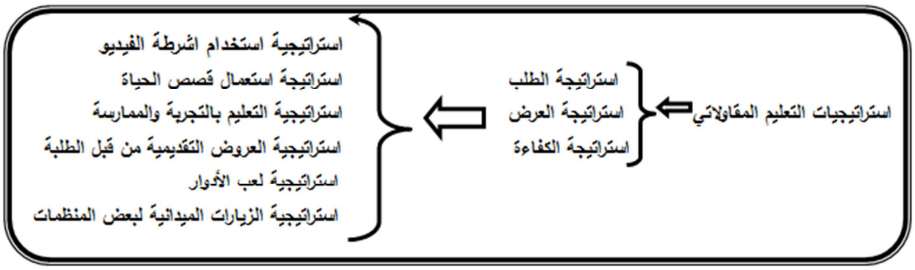

المصدر: مبارك مجدي عوض، **التربية الريادية والتعليم الريادي**، عالم الكتب الحديث، (إربد، الأردن، 2011)، ص. 9.

يمكن استنتاج أنه يستحسن اختيار الاستراتيجية التي تتناسب مع البرنامج التعليمي الذي يتوافق مع الحاجات المحلية للبلد أو المنطقة الجغرافية التي يعيش بها الطلبة، ويمكن تشجيع مجموعات المتعلمين من الطلبة والأساتذة نحو المقاولاتية من خلال دعمهم بالحوافز المادية والمعنوية المناسبة، وتفعيل عملية التقييم والمشاركة وإقامة الاحتفالات ومسابقات خطة المشروع أو العمل بين الطلبة.

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة وسيرورة إنشائها

تعددت في الآونة الأخيرة الجهات المهتمة بالمؤسسات الصغيرة، وذلك لأهميتها الكبيرة في الاقتصاد بالإضافة إلى أهميتها في حل بعض المشاكل الاجتماعية كتوفير فرص العمل وحل مشكلة البطالة، وتعتبر عملية إنشاء مؤسسات جديدة أهم أشكال المقاولاتية وأكثر إقبالا من طرف المقاولين، والتي تمر بمراحل مختلفة حتى التجسيد الفعلي لمشروع المؤسسة.

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة وخصائصها

تمثل المؤسسات الصغيرة عصب الاقتصاد في كثير من دول العالم، ليس فقط لأنها توفر فرص عمل ولكن لأنها تغذي الصناعات الكبيرة باحتياجاتها، فضلا على كونها من أهم محركات التنمية الاقتصادية وإحدى الدعامات الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية.

1- نشأتها:

ظهرت المؤسسات الصغيرة بشكل واسع وكبير في "الو.م.أ" حيث سعت الحكومة إلى توفير البنية التحتية المناسبة لازدهار ونمو هذه المؤسسات، وذلك بإنشاء وكالة SBA (Small Business Administration) لدعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة عن طريق تقديم الاستشارة والدعم المالي إلى جانب اهتمام الاقتصاديين بذلك، وصدور كتاب Small is Bueautiful لمؤلفه E.F Schumacher (النسخة الفرنسية نشرت سنة 1978)، والذي أكد على أهمية المؤسسات الصغيرة كونها الخلية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للمؤسسات المستقبلية، بالإضافة إلى الدراسات التي قام بها "David Birch" حول مساهمة المؤسسات الصغيرة الأمريكية في خلق مناصب العمل (مساهمة

المؤسسات الصغيرة في خلق 81% من مناصب الشغل الجديدة) لينتقل بعدها النموذج الأمريكي لأوروبا وباقي دول العالم.[1]

2- مفهومها:

يهدف بعض الباحثين لإيجاد تعريف دقيق للمؤسسة الصغيرة إلا أن الإجابة على هذا السؤال لا يمكن تحديده استنادا إلى معيار واحد وإنما تستند على مجموعة من الأسس والمعايير، من هنا فان تحديد مفهوم للمؤسسة الصغيرة يختلف ما بين الدول المتقدمة والنامية، وكذلك من حيث طبيعة نشاطه فيما إذا كان صناعي أو تجاري أو حرفي ... الخ.[2]

ذهبت لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية (CED) إلى أن المؤسسة تعتبر صغيرة عندما تستوفي إثنين على الأقل من الشروط الآتية:

- عدم استقلال الإدارة عن المالكين، وان يدير المؤسسة المالكون أو بعضهم؛
- يتم تمويل رأسمال المؤسسة من مالك واحد أو عدد قليل من المالكين؛
- العمل في منطقة محلية، فيكون العمال والمالكون من مجتمع واحد؛
- أن يكون حجم المؤسسة نسبيا بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي له.

كما يعرف البعض المؤسسة الصغيرة بأنها: "منشاة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، وتعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية غالبا، وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها في الصناعة".

3- تعريف المؤسسات الصغيرة حسب المشرع الجزائري:

إن توقيع الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وتعاونها معه في الكثير من المجالات خصوصا ما تعلق بالمؤسسات الصغيرة، جعل الجزائر تعتمد تعريف الاتحاد لهذه المؤسسات، وبمصادقة الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000 أصبح هذا التعريف هو الأساس بالنسبة للجزائر، والذي نوضحه من خلال الجدول التالي:

[1] Verstraete thierry, saporta bertrand, **création d'entreprise et entrepreneuriat ,** Edution de L'ADREG, janvier 2006 ,pp. 24-25, disponible sur :www.adreg.net (consulte le 21/03/2019).

[2] جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، (عمان، 2004)، ص. 11.

الجدول رقم (1-10): تصنيف المشرع الجزائري للمؤسسات تبعا لمعايير الحجم

المعيار / حجم المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	مجموع الحصيلة السنوية
مصغرة	09-01	< 20 مليون دج	من 01 إلى 10 مليون دج
صغيرة	49-10	< 200 مليون دج	من 10 إلى 100 مليون دج
متوسطة	250-50	من 200 مليون دج إلى 02 مليار دج	من 100 مليون دج إلى 500 مليار دج

المصدر: القانون 01-18 المؤرخ في: 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 77، الصادرة بتاريخ : 2001/12/15، ص ص. 5-6.

4- خصائصها:

تحمل المؤسسات الصغيرة العديد من الخصائص والمميزات التي تجعلها تحتل مكان مهما في بناء الهيكل الاقتصادي في اغلب البلدان وتساهم مساهمة كبيرة في تخفيف الأزمات المتعلقة بالبطالة وتحسين الوضع المعيشي لشريحة كبيرة من الناس، ومن بين هذه الخصائص نجد:[1]

- **صغر مؤشر عدد العاملين بها:** تستخدم عددا محدودا من العاملين، لا يزيد عن 50 عاملا، علما أنه توجد مؤسسات تشغل 50 عاملا ولكنها تعتبر متوسطة الحجم لأنهم موزعين على خمسة فروع مختلفة لا يعرف الجميع بعضهم البعض شخصيا ولا يعملون مع بعضهم وجها لوجه.

- **شركة أفراد:** غالبا ما تكون المؤسسة الصغيرة شركة أفراد وليس شركة أموال، أي أن الفرد أو الأفراد المالكين هم الشركة وليس للشركة وجود منفصل عنهم، وتأخذ عدة أشكال مؤسسة فردية، شركة تضامن ... إلخ، هذا ما يؤدي عادة إلى تداخل الملكية مع الإدارة، فالمالك هو في نفس الوقت مدير المؤسسة.

- **مشروع اقتصادي واحد:** عادة ما تمارس المؤسسة الصغيرة نشاطا واحدا، أو مشروع اقتصادي واحد حسب تعريف علماء الاقتصاد للمشروع، أي انه لا يوجد تنويع في الأنشطة.

- **يديرها أصحابها / مالكوها بأنفسهم:** تتميز غالبية المؤسسات الصغيرة بان المالك أو المالكون يديرون المؤسسة بأنفسهم لاضطرارهم لذلك بسبب كونها شركة أفراد، وحتى ولو كانت المؤسسة الصغيرة شركة مساهمة أو شركة ذات مسؤولية محدودة، غالبا ما يكون حملة الأسهم وأعضاء مجلس الإدارة تربطهم علاقة شخصية وأحيانا أسرية وعائلية، فيتفرغ بعضهم لإدارة العمل، ويمكن إدارة المشروع بشكل فعال لصغر حجمه ومحدودية متطلبات إدارته.

- **هيمنة الشخصية في التنظيم:** أي تنظيم علاقات العمل بصيغ شخصية وليس بتعليمات وأنظمة رسمية.

- **العمل في سوق محلي:** فغالبا ما تعمل المؤسسة الصغيرة في سوق محلي أو منظمة محدودة وتتعامل مع عدد صغير من الزبائن والموردين، عكس المؤسسات الكبيرة التي تعمل مع عدد من الأسواق العالمية وتخدم سوق أوسع.

[1] سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر، (عمان، 2005)، ص ص. 34-37.

- **ذات جنسية واحدة:** غالبا ما تكون المؤسسات الصغيرة ذات جنسية واحدة وليست متعددة الجنسيات.
- **صغر رأسمالها:** فغالبا ما يكون رأسمالها صغير واعتماده بالدرجة الأولى على مصادر داخلية لتمويل النمو والتوسع لتفادي الاقتراض والحد من المخاطر المالية، ومن أسباب تجنب مصادر التمويل الخارجي، كذلك هي القيود التي يتطلبها التمويل الكبير، وتدخل الممول في شؤون إدارة المؤسسة وتقليص سيطرة المالك.

ثانيا: مراحل حياة المشروع (إنشاء المؤسسات الصغيرة)

إن الرؤية المقاولاتية هي القدرة التي تدفعها الرغبة في إيجاد أفكار خلاقة وتجسيدها في مشروع، بمعنى إدارة مغامرة منتجة للقيمة، بكل مخاطرها مع السعي لتحقيق الربح بالدرجة الأولى والاستمرارية بالدرجة الثانية، ومنه يمكن النظر إلى أي مشروع على أنه مجموعة من المراحل يجب القيام بها منذ ظهور الفكرة الذي يوافق اكتشاف فرصة ما، إلى لحظة تشغيله وتطويره ومتابعته وهذا ما يمثل دورة حياته.

1- **فكرة المشروع الصغير:** الفكرة هي التي تعبر عن رغبة وأمل صاحب المشروع في الوصول من خلالها إلى البعيد، والتي تبدأ من خلال تخمينات ورغبات وتتطور مع مرور الزمن وعادة ما تأخذ مدة طويلة لاكتشافها وباعتبارها هي التي تتحول في آخر المطاف إلى مشروع ناضج وبالتالي إلى مؤسسة، أي بمعنى:

الشكل رقم (1-8): مخطط توضيحي لمراحل تولد المشروع

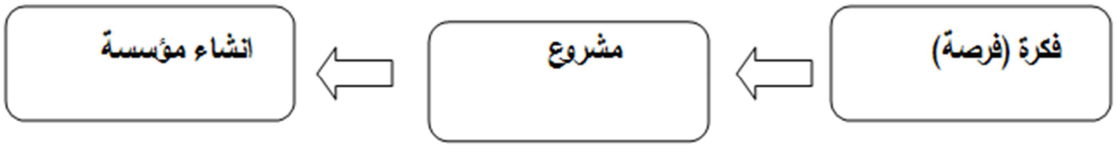

المصدر: من إعداد الطالبان انطلاقا من المعلومات السابقة.

لتولد الفكرة لدى حامل فكرة المشروع، عليه إجراء دراسة للتعرف على جوانب عدة، تتمثل هذه الدراسة في مايلي:[1]

أ. **دراسة الفكرة:** لدراسة فكرة المشروع الصغير، تتطلب دراسة البيئة الخارجية المحيطة به والمتمثلة في كافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتنافسية وغيرها من أجل تحديد فكرة المشروع وذلك بمعرفة:

- معدل العائد المحقق في المشروعات الشبيهة؛
- دراسة العرض والطلب لتحديد الفجوة بينهما؛
- التعرف على القوانين؛
- دراسة جدوى فكرة المشروع.

ب. **اختيار الفكرة:** للوصول إلى فكرة اقتصادية لمشروع مستدام على المقاول أن يكون حساسا للاحتياجات الحقيقية ليختار أحسنها أحسنها المستثمرين نقص تعرف التي في القطاعات المتاحة الفرص فيكتشف للمجتمع يعيش

[1] مزاش محمد لمين، **إعداد مخطط أعمال مشروع إنشاء مؤسسة لصناعة العطور**، مذكرة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، (بسكرة 2012-2013)، ص ص. 6-7.

فيه مردودية، وفقا للكفاءة الشخصية للمستثمر أو ضمن مجال تخصص الطالب كي يستطيع التحكم في المشروع وتطويره وإمكانية الوصول إلى الابتكار في المستقبل، مما يتطلب القيام بدراسة جدية لفكرة المشروع قبل الإنشاء اعتمادا على المخطط التالي:

الشكل رقم (1-9): فكرة اقتصادية لمشروع اكثر استدامة

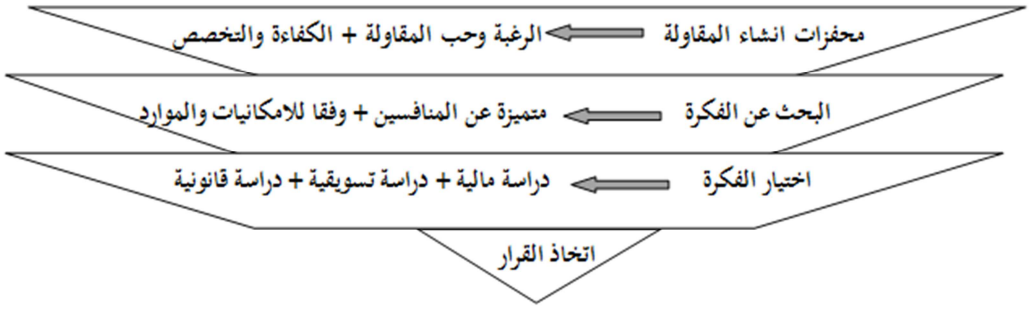

المصدر: مزاش محمد لمين، **إعداد مخطط أعمال مشروع إنشاء مؤسسة لصناعة العطور**، مذكرة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، (بسكرة 2013/2012)، ص. 7.

2- مراحل إنجاز المشروع: تتمثل في دورة حياة المشروع وهي مصطلح يعبر عن الزمن الذي يستغرقه المشروع منذ ولادته لحين انجازه وتتكون من عدة مراحل، وهذه الدورة ذات طبيعة عامة بغض النظر عن نشاط المشروع ومدته وحجمه، وهذه المراحل هي:[1]

- **دراسة جدوى المشروع:** هي مرحلة ابتكار فكرة للمشروع، وتبحث خلالها عن أهمية هذه الفكرة وجدواها.
- **التخطيط للمشروع:** هي المرحلة التي ينتقل فيها المشروع من مجرد فكرة إلى خطة توضح أهدافه، ونشاطاته والفئات التي ستستفيد منه.
- **تخصيص الموارد:** هي مرحلة دراسة الموارد البشرية والمالية التي يحتاج إليها لتنفيذ المشروع، وتعيين الأفراد وفرق العمل، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بينهم.
- **خطة العمل:** هي الوثيقة التي تصف ماذا خطط من الأعمال المراد تنفيذها ضمن المرحلة القادمة.
- **تنفيذ المشروع:** المرحلة التي يتم فيها البدء بتنفيذ المشروع والعمل على إدارة أدائه.
- **مراقبه المشروع:** حيث تتمثل في التأكد من أن المشروع يجري وفق ما هو مخطط له، وفي الاتجاه الصحيح.
- **تقويم المشروع:** عملية قياس مدى منهجية وموضوعية ملائمة المشاريع الجارية والمنجزة وأدائها ومدى نجاحها حيث يعد التقويم أداة إدارية لإرشاد صانعي القرارات ومديري المشاريع عما إذا كان تخطيط المشروع وتنفيذه قد سارا وفق ما هو مخطط له بالاستناد إلى المداخل التالية:
- تقويم الأهداف؛
- تقويم الإجراءات؛

[1] المرجع نفسه، ص. 8.

- تقويم النتائج.

يمكن توضيح مراحل إنجاز المشروع بالشكل التالي:

الشكل رقم (1-10): مراحل إنجاز المشروع

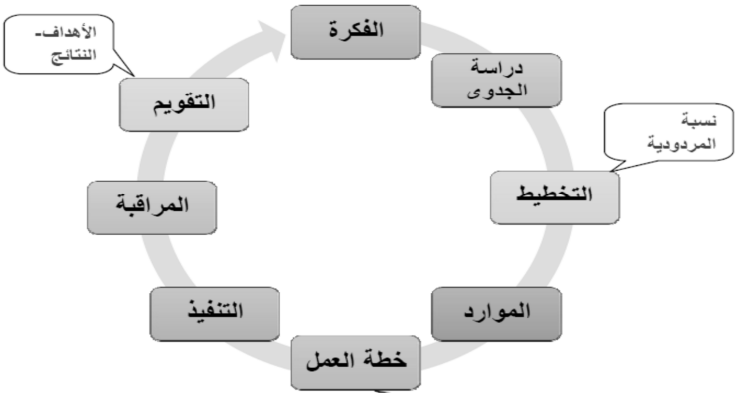

المصدر: مزاش محمد لمين، مرجع سابق، ص. 9.

في الأخير يجب على المنشئ أن يدرك أن أسباب نجاح وفشل المشروع هما الوجهان المختلفان لقطعة النقود ذاتها، لذلك يجب عليه التمتع بالقدرات والمواهب الشخصية والإدارية كالقدرة على التوجيه والقيادة والتحفيز، وكذلك القدرة على تقبل المهمة وتنفيذها والقدرة على اكتساب الثقة والمحافظة عليها، أضف إلى ذلك ولضمان نجاح المشروع يجب عليه مراعاة النقاط التالية:

- دراسة السوق بعناية؛
- استخدام التخطيط الاستراتيجي؛
- وجود الرقابة الإدارية والمالية والمادية الدورية بهدف ضمان الاستخدام الأمثل.

ثالثا: دور المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية

تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، رغم المزايا التي تتمتع بها المشروعات الكبيرة نتيجة وفرات الحجم (الإنتاج بحجم كبير)، والإحصائيات المتوفرة تدل على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الغالبة في اقتصاديات كافة البلدان بما فيها الصناعية ففي "الو.م.أ" تمثل هذه المشروعات نسبة 98% من مجموع المشروعات، وفي فرنسا 95%، بينما في اليابان تمثل نسبة 99 % من مجموع المشروعات حيث يكمن دورها من خلال:[1]

- خلق فرص عمل جديدة: حيث تمتاز هذه المشاريع بقدرتها على امتصاص جزء كبير من البطالة في المجتمع؛
- تساهم المشروعات الصغيرة مساهمة فعالة في توفير حاجيات المؤسسات الكبرى، وهذا من خلال عقود المناولة، لأنها تمكنها من التفرغ لحلقات إنتاج أكثر تقدما وتقنية بينما هي تقوم بالدور الآخر؛

[1] جباري شوقي، شرقي خليل، **مخطط الأعمال التفاعلي: آلية فعالة لمرافقة عمليات بعث المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة لفعاليات الأيام الدولية الثالثة حول المقاولاتية فرص وحدود مخطط الأعمال: الفكرة الإعداد والتنفيذ، جامعة محمد خيضر، (بسكرة، الجزائر،17-18-19 أفريل 2012)، ص.9.

- تمثل مناخ جيّد للإبداع والابتكار والتجديد وذلك لوجود حوافز مادية بعكس الوظائف الحكومية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإنتاجية والإنجاز، ويقال أن أكثر من ربع براءات الاختراع التي سجلت في الدول المتقدمة قد سجلت من قبل مشروعات صغيرة؛
- تعمل على تحسين الاستهلاك وترشيده، كما تقضي على التضخم عن طريق الاستثمارات والتشغيل الاقتصادي للأموال غير المنتجة؛
- لها قدرة على خدمة قطاعات من المجتمع قد لا تتمكن المشروعات الكبيرة القيام بها.

يلعب التوسع في إقامة هذه الأعمال الريادية والمنشآت الصغيرة دورا هاما في توسيع رقعة الممارسات الاقتصادية وتدعيم دور القطاع الخاص وتحويل فكر المواطن من حالة التبعية الاقتصادية لصاحب العمل أو الحكومة إلى وضع أصحاب العمل المالكين لمنشآت تعمل لحسابهم ومن ثم ينعمون بالاستقلال الاقتصادي.

مما سبق يمكن القول أن الأدوار العديدة والمتنوعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة توفر مناصب شغل وتدعم الصناعات الكبيرة ... ولهذا أضحت رائدا كبيرا وحقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذن فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية، ولكي تستطيع هذه المؤسسات تحقيق أهدافها المرجوة، يجب أن يتوفر لها المحيط المناسب وتقديم التسهيلات والمساعدات لها من قبل الجهات المسؤولة والمعنية.

رابعا: بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة

تتكون بيئة أعمال المؤسسة الصغيرة من مجموعة من العوامل البيئية والتي تؤثر على نشاط المؤسسة، حيث أن صعوبة التنبؤ بهذه العوامل تؤثر وبعمق على المؤسسة ووضعها في السوق وعلى اختياراتها الاستراتيجية.

1- بيئة المؤسسة: إن دراسة بيئة المؤسسة يعتبر احد الأركان الرئيسية والمكملة لدراسة دنيا الأعمال في المؤسسات الحالية وكذلك المؤسسات المقترحة في المستقبل، فالبيئة التي تنشط فيها أي مؤسسة هي مصدر نجاحها أو فشلها.

2- مفهوم البيئة: يرى "FIHO" أن البيئة التي تعمل فيها أي مؤسسة تنطوي على ثلاثة مجموعات رئيسية من المتغيرات:[1]

- المجموعة الأولى: تشمل المتغيرات على المستوى القومي كالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- المجموعة الثانية: هي متغيرات تشغيلية خاصة بكل مؤسسة ترتبط بمجموعة من أطراف التعامل معها ومن أمثلتها الأجهزة والتنظيمات الحكومية والمستهلكين وتجار الجملة والتجزئة؛
- المجموعة الثالثة: تحتوي على متغيرات خاصة ببيئة التعامل الداخلي بالمؤسسة والتي تتكون من العمال والمديرية وغيرهم؛

- وفي ضوء إسهامات "EMERY ET TRIST" نجد أن البيئة هي مجموعة من القيود التي تحدد سلوك المؤسسة كما أن البيئة تحدد نماذج أو طرق التصرف اللازمة لنجاح وبقاء المؤسسة أو تحقيق أهدافها.

[1] عبد الغفار حنفي، رسمية قرياص، **أساسيات الإدارة وبيئة الأعمال**، مؤسسة شباب الجامعة، (مصر، 2000)، ص. 151.

3- أهمية دراسة البيئة:

- البيئة هي بمثابة سوق بيع السلع أو خدمات المؤسسة وأيضا سوق شراء خدمات عوامل الإنتاج المختلفة، فالبيئة التي تعمل فيها المؤسسة تقدم فرص النجاح أو الفشل وتحدد سلوك أو خطط واستراتيجيات المؤسسة لتحقيق أهدافها؛

- إن بقاء المؤسسة ونجاحها يتوقف إلى حد كبير على مدى قدرتها على تحقيق أهداف الأطراف المتعاملة معها كالموردين والمستهلكين والحكومة والعمال ... إلخ؛

- إن جميع المؤسسات تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر وبدرجات متفاوتة بالكثير من القيود أو المتغيرات البيئية الداخلية أو الخارجية؛

- إن درجة تأثير المتغيرات أو القيود البيئية تختلف باختلاف أهداف المؤسسات، فانخفاض متوسط دخل الفرد مثلا يؤثر على هدف الربحية، بينما قد لا يتأثر هذا الهدف بانخفاض الوعي الديني أو الثقافي.

4- مكونات البيئة: تنقسم بيئة المؤسسة إلى بيئة داخلية وبيئة خارجية كما يلي:

- **البيئة الداخلية:** تتشكل من عوامل وثيقة الصلة بالمؤسسة، وتكون بالغالب تحت سيطرتها ومن بين هذه العوامل نجد :[1]

- المصادر التمويلية للمؤسسة؛
- فعالية أساليب التدريب والرسكلة المطبقة
- مستوى الاتصال بين الرؤساء والمرؤوسين؛
- سياسات عناصر المزيج التسويقي المختلفة؛
- أنماط الإنتاج وتكاليفه؛
- درجة مرونة الهيكل التنظيمي.

- **البيئة الخارجية:** تتشكل من عوامل أو قوى لا تستطيع المؤسسة التحكم فيها لأنها مفروضة عليها، إذ تتشكل هذه العوامل مصدر للفرص أو للتهديدات على المؤسسة، وتنقسم إلى :[2]

أ. **البيئة العامة:** وتشمل كل العوامل التي تبقى خارج إطار المؤسسة ، ويمكن إيجازها فيما يلي:
التكنولوجيا – الحكومة – الديمغرافية.

ب. **البيئة الخاصة: (بيئة الصناعة):** يعرفها بورتر على أنها مجموعة من المؤسسات التي تقوم بإنتاج منتجات بديلة وحسبه هناك 05 قوى خارجية تحدد مردودية القطاع والتي تؤثر على الأسعار والتكاليف والاستثمارات وهي:

الزبائن، منافسي القطاع، الداخلين الجدد المحتملين، قوة تفاوض الموردين، تهديدات المنتجات البديلة.

---

[1] فضيل فارس، **التسويق الدولي**، مطبعة الإخوة الموساك، الطبعة الاولى، (الجزائر، 2010)، ص ص. 102-104.

[2] ثابت عبد الرحمان إدريس، جمال الدين المرسي، **الإدارة الاستراتيجية**، الدار الجامعية، (الإسكندرية، 2003)، ص. 149.

خامسا: المخاطر التي تواجهها المؤسسات الصغيرة

يمكن تقسيم المخاطر التي تواجهها المؤسسات الصغيرة إلى ثلاثة أنواع:[1]

1- مخاطر الأعمال: يمكن تقسيم هذه المخاطر إلى ما يلي:

أ. **مخاطر التسيير:** هي المخاطر الناتجة عن نقص المعارف في تسيير فريق الإدارة، وغياب أدوات التسيير الخاصة وضعف المراقبة المالية...إلخ.

ب. **المخاطر التجارية:** يرتبط الخطر التجاري ببعد السوق المحتمل ورد فعل المنافسين الحاليين والمستقبليين وإمكانية فقدان زبون مهم، وصعوبة الحصول على رقم أعمال مقبول إضافة إلى الصعوبات المرتبطة بعملية التوزيع.

ج. **المخاطر التكنولوجية:** يرجع الخطر التكنولوجي إلى التوقع بمهلة التطوير، واستمالة الإنتاج بتكلفة المنافسة ومصاعب التموين وإمكانية ظهور تكنولوجيا جديدة واستعمال تكنولوجيا بطريقة غير كامل.

2- المخاطر المتعلقة بالمقاول: يلعب المقاول دورا محوريا داخل المؤسسة الصغيرة، وهو لا يهدف إلى تعظيم الثروة وتحقيق المرودية فقط، بل له أهداف غير مادية كالمحافظة على استقلالية وضمان العمل وان يكون معروفا على مستوى وسطه.

لهذا فالرغبة في النمو قد تفتح المجال لمجيء شركاء خارجيين (مساهمين أو مقرضين) مما قد يحد من قدرته على المراقبة والتأثير على المردودية والسيولة والعائد على رؤوس الأموال، والعكس ففي حالة التخوف من ظهور والآثار وسلبية الناتجة عن جذب شركاء وقد يكتفي بالبقاء في وسط الذي تنشا فيه فقط وهذا أيضا قد يشكل خطر بالنسبة له، ويتمثل في عدم القدرة على البقاء والاستمرار.

3- المخاطر المالية: ويرتبط الخطر المالي بهيكل التمويل الخاص بالمؤسسة وهوية وأصل الشركاء الحاليين وعقود التمويل (المستحقات والشروط الناتجة)، والقدرة على الاستدانة والقدرة على إعادة استثمار الأملاك الحالية.

- **هيكل التمويل:** كلما كانت التكاليف الثابتة كبيرة كلما ارتفع الخطر المالي وهذا ما يؤدي إلى إضعاف قدرة المؤسسة على مواجهة المشاكل الطارئة.
- **الشركاء الماليون:** إن ظهور بعض الشركاء الماليون مثل المؤسسات رأس المال المخاطر، والتنظيمات الحكومية قد يخفض من بعض المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة من خلال تأثيرها على تسيير المؤسسة.
- **عقود التمويل:** كثيرا ما يظهر الخطر المالي نتيجة لبعض الشروط التعاقد عليها من خلال العملية التمويلية والتي قد تحد من توسع المؤسسة ونموها.

[1] صندرة سايبي، **سيرورة إنشاء المؤسسة**، دار المقاولاتية، جامعة منتوري، (قسنطينة، الجزائر 2009-2010)، ص ص. 38-40.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عنها

تعد الدراسات السابقة بمثابة تراث نظري سندعم به دارستنا وبالرغم من قلتها، إلا أنه سيتم التطرق إلى بعض الدراسات التي رأينا أنها تلم ببعض متغيرات موضوع بحثنا، سواء منها العربية والأجنبية، مع توضيح ميزات دراستنا مقارنة بهذه الدراسات. وعليه سيتم تقسيم المبحث إلى المطالب التالية:

- مراجعة أبحاث الدراسات السابقة؛

- مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

المطلب الأول: مراجعة أبحاث الدراسات السابقة

سيتم التعرف في هذا المطلب على بعض الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع بحثنا، محاولين تبيان أهم ما ورد في هذه الدراسات.

أولا: الدراسات باللغة العربية

1- دراسة مسيخ أيوب

بعنوان: "دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقاولين) في ولاية سكيكدة"، الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه، نوقشت بجامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة، سنة 2017، وقد تناولت أهمية الروح المقاولاتية في استمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونجاحها في مدينة سكيكدة، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: ما هو الدور الذي تلعبه الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسة المصغرة والصغيرة والمتوسطة في ولاية سكيكدة؟

ومن أهم أهداف هذه الدراسة:

- التعرف على طبيعة العلاقة بين روح المقاولاتية وديمومة المؤسسة في المؤسسات محل الدراسة؛

- محاولة اكتشاف وتحليل بعض الجوانب التي بإمكانها تشجيع المبادرة الفردية وعملية إنشاء المؤسسات، قصد النهوض بالمقاولاتية في الجزائر؛

- محاولة تسليط الضوء على أهم العراقيل التي تشوب المحيط العام للمقاولاتية في الجزائر، والتي تحد من ميول الأفراد لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، الأمر الذي يحول دون بناء نسيج اقتصادي قوي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل ما تتمتع به الجزائر من إمكانات مادية وبشرية هائلة.

وللوصول لهذه الأهداف قام الطالب بإجراء دراسة مسحية على عينة مكونة من 337 مؤسسة صغيرة ومتوسطة والمصغرة (مقاول) من مجتمع الدراسة، حيث تم توزيع 337 استمارة، استرد منها 143 استمارة بما يمثل 42.4% من العينة، وبعد فحص الاستبيانات لم تستبعد أي منها نظرا لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبانة

وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 143 استبانة، وقد عولجت المعطيات الواردة في هذه الاستمارات بالبرنامج الإحصائي (SPSS).

وتمثلت أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

– لقد شهد مفهوم المقاولاتية تطورا كبيرا انتقالا من مفهوم تحقيق الربح، وأخذ المخاطرة، والإبداع، وتحديد الفرص واستغلالها، وإنشاء المؤسسة الصغيرة، ليشمل في الأخير كل العناصر السابقة في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا فإن مفهوم المقاولاتية في وقتنا الحالي مرتبط بشكل كبير بهذه المؤسسات؛

– اتضحت العلاقة الوطيدة الرابطة بين الظاهرة المقاولاتية والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتي أوضحها الاقتصادي الأمريكي الناشط أساسا في مجال الإدارة "Gilder" بوصفه للمقاول على أنه الفرد المالك والمسير والمنظم للمؤسسة الصغيرة؛

– بغية تحقيق النجاح المقاولاتي ينبغي توفر جملة عوامل تسهم في ذلك، أهمها توافر الروح المقاولاتية لدى صاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، والإحاطة الجيدة السوق وبحاجيات العملاء، وامتلاك رأس المال الفكري، إضافة إلى استخدام أساليب إدارية حديثة؛

– إن النجاح المقاولاتي يقتضي امتلاك المؤسسة الصغيرة المتوسطة لميزة تنافسية مستدامة، الأمر الذي يتأتى أساسا من خلال تضافر جملة عناصر رئيسة أهمها الإدارة الاستراتيجية، والعمليات التسويقية الفعالة، وامتلاك رأس المال المعرفي، فضلا عن عنصر الابداع والتجديد.

2– دراسة بن شهرة محجوبة

بعنوان: "مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة، دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير"، وهي عبارة عن مذكرة ماستر في علوم التسيير، نوقشت بجامعة محمد بوضياف – المسيلة، سنة 2017 وقد تناولت هذه الدراسة دور التكوين الجامعي في خلق وتفعيل التوجه المقاولاتي، من خلال معالجة الإشكالية التالية: كيف يمكن دعم وتطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة قسم علوم التسيير بجامعة المسيلة؟

من أهم أهداف هذه الدراسة:

– التعريف بركائز المقاولاتية وتطبيقاتها؛

– معرفة المقومات الأساسية التي تطور الروح المقاولاتية لدى طلبة قسم علوم التسيير بجامعة المسيلة؛

– معرفة مستوى الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة قسم علوم التسيير.

من أجل هذا قامت الطالبة بدراسة عينة مكونة من 125 طالبا من قسم علوم التسيير، وبعد توزيع الاستمارات تم استرجاع 117 استمارة قابلة للدارسة، حيث عولجت المعلومات الواردة في هذه الاستمارات عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS).

وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

– أن الطلبة بصفة عامة يملكون طبيعة الشخصية المقاولاتية التي تدل على وجود إرادة لدى لطلبة لإنشاء مشاريع خاصة بهم؛

– أنه توجد دوافع محيطة بالطلبة تشجعهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة، لكنها ليست بالمستوى المطلوب، وذلك يرجع أساسا إلى عدم كفاية التشجيع من طرف أسر الطلبة، وكذا رفضهم القيام بمشاريع معارضة للتعاليم الدينية إضافة إلى افتقار القسم للتعليم المقاولاتي المعتمد على الاستراتيجيات المناسبة.

3– دراسة الجودي محمد علي

بعنوان: "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دراسة عينة من طلبة جامعة – الجلفة"، الدراسة عبارة عن أطروحة الدكتوراه، نوقشت بجامعة محمد خيضر– بسكرة، سنة 2015، وقد تناولت العلاقة بين التعليم المقاولاتي وتنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة من خلال طرح الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة التعليم المقاولاتي في تطوير روح المقاولاتية لدى طلبة الجامعات؟

من أهم أهداف هذه الدراسة:

– محاولة تبيان أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز روح المقاولاتية لطلبة الجامعات؛

– التعرف على المساقات والاستراتيجيات المتبعة في التدريس لتطوير روح المقاولاتية من خلال معرفة ما تحتويه مكونات برامج التعليم المقاولاتي؛

– ذكر واقع التعليم المقاولاتي في بعض الدول العربية؛

– البحث عن وجود ارتباط معنوي بين تعليم الطالب وروح المقاولاتية لديه؛

– القيام بدراسة برنامج متخصص في التعليم المقاولاتي على مستوى جامعة الجلفة وهو تخصص ماستر مقاولاتية وتسيير المؤسسة ومدى تأثيره في رفع روح المقاولاتية لدى الطلبة الدارسين له.

للوصول لهذه الأهداف قام الطالب بإجراء دراسة مسحية على عينة مكونة من 132 طالبا مسجلين في تخصص وحيد يهتم بالتعليم المقاولاتي، وهو ماستر المقاولاتية وتسيير المؤسسة، بقسم علوم التسيير، وتمت معالجة البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي (SPSS).

وتمثلت أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

– وجود روح المقاولاتية لدى الطلبة محل الدراسة وذلك بسبب توفرهم على مقومات الشخصية المقاولاتية؛

– وجود علاقة بين التعليم المقاولاتي الحالي وروح المقاولاتية لدى الطلبة محل الدراسة لكنها ليست علاقة قوية؛

– اعتبار أجهزة الدعم والمرافقة التي تبنتها الدولة أحد أهم السبل لتسهيل إنشاء مؤسسات وتطويرها لما تقدمه هذه الهيئات والأجهزة من خبرات ومرافقة لهؤلاء المقاولين؛

– ضرورة ارتكاز محتوى منهجية التعليم المقاولاتي على استراتيجيات التعليم الإبداعي المختلفة كدراسة الحالة والتعليم بالتجربة وغير ذلك من الاستراتيجيات.

ثانيا: الدراسات باللغة الاجنبية

1- Azzedine Tounés, L'intention entrepreneuriale "Une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE ", Thèse de doctorat en Sciences de Gestion, Faculté de Droit, des Sciences Economiques et de Gestion, université de Rouen, 2003.

تناولت هذه الدراسة وصف وتفسير تكوين التوجه المقاولاتي لـ 178 طالبا في علوم التسيير، من الذين تابعوا برامج وتكوينات في المقاولاتية، فتمحورت الإشكالية حول مدى تأثير البرامج أو التكوينات في المقاولاتية، وفي نفس الوقت تأثير العوامل الشخصية على النية المقاولاتية للطلبة.

فهدفت الدراسة إلى التطرق لتوضيح المتغيرات التالية:

- المواقف المرتبطة بالسلوك: تتمثل في الإجراءات التي تحدد نية الطالب؛
- المعايير الاجتماعية: متمثلة في الدوافع والتأثيرات الاجتماعية، حيث تعبر عن الحاجة للإنجاز والسعي إلى الاستقلالية؛
- تصورات السيطرة السلوكية: وهي تصور المواقف والموارد فيما يتعلق بجدوى المشاريع التجارية الواردة من الخبرات المهنية؛
- التعليم المقاولاتي ومدى توفر الموارد المالية والمعلوماتية.

وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تمثلت أهمها في التالي:

- إن التأثير الايجابي للتكوين على النية المقاولاتية للطلبة، والتكوينات والبرامج في المقاولة، بالإضافة إلى المعايير الشخصية ذات الصلة، يعزز المفاهيم الخاصة بالمهارات المقاولاتية؛
- تأثير المهارات المقاولاتية تأثيرا ايجابيا على النية المقاولاتية؛
- انتهت الدراسة بوضع نموذج للتوجه المقاولاتي باستخدام نظرية AJZEN.

2- **Hind Bouzekraoui, Driss Ferhane**, Les Facteurs Enclencheurs de L'Entrepreneuriat Féminin Chez Les Etudiantes Universitaires Revue De La Littérature, Ecole Nationale de Commerce et de Gestion de Tanger, Université Abdelmalek Essaâdi, Maroc, sans date.

مقال علمي يخص الطالبات الاناث لجامعة المغرب، من خلال التطلع مختلف الأدبيات التي تدرس للمرأة المقاولة وبالأخص الطالبة المقبلة على التخرج لتصبح امرأة مقاولة في مجتمعها، ليتم التركيز على العوامل التي تشجع أو التي تمنع الطلاب وبالأخص الطالبات الجامعيات لدخول عالم المقاولة وإنشاء المؤسسات.

وقد هدفت المقالة إلى تقديم استعراض للأدبيات والعوامل المحددة للمقاولاتية الخاصة بخريجي الجامعات الشابات هذا من خلال التطرق إلى المقاولاتية النسوية والاقتصاد من حيث خلق القيمة والنمو، إضافة إلى المحددات الرئيسية للمقاولاتية للخريجين الشباب.

حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- 10 % من الخريجات الجامعيات يقمن بإنشاء مؤسستهن، وهي نسبة ضئيلة جدا؛

- من خلال الدراسات المعروضة، تم تحديد 4 عوامل رئيسية متمثلة في محددات مقاولاتية نسوية وبالأخص الطالبات الجامعيات، حيث تمثلت هذه العوامل في التكوين، الحصول على التمويل، دعم الاسرة وشبكات الاتصال؛
- كل عامل من العوامل الأربعة السابقة لهم تأثير على المرأة المقاولة في المغرب من حيث العادات والتقاليد المختصة بها كل منطقة؛
- أصبحت مساهمة المرأة في المقاولة أهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية في العديد من البلدان مما يؤدي بها إلى اعتبارها واحدة من وسائل العلاج للأزمة الاقتصادية؛

التكوين في تنظيم المشاريع والدعم المناسب للطالبات الشابات ضروري لبناء ثقتهن وتشجيعهن لدخول المقاولاتية، ومن شأن هذه العوامل المرتبطة بدعم الأسرة ومنع التمييز المرتبط بنوع الجنس (خاصة بين المؤسسات المالية)، أن تشجع الخريجات الشابات لإنشاء مؤسستهن الخاصة.

المطلب الثاني: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة المتناولة لموضوع الدراسة سنقوم بمقارنتها مع الدراسة الحالية من خلال توضيح أوجه الشبه وأوجه الاختلاف، ثم استنتاج ووضع نموذج الدراسة الحالية المتبع.

أولا: الفرق بين الدراسات

سنوضح الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(1-11): مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

اسم الدراسة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف
أولا: دراسة مسيخ أيوب، دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقاولين) في ولاية سكيكدة– الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه، نوقشت بجامعة 20 أوت1955.	– تركز الدراستان على الروح المقاولاتية لدى أفراد العينة. – التطرق لأهمية هيئات المرافقة والدعم في الجزائر. – استخدم أداة الاستبيان. – ركز على التعليم المقاولاتي من خلال مكونات برنامج التعليم المقاولاتي.	– اختيار عينة في تخصص واحد، أما دراستنا فشملت تخصصات متنوعة.
ثانيا: دراسة بن شهرة محجوبة، مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة –دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير.	– تركز الدراستان على الروح المقاولاتية لدى أفراد العينة. –كلاهما استخدمت أداة استبيان.	– شملت العينة من حيث الحجم على 57 إستبيان، أما دراستنا أجريت على أكثر من 70 استبيان من مختلف التخصصات.
ثالثا: دراسة الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم	–التركيز على التعليم المقاولاتي من خلال مكونات برنامج التعليم المقاولاتي.	– وجود تخصصين فقط ، أما دراستنا فشملت تخصصات متنوعة.

المقاولاتي –دراسة عينة من طلبة جامعة الجلفة.	– التطرق للنماذج المفسرة للروح المقاولاتية. – كلاهما استخدمت أداة استبيان.	
رابعا: -Azzedine Tounés, L'intention Entrepreneuriale "Une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entrepreneuriat (bac+5) et des étudiants en DESS CAAE".	– تشترك مع الدراسة الحالية في التركيز على تأثير العوامل الشخصية على النية المقاولاتية للطلبة. – تناولت الدراسة إطار عام حول المقاولاتية وهذا ما تناولناه في الشق النظري كذلك. – التركيز على خصائص المقاول.	– اختلاف في طبيعة المكان بحيث تمت في بيئة مختلفة.
خامسا: Hind BOUZEKRAOUI, Driss FERHANE, Les Facteurs Enclencheurs de L'Entrepreneuriat Féminin chez les Etudiantes Universitaires Revue de la Littérature	– إعطاء أهمية للتكوين المقاولاتي.	– ارتبطت الدراسة بالجانب النسوي فقط واستثنت الجانب الذكري. – اختلاف بيئة الدراسة من حيث المكان.

المصدر: من إعداد الطالبان.

ثانيا: نموذج الدراسة

انطلاقا مما سبق وبعد مراجعة الدراسات السابقة، وفي ضوء مشكلة الدراسة وفرضياتها قمنا بوضع نموذج للدراسة، وذلك على النحو الذي يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-11): نموذج الدراسة

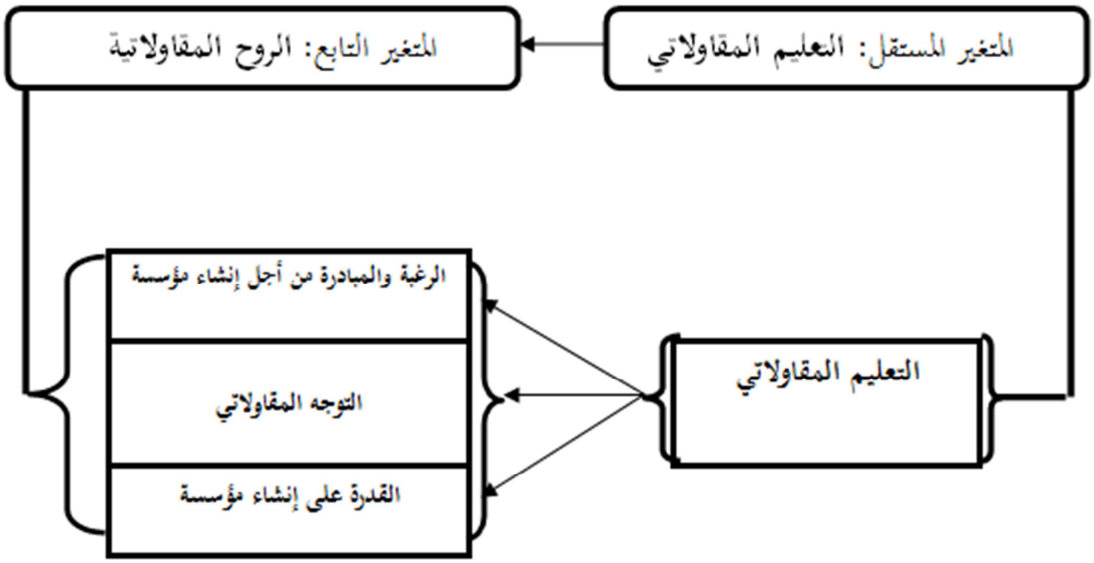

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل الأول:

في هذا الفصل تم الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية والروح المقاولاتية، والتطرق لمفاهيم حول المقاول الذي يعتبر منشئ المؤسسة المصغرة وصاحب الفكرة التي ستقوم عليها، وتبيان أهم النماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي.

بحكم ما شهدت الجزائر خلال الفترة الأخيرة من حركية اقتصادية، واجهت من خلالها عدة تحديات من أبرزها ظاهرة البطالة، قامت الجزائر بوضع عدة آليات لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص للاستثمار خاصة ما يستهدف فئات الشباب، من أجل دعم ومرافقة مشاريعهم والوصول بها الى بر الأمان.

وكون التعليم استثمارا وعاملا مهما في النمو الاقتصادي، جاء الاهتمام بالتعليم المقاولاتي لما له من تأثير ومساهمة في تنمية قدرات المتعلم وتعديل نمط تفكيره التقليدي، بشكل يجعله مقاولا قادرا على المبادرة واقتحام غمار الاستثمار بشكل فعال، مما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وأما بالنسبة للدراسات السابقة فقد تطرقنا فيها إلى مجموعة من الدراسات العربية والدراسات الجنبية.

الفصل الثاني:

تنمية الروح المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي

تمهيد:

بعد استعراض الجانب النظري للدراسة من خلال الفصل الأول الذي خصصناه للتعريف بالمفاهيم والمصطلحات الأساسية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، يتم في هذا الجانب التطبيقي إسقاط تلك المفاهيم والتحقق من صحة الفرضيات المقترحة على عينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من مختلف التخصصات، بغية الإجابة على الاسئلة المطروحة في الجانب النظري والتوصل إلى حل لمشكلة الدراسة، لذا سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول:** الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة؛
- **المبحث الثاني:** تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

في هذا المبحث يتم التعرف على نشأة جامعة العربي التبسي– تبسة وكذلك سيتم التطرق إلى لمحة عامة حول كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كما سيظهر فيه الإطار المنهجي للدراسة.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى:

- لمحة عامة حول المؤسسة محل الدراسة؛
- الإطار المنهجي للدراسة الميدانية.

المطلب الأول: لمحة عامة حول المؤسسة محل الدراسة

أولا: لمحة عامة حول جامعة العربي التبسي –تبسة

إنتهاج الجزائر لسياسة التنمية الشاملة في الثمانينات دفعها إلى التوسع واللامركزية في جميع القطاعات الإستراتيجية ومنها التعليم العالي، وقد تم فتح معاهد وطنية في عدة ولايات من بينها ولاية تبسة، حيث نشأت جامعة تبسة سنة 1985 على هيئة معاهد وطنية، الآتية الذكر:[1]

– المعهد الوطني للتعليم العالي في المناجم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 189–85 المؤرخ في 16 جويلية 1985؛

– المعهد الوطني للتعليم العالي في علوم الأرض بموجب المرسوم التنفيذي رقم 181–88 والمعهد الوطني للتعليم العالي في الهندسة المدنية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 184–88 المؤرخين في 27 سبتمبر 1988؛

– تمت ترقية المعاهد الوطنية إلى مركز جامعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 297–92 المؤرخ في 07 جويلية 1992.

– وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 272–06 الصادر في 16 أوت 2006 تمت هيكلة المؤسسة باعتماد تقسيم جديد للمصالح الادارية وتوزيع الأقسام والمعاهد.

في هذه المرحلة تم إضافة عدد كبير من التخصصات والشعب في العلوم الأساسية والتقنية والبيولوجية والعلوم الإنسانية، وفي الدخول الجامعي 2002–2003 شهد افتتاح ملحق للعلوم الإنسانية وبسرعة كبيرة أصبح الحرم الجامعي يضم العديد من المعاهد والأقسام (كالعلوم القانونية والادارية، الآداب والعلوم الإنسانية، علم الاجتماع، الهندسة المعمارية والهندسة المدنية، البيولوجيا).

[1] المرسوم التنفيذي رقم92–297 مؤرخ في 6 محرم عام 1413 الموافق لـ 07 يوليو سنة 1992، يتضمن انشاء المركز الجامعي في تبسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56، ص. 09.

– في 12 أكتوبر 2008 في الافتتاح الرسمي للموسم الجامعي 2008–2009 تحت إشراف رئيس الجمهورية السابق بجامعة تلمسان، أعلن عن ترقية المركز الجامعي بتبسة إلى جامعة.

– تأسست جامعة تبسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 09–08 الصادر في 07 محرم 1430 الموافق لـ 04 يناير 2009 ونشرت في الجريدة الرسمية تحت رقم 02 في 11 يناير 2009.

وقد جاء الاعلان عن ترقية المؤسسة إلى مصاف جامعة تتويجا للمجهودات التي بذلتها الأسرة الجامعية بكل أطيافها على مدار سنوات متواصلة، وتضم جامعة العربي التبسي –تبسة– ستة (06) كليات وهي كالتالي:

كلية الآداب واللغات، كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية العلوم والتكنولوجيا.[1] كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية تم استحداثها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12–363 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1433 الموافق لـ 08 أكتوبر 2012.[2] إضافة إلى وجود مكتبة على مستوى كل كلية ومخابر بحث متعددة التخصصات.

ثانيا: لمحة عامة حول كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة

تعتبر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جزءا لا يتجزأ من جامعة العربي التبسي – تبسة، لكنها لازالت لا تتمتع بالاستقلال المالي الذي سيسمح لها بوضع الاستراتيجيات والبرامج المستقلة الخاصة بتنمية وتحفيز مواردها البشرية .

جاءت نشأة قسم العلوم التجارية سنة 1995 لكن سرعان ما توسع القسم وأصبح معهد للعلوم التجارية سنة 2006، ووفق المرسوم التنفيذي رقم 09–08 المؤرخ في 04 يناير 2009 الذي أنهى وجود المعاهد وهذا ما أدى إلى انشاء كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.[3]

توفر الكلية حاليا تكوينا لطلبة التدرج ضمن الميدان رقم (D06) للعلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وفقا لخمسة أقسام هي:[4]

– **قسم التعليم الأساسي:** الذي يشمل طلاب السنة الأولى علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 03–297 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 23 غشت 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51، ص. 04.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 12–363 المؤرخ في ذو القعدة 1433 الموافق لـ 08 أكتوبر 2012.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 09–08 المؤرخ في 07 محرم 1430 الموافق لـ 04 يناير 2009، يتضمن انشاء جامعة تبسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، ص. 14.

[4] موقع جامعة العربي التبسي –تبسة–، http://www.univ-tebessa.dz/، تاريخ الإطلاع 29-04-2019 على الساعة 23:39.

– **قسم العلوم الاقتصادية:** ويشمل ثلاثة تخصصات في الليسانس متمثلة في اقتصاد نقدي وبنكي، اقتصاد كمي بالإضافة إلى اقتصاد وتسيير المؤسسات، وتخصصين ضمن الماستر هما اقتصاد نقدي وبنكي، اقتصاد كمي.

– **قسم علوم التسيير:** يشمل تخصصين في الليسانس هما إدارة أعمال، ادارة مالية وتخصص واحد في الماستر هو إدارة أعمال.

– **قسم العلوم التجارية:** يشمل تخصص واحد في الليسانس هو التسويق وتخصصين في الماستر هما تسويق خدمي، تسويق مصرفي.

– **قسم المالية والمحاسبة:** يشمل تخصص واحد في الليسانس وهو محاسبة ومراجعة وتخصص واحد في الماستر وهو مالية المؤسسة.

بلغ عدد المسجلين في مرحلة التدرج خلال العام الجاري 2019/2018: 2728 طالب يسهر على تكوينهم مئة وعشرة (110) أستاذ.[1]

اضافة إلى وجود مكتبة على مستوى الكلية بها جزء للمطالعة الخارجية وجزء للمطالعة الداخلية تضم عدد كبير من المراجع متمثلة في الكتب والمذكرات، المجلات، والموسوعات، القواميس والوثائق.

المطلب الثاني: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

لكل بحث علمي إطاره المنهجي الذي من خلاله يقوم الباحث بحصر جوانب البحث في مجموعة من المراحل لتسهيل تتبع هذه الدراسة. لا بد من تحديد المجتمع والعينة المأخوذة منه لتطبق عليها الدراسة بغية الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، سيما وأن البحوث الميدانية في العلوم الاجتماعية تسمح بتقدير خصائص المجتمع من خلال العينة المأخوذة منه.

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

استهدفت هذه الدراسة مسح مفردات المجتمع ككل، حيث يتمثل مجتمع الدراسة في طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي، إذ يتكون مجتمع الدراسة من طلبة سنة ثالثة ليسانس وسنة أولى وثانية ماستر من كل من التخصصات التالية: إدارة أعمال، إدارة مالية، اقتصاد نقدي وبنكي، اقتصاد كمي، تسويق، تسويق خدمي، محاسبة ومراجعة، مالية المؤسسة، حيث تم إجراء الدراسة على عينة من المجتمع حيث بلغ عدد أفراد العينة 77 فردا، وتعرف العينة على أنها: "جزء من المجتمع، الذي يمثل المجتمع أحسن تمثيل"[2]، ويمكن توضيح أفراد الدراسة في الجدول الموالي:

[1] معلومات مقدمة من الكلية، مطوية بعنوان: أبواب مفتوحة على كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – تبسة، من 29 إلى 30 أفريل 2019.

[2] Vincent Girard, Statistique appliquée à la gestion, Paris Economico, 3eme édition, (2003), p. 175.

الجدول رقم (2-12): عدد الاستبيانات النهائية

عدد أفراد الدراسة	عدد الاستبيانات المتلقاة	عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل
77	77	77

ثانيا: مصادر جمع البيانات

عند انجاز أي دراسة علمية لا بد من توفر معلومات وبيانات للإلمام بالموضوع، وللحصول على هذه المعلومات والبيانات وجب اعتماد مصادر ثانوية وأخرى أولية.

1- **المصادر الثانوية:** لقد تم الاعتماد في جمع المادة العلمية على مصادر متنوعة منها: الكتب، الملتقيات المجلات، أطروحات الدكتوراه، رسائل الماجستير، مذكرات الماستر، الجرائد الرسمية، للإلمام بالمادة النظرية وتكوين فكرة عن الموضوع قبل الدراسة الميدانية.

2- **المصادر الأولية:**

أ- **الاستبيان (استمارة الأسئلة):** بغية معالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم الاعتماد بشكل رئيسي على استمارة الأسئلة أو ما يطلق عليها الاستبيان، وهو تقنية أساسية في بحثنا، اذ انه يعطي الحرية لكل فرد بالإجابة بكل موضوعية، وهو يسعى لجعل الدراسة ذات فائدة.

لإعداد الاستبيان قمنا في البداية بتشكيل مجموعة من العبارات التي لها صلة بالموضوع، بعدها تم صياغة استبيان أولي وتم مناقشته مع الأستاذ المشرف، حيث قدم بعض الملاحظات والتي على ضوئها تم تعديل بعض العبارات وإعادة صياغتها وترتيبها، بعدها تم عرض الاستبيان من خلال اعداده الكترونيا باستخدام Google Forms على عينة تجريبية (استطلاعية) من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة لمعرفة ما اذا كان المستجوَبُ يواجه صعوبة في معرفة العبارات والمفردات المستعملة، بعدها تم اعتماد الاستبيان الالكتروني بعد تعديله نهائيا ونشرنا الرابط المخصص لتلقي الردود في سبعة (07) مجموعات دراسية خاصة بطلبة الكلية على موقع Facebook.

ب- **الاستبانة بالمقابلة:** قمنا باللجوء إلى استعمال هذا الاسلوب مع بعض الطلبة لغرض تحفيزهم على الإجابة.

ج- **الوثائق والسجلات:** تعتبر الوثائق والسجلات أحد المصادر التي يمكن الاعتماد عليها أثناء جمع البيانات وقد استعنا بمجموعة من الوثائق لإثراء الموضوع.

ثالثا: أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة

قصد الحصول على نتائج نوعية تم إعداد استمارة استبيان كأداة رئيسية للدراسة بشكل يساعد على جمع البيانات، ويمكن توضيح محتويات استمارة الاستبيان واختبار قياس ثباتها وصدقها من خلال العناصر الموالية:

1- أداة الدراسة:

أ- **محتويات الاستمارة:**

تم تصميم استمارة الاستبيان كأداة رئيسية تساعد في الحصول على البيانات والمعلومات الضرورية لتحقيق أغراض البحث، وقد احتوت الاستمارة على محاور تتضمن متغيرات الدراسة وفي شكلها النهائي احتوت الاستمارة على 30 سؤالا مقسمة على جزئين أساسيين هما:

- **الجزء الأول:** خاص بالأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية والتي تضم (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التخصص، والوضعية المهنية).

- **الجزء الثاني:** وقد قسم هذا الجزء بدوره إلى محورين، محور خاص بالمتغير التابع (الروح المقاولاتية) تم تقسيمه إلى ثلاثة أبعاد فرعية تنطوي تحت المتغير التابع الرئيسي حيث:

- ضم البعد الأول (الرغبة والمبادرة من أجل الانشاء) ستة أسئلة من (العبارة 01 إلى 06)؛

- كما ضم البعد الثاني (التوجه المقاولاتي) سبعة أسئلة من (العبارة 07 إلى 13)؛

- في حين ضم البعد الثالث (القدرة على انشاء مؤسسة) ثمانية أسئلة من (العبارة 14 إلى 21).

والمحور الثاني خاص بالمتغير المستقل (التعليم المقاولاتي) اشتمل هذا المحور على 09 عبارات من (العبارة 22 إلى غاية العبارة 30).

ب-**مقياس الاستمارة:**

لتحويل اجابات الدراسة إلى بيانات كمية تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي لكونه اكثر تعبيرا وتنوعا وباعتباره يعطي مجالات أوسع للإجابة، ويمكن توضيح الدرجات الخمس لموافقة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-13): مقياس الاستبيان

الإجابات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على سلم ليكارت الخماسي.

ج-صدق الأداة وثباتها:

يقصد بصدق الأداة قدرة الاستبيان على قياس المتغيرات التي وضعت لقياسها، وقد تم التحقق من ذلك عن طريق عرضها على الأستاذ المشرف والذي بدوره قام بإعطاء النصائح والتوجيهات اللازمة التي خلصت بالاستبيان النهائي، كما تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ ويمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-14): اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المحور	الروح المقاولاتية			التعليم المقاولاتي	الاستبيان الكلي
معال الثبات	0.865			0.799	0.906
المتغيرات المستقلة الجزئية	الرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء	التوجه المقاولاتي	القدرة على إنشاء مؤسسة		
معامل الثبات	0.672	0.719	0.784		

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على نتائج SPSS V24، أنظر الملحق رقم (02).

من خلال نتائج الجدول رقم: (02-14) يلاحظ أن معامل ألفا كرونباخ لكل المحاور أكبر من 0.6 وهذا ما يدعم ثبات وتناسق بين عبارات الاستبيان ومدى ملائمتها للموضوع، حيث أن معامل الثبات لمحور الروح المقاولاتية 0.865 ومعامل الثبات لمحور التعليم المقاولاتي 0.799 أما معامل الثبات لاستمارة الاستبيان ككل كان 0.906.

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات سيتم الاعتماد على طرق إحصائية يتم من خلالها وصف المتغيرات وتحديد نوعية العلاقة الموجودة بينها. بداية بجمع البيانات الموزعة وترميزها ثم إدخال البيانات بالحاسوب الآلي باستعمال برنامج "الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية" (Statistique Package for the Social Sciences) والذي يرمز له اختصارا بالرمز (SPSS) الإصدار 24، حيث تضمنت المعالجة الأساليب الإحصائية الموالية:

أ- **التكرارات والنسب المئوية:** حيث استخدمت في وصف خصائص عينة الدراسة، ولتحديد الاستجابة اتجاه محاور أداة الدراسة.

ب- **معامل ألفا كرونباخ**: تم استخدامه لتحديد معامل ثبات أداة الدراسة.

ج- **المتوسط الحسابي:** للحصول على متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبيان.

د- **الانحراف المعياري:** من مقاييس التشتت، حيث يستخدم للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من متغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابي.

هـ- **اختبار t** لعينتين مستقلتين **واختبار ANOVA** لاختبار تباين متوسط الاجابات لمحاور الدراسة التي يمكن أن تعزى للمتغيرات الشخصية.

و- **معامل ارتباط بيرسون:** يستخدم معامل الارتباط بيرسون لتحديد مدى ارتباط متغيرات الدراسة ببعضها، وتم حسابه انطلاقا من برنامج SPSS.

كما تم تحديد طول خلايا مقياس ليكارت للتدرج الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) حيث تم حساب المدى (5-1=4) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (5/4=0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى بداية المقياس وهي واحد وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية ويمكن توضيح طول الخلايا في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-15): طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي

المتوسط المرجح	[1-1.79]	[1،80-2.59]	[2.60-3.39]	[3.40-4.19]	[4.20-5]
اتجاه الاجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المستوى	منخفض جدا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدا

المصدر: عز عبد الفتاح، **مقدمة في الاحصاء الوصفي والاستدلالي بإستخدام SPSS**، الجزء الثالث، ص 541. من الموقع الالكتروني https://www.alfreed-ph.com/2017/09/Indirect-statistics-pdf.html، تاريخ الاطلاع 2019/04/26.

3- اختبار التوزيع الطبيعي (كولمجروف- سيمرنوف Kolmogorov – Smirnov):

يتم استخدام اختبار كولمجروف- سيمرنوف لمعرفة أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، حيث أن معظم الاختبارات تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا.

الجدول رقم (2-16): اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف- سيمرنوف

المتغير	المحاور	قيمة الاختبار Z	مستوى الدلالة
التعليم المقاولاتي		**0.423**	**0.097**
الروح المقاولاتية	الرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء	**0.526**	**0.018**
	التوجه المقاولاتي	**0.318**	**0.086**
	القدرة على إنشاء مؤسسة	**0.456**	**0.056**

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على نتائج SPSS، أنظر الملحق رقم (06).

من خلال الجدول رقم (2-16) يتبين أن مستوى الدلالة لاختبار Z لمحاور المتغيرين محل الدراسة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.1، وبالتالي تقبل الفرضية البديلة (أن البيانات تتبع توزيعا طبيعيا) وترفض الفرضية الصفرية (أن البيانات لا تتبع توزيعا طبيعيا)، الأمر الذي يدل على أن البيانات تتبع توزيعا طبيعيا.

من خلال ما سبق يمكن أن نستخدم أداة الدراسة بثقة وصدق، وذلك باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة للاختبارات التي تتبع التوزيع الطبيعي، من أجل الوصول إلى نتائج الدراسة، واختبار فرضياتها وفقا لنموذج الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

من خلال هذا المبحث سيتم عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها ومناقشتها وفقا للأهداف والأسئلة والفرضيات الموضحة مسبقا، بداية بالوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة، وبعدها تحليل إجابات أفراد العينة على الأسئلة الواردة في الإستبانة، وفي الجزء الأخير القيام باختبار فرضيات الدراسة الموضوعة والتوصل للنتائج، على ضوء ذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة؛
- عرض وتحليل نتائج الدراسة؛
- اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة

يتم في هذا المطلب عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالقسم الأول من استمارة الاستبيان، لتوضيح الخصائص الديمغرافية والمتمثلة في: الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، التخصص، وهل أن العينة تشغل وظيفة أو لا.

أولا: متغير الجنس

الجدول رقم (2-17): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	39	51 %
أنثى	38	49 %
المجموع	77	100%

الشكل رقم (2-12): دائرة نسبية خاصة بمتغير الجنس

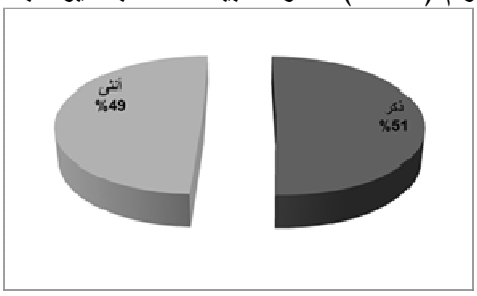

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

يوضح الجدول رقم (2-17) أن نسبة الذكور كانت اكبر من نسبة الإناث بقليل حيث بلغت نسبتهم 51% وعددهم 39 طالبا، أما نسبة الإناث قدرت بـ 49% وعددهم بلغ 38 طالبة.

من خلال الشكل رقم (2-12) نلاحظ أن نسب الذكور والإناث تكاد تكون متساوية حيث بلغت نسبة الذكور 51% بينما بلغت نسبة الإناث 49% وهو الأمر الذي يعكس العدد المتقارب للجنسين في عينة الدراسة.

ثانيا: متغير الفئة العمرية

الجدول رقم (2-18): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

البيان	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 25 سنة	33	%43
من 25 إلى 30 سنة	18	%23
اكبر من 30 سنة	26	%34
المجموع	77	%100

الشكل رقم (2-13): توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

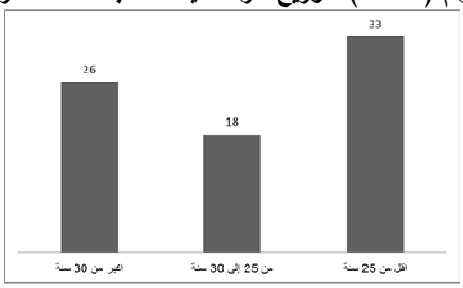

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

يوضح الجدول رقم (2-18) غالبية أن أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية اقل من 25 سنة حيث بلغ عددهم 33 فردا أي بنسبة 43%، وفي المرتبة الثانية جاءت الفئة العمرية اكبر من 30 سنة بعدد أفراد قدر بـ: 26 فردا بنسبة 34%، وجاءت في المرتبة الثالثة والأخيرة الفئة من 25 إلى 30 سنة حيث قدر عددهم بـ:18 فردا وبنسبة مئوية بلغت 23%.

من خلال الشكل رقم (2-13) نجد أن أغلبية أفراد عينة الدراسة كانت من الفئة العمرية (اقل من 25 سنة) بنسبة 43% أي بعدد 33 فردا تليها الفئة العمرية (أكبر من 30 سنة) بنسبة 34% بعدد قدر بـ 26 فردا وتأتي في المرتبة الأخيرة الفئة العمرية (من 25 إلى 30 سنة) حيث بلغت النسبة 23% وعدد أفراد 18 فردا.

ثالثا: متغير المستوى

الجدول رقم (2-19): توزيع أفراد العينة حسب المستوى

البيان	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	4	%5
ماستر1	27	%35
ماستر2	46	%60
المجموع	77	%100

الشكل رقم (2-14): دائرة نسبية خاصة بمتغير المستوى

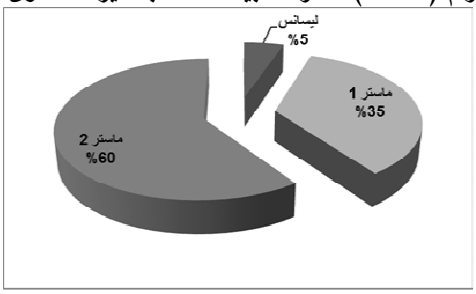

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

تبين لنا من خلال الجدول رقم (2-19) أن غالبية أفراد عينة الدراسة كان من طلبة السنة ثانية ماستر حيث بلغ عددهم 46 فردا بنسبة 60% ثم جاء بعدها طلبة السنة أولى ماستر بعدد بلغ 27 فردا وبنسبة مئوية قدرت بـ: 35% وفي المرتبة الأخيرة حل طلبة السنة ثالثة ليسانس حيث بلغ عددهم 4 أفراد بنسبة: 5% وهذا راجع إلى أن الاستبيان كان الكترونيا ووزع معظمه في المجموعات الدراسية للكلية على موقع Facebook حيث كانت الاستجابة من العينة في نفس الطور أكبر من الأخرى.

من خلال الشكل رقم (2-14) نجد أن أغلبية أفراد عينة الدراسة كانت من المستوى ماستر02 بنسبة 60% أي بعدد 46 فردا، تليها العينة ذات ماستر01 بنسبة 35% وبعدد 27 فردا، في حين جاءت نسبة طلبة الثالثة ليسانس في المرتبة الأخيرة بنسبة 5% وبعدد أفراد قدر بـ:04 أفراد.

رابعا: متغير التخصص

الجدول رقم (2-20): توزيع أفراد العينة حسب التخصص

البيان	التكرار	النسبة المئوية
إدارة أعمال	49	%64
اقتصاد نقدي وبنكي	4	%5
تسويق خدمي	8	%10
مالية المؤسسة	8	%10
محاسبة ومراجعة	1	%1
إدارة مالية	2	%3
تسويق	2	%3
اقتصاد كمي	3	%4
المجموع	77	%100

الشكل رقم (2-15): توزيع أفراد العينة حسب متغير التخصص

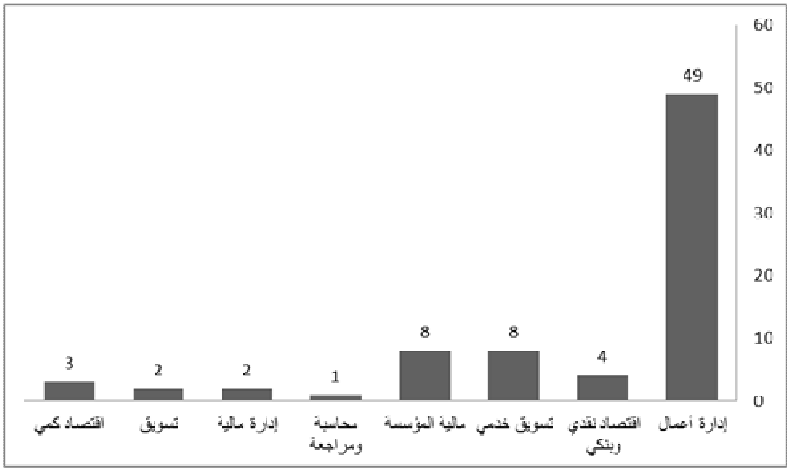

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

من خلال الجدول رقم (2-20) يتضح أن عدد الأفراد بالنسبة لتخصص إدارة أعمال هو الأول حيث كان العدد49 فردا بنسبة 64%، يليها تخصصي التسويق الخدمي ومالية المؤسسة بعدد 8 افراد لكل تخصص وبنسبة مئوية قدرت بـ: 10% لكل منهما، ليكون تخصص اقتصاد نقدي وبنكي بعدهم من حيث الترتيب بعدد 04 أفراد وبنسبة مئوية 5%، يليها تخصص اقتصاد كمي حيث بلغ عدد أفراد عينة الدراسة 3 أفراد بنسبة 4%، وبعدها تخصصي ادارة مالية وتسويق بعدد قدر بـ: 02 فردين أي بنسبة 3% ليحل في الأخير تخصص محاسبة ومراجعة بفرد واحد أي بنسبة مئوية قدرت بـ: 1%.

من خلال الشكل رقم (2-15) نجد أن أغلبية أفراد عينة الدراسة كانت من تخصص إدارة أعمال بنسبة 64% وقدر عدد الأفراد بـ 49 فرد، وهذا راجع لسهولة الاتصال بطلبة إدارة أعمال في كلا الطورين الأول والثاني ماستر وذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو حتى عن طريق الهاتف المحمول.

أما نسب باقي التخصصات كانت على النحو التالي بالترتيب:

- تسويق خدمي بعدد أفراد قدر بـ: 8 أفراد وبنسبة 10%.
- مالية مؤسسة بعدد أفراد قدر بـ: 8 أفراد وبنسبة 10%.
- اقتصاد نقدي وبنكي بعدد أفراد قدر بـ: 4 أفراد وبنسبة 05%.

- اقتصاد كمي بعدد أفراد قدر بـ: 3 أفراد وبنسبة 04%.
- إدارة مالية وتسويق بعدد أفراد قدر بـ: 02 فردين لكل تخصص وبنسبة 03% لكل منهما.

وفي المرتبة الأخيرة يأتي تخصص محاسبة ومراجعة بنسبة مئوية قدرت بـــ: 01% وعدد أفراده 01 فرد واحد.

خامسا: متغير الوظيفة

الجدول رقم (2-21): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

البيان	التكرار	النسبة المئوية
نعم	32	%42
لا	45	%48
المجموع	77	%100

الشكل رقم (2-16): دائرة نسبية خاصة بمتغير الوظيفة

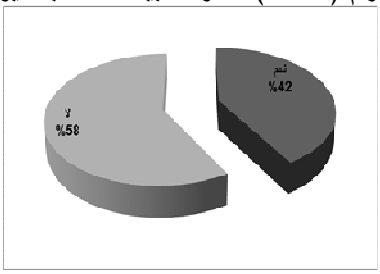

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

بالنسبة لمتغير الوظيفة فيتبين من الجدول رقم (2-21) أن عدد أفراد الدراسة الذين لا يمارسون وظيفة أو عملا قدر بـــ: 45 فردا أي بنسبة 48% وفي المرتبة الثانية الأفراد الذين يمارسون وظيفة أو عملا حيث بلغ عددهم 32 فردا وبنسبة مئوية قدرت بـــ: 42%.

من الشكل رقم (2-16) نجد أن نسبة أفراد عينة الدراسة الذين لا يمارسون وظيفة جاء في المرتبة الأولى بنسبة 48% وكان عدد الأفراد 45 فردا وفي المرتبة الثانية نجد نسبة افراد الذين يمارسون وظيفة المقدرة بـ 42% وبعدد أفراد قدر بـ 32 فردا.

المطلب الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

أولا: استجابات أفراد الدراسة فيما يتعلق بمحور الروح المقاولاتية

يتم هنا اختبار بيانات محور المقاولاتية من خلال الفقرات (من1 إلى21) وذلك من حيث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والجدول الموالي يبينه:

الجدول رقم (2-22): استجابة أفراد مجتمع الدراسة نحو المتغير التابع الروح المقاولاتية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الاتجاه	المستوى
الجزء المستقل الأول: الرغبة والمبادرة من اجل الانشاء						
1	أرغب في إنشاء مؤسسة خاصة من أجل تحقيق الاستقلالية في العمل	4.29	0.792	4	موافق بشدة	مرتفع جدا
2	قادر على اتخاذ القرارات وحل مختلف المشاكل	4.29	0.509	4	موافق بشدة	مرتفع جدا
3	مثابر من أجل الوصول إلى الأهداف	4.39	0.608	3	موافق بشدة	مرتفع جدا
4	لا أخشى المبادرة بطرح أفكار جديدة في العمل	4.23	0.667	5	موافق بشدة	مرتفع جدا

5	لدي الرغبة في النجاح واكتساب مكانة اجتماعية مرموقة	4.60	0.520	1	موافق بشدة	مرتفع جدا
6	لدي حاجة قوية للإنجاز والتميز في الأعمال التي أقوم بها	4.44	0.659	2	موافق بشدة	مرتفع جدا
	المتوسط العام للجزء المستقل الأول: الرغبة والمبادرة من اجل الإنشاء	4.37	0.625	1	موافق بشدة	مرتفع جدا
	الجزء المستقل الثاني: التوجه المقاولاتي					
7	لدي القدرة على المخاطرة وتحمل النتائج	3.83	0.768	14	موافق	مرتفع
8	قادر على الإبداع وتقديم أشياء جديدة	4.16	0.727	8	موافق	مرتفع
9	قادر على تحمل مسؤولية النتائج المتحصل عليها	4.19	0.779	7	موافق	مرتفع
10	لدي القدرة على التأثير في الآخرين	3.88	1.026	13	موافق	مرتفع
11	متفائل من خلال النظرة المستقبلية	3.95	0.902	12	موافق	مرتفع
12	أفكر بشكل جدي في إنشاء مشروع خاص بي	4.23	0.857	5	موافق بشدة	مرتفع جدا
13	لدي فكرة جيدة عن المقاولاتية والمشاريع الريادية	3.66	1.046	17	موافق	مرتفع
	المتوسط العام للجزء المستقل الثاني: التوجه المقاولاتي	4.98	0.872	1	موافق بشدة	مرتفع جدا
	الجزء المستقل الثالث: القدرة على إنشاء مؤسسة					
14	تحديد فكرة المشروع	4.23	0.583	5	موافق بشدة	مرتفع جدا
15	تقدير المخاطر التي قد تواجه المشروع	3.77	0.809	15	موافق	مرتفع
16	تقدير الاحتياجات المالية للمشروع	4.06	0.749	10	موافق	مرتفع
17	القيام بجميع الإجراءات الإدارية المتلعقة بإنشاء المؤسسة	3.99	0.786	11	موافق	مرتفع
18	الحصول على أموال لتمويل المشروع	3.44	1.094	18	موافق	مرتفع
19	طلب المساعدة من مختلف آليات الدعم	3.73	1.108	16	موافق	مرتفع
20	التخطيط والإدارة والتسيير الناجح للمشروع	4.22	0.641	6	موافق بشدة	مرتفع جدا
21	جمع المعلومات الملائمة حول السوق والزبائن والموردين والمنافسين	4.14	0.806	9	موافق	مرتفع
	المتوسط العام للجزء المستقل الثالث: القدرة على إنشاء مؤسسة	3.94	0.822	1	موافق	مرتفع
	المتوسط العام لمحور الروح المقاولاتية	4.43	0.773	1	موافق بشدة	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (2-22) أن إجابات أفراد عينة الدراسة في الجزء المستقل الأول والمتمثل في الرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء متجهة إلى الموافقة بشدة، وبنسب عالية وذلك في جميع عبارات الجزء حيث بلغ مجموع المتوسط الحسابي للجزء 4.37 وهو الذي يؤكده لنا مجموع الإنحراف المعياري البالغ 0.625.

أما بالنسبة للجزء المستقل الثاني التوجه المقاولاتي، فنجد أن الإجابات كلها اتجهت نحو الموافقة وذلك بنسبة إجمالية للمتوسط الحسابي للجزء قدرت بـ 4.98 وبإنحراف معياري بلغ 0.872.

كما يظهر لنا أن الجزء الثالث والأخير في هذا المحور والمتمثل في القدرة على إنشاء مؤسسة، فيتضح لنا أن الإجابات اتجهت غالبيتها نحو اتجاه الموافقة وهو ما توضحه نسبة المتوسط الحسابي البالغة 3.94 وإنحراف معياري 0.773 بدرجة مرتفع. ومن خلال ماسبق يتضح لنا أن استجابات أفراد عينة الدراسة في محور الروح المقاولاتية كانت متجهة إلى الموافقة بشدة وبنسب عالية وجيدة وعلى كل عبارات المحور، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي للمحور4.43 وكانت النتائج الكلية للانحراف المعياري 0.773، الأمر الذي يعني أن أفراد الدراسة لديهم إجماع على مختلف الأسئلة الخاصة بمحور الروح المقاولاتية.

- ومن الجدول نحدد ترتيب الأجزاء المستقلة للمحور حسب المتوسطات الحسابية كما يلي:
- **المرتبة الأولى:** الجزء المستقل الثاني (التوجه المقاولاتي)؛
- **المرتبة الثانية:** الجزء المستقل الأول (الرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء)؛
- **المرتبة الثالثة:** الجزء المستقل الثالث (القدرة على إنشاء مؤسسة).

وهو ما يعبر على أن درجة الموافقة لأفراد عينة الدراسة كانت مرتبطة بالتوجه المقاولاتي حيث أنه يتبين لنا تفكير العينة المنصب والمرتبط نحو هذا الجزء المستقل الذي كانت درجته أعلى من الجزء المستقل الثاني والمتمثل في الرغبة والمبادرة من أجل إنشاء مؤسسة، ليحل أخيرا الجزء المستقل الثالث وهو القدرة على إنشاء مؤسسة.

ثانيا: استجابات أفراد الدراسة فيما يتعلق بمحور التعليم المقاولاتي

يتم هنا اختبار بيانات محور المقاولاتية من خلال الفقرات (من 22 إلى 30) وذلك من حيث المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

الجدول رقم (2-23): استجابة أفراد مجتمع الدراسة نحو المتغير المستقل التعليم المقاولاتي

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	الاتجاه	المستوى
22	أستلهم أفكار المشاريع وأفاضل بينها	4.06	0.784	6	موافق	مرتفع
23	أضع أفكار مبدئية للبدء بمشروع	4.22	0.661	3	موافق بشدة	مرتفع جدا
24	أجسد قدراتي ومكتسباتي في العمل	4.21	0.749	4	موافق بشدة	مرتفع جدا
25	أفهم القواعد التي تحكم الإستثمار في المشاريع الصغيرة	3.91	0.876	8	موافق	مرتفع
26	أتقن التقنيات والأساليب الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات	3.84	0.988	9	موافق	مرتفع
27	أتخذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسة	4.03	0.725	7	موافق	مرتفع
28	أتحمل المسؤولية كاملة عندما أتعرض للفشل	4.18	0.854	5	موافق	مرتفع
29	أعمل على تنمية روح الإبداع والابتكار الشخصي	4.27	0.553	2	موافق بشدة	مرتفع جدا
30	أثابر وأعمل حتى تتحقق أهداف المؤسسة	4.53	0.528	1	موافق بشدة	مرتفع جدا
	المتوسط العام	4.13	0.746	1	موافق	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (02-23) أن إجابات أفراد عينة الدراسة في المحور المستقل والمتمثل في التعليم المقاولاتي متجه إلى الموافقة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع العبارات 4.13 كدرجة اجمالية بانحراف معياري كلي قدره 0.746 حيث اتجهت الإجابات إلى الموافقة بشدة في العبارات أرقام (23 -24-29-30) وبنسب جيدة، وكانت الإجابات في العبارات أرقام (22-25-26-27-28) متجهة إلى الموافقة، وهو ما يدل على أن جميع أفراد عينة الدراسة يتفقون على أن التعليم المقاولاتي قد اكسبهم قواعد وتقنيات تساعدهم على استلهام ووضع أفكار لمشاريع قد يختارونها بعد تخرجهم، كما يتفق أفراد عينة الدراسة على أن التعليم المقاولاتي قد حسن من قدراتهم على اتخاذ القرارات وتحمل مسؤولياتهم، ويرون أنه قد يساعدهم على المثابرة إلى غاية تحقيق أهدافهم.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

يستخدم معامل ارتباط بيرسون ودلالته الإحصائية ومعامل التحديد لاختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم المقاولاتي وأثره على تنمية الروح المقاولاتية وسط الطلبة – دراسة حالة طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي– تبسة.

ومن أجل ذلك تم اختبار الفرضيات التالية:

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى

وذلك من خلال اختبار الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء لدى عينة طلبة الكلية.

الفرضية البديلة H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء لدى الطلبة عينة الدراسة.

ثانيا: اختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والتوجه المقاولاتي لدى الطلبة عينة الدراسة.

الفرضية البديلة H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والتوجه المقاولاتي لدى الطلبة عينة الدراسة.

ثالثا: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.1 \geq \alpha$ بين التعليم المقاولاتي والقدرة على إنشاء مؤسسة لدى الطلبة عينة الدراسة.

الفرضية البديلة H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.1 \geq \alpha$ بين التعليم المقاولاتي والقدرة على إنشاء مؤسسة لدى الطلبة عينة الدراسة.

الجدول رقم (2-24): اختبار الفرضيات الفرعية الثلاثة الأولى

	الروح المقاولاتية			
	الرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء	التوجه المقاولاتي	القدرة على إنشاء مؤسسة	المجموع
معامل الارتباط (R)	0.570	0.502	0.528	0.614
القيمة الاحتمالية (Sig)	0.016	0.008	0.018	0.02
معامل التحديد (R^2)	0.325	0.396	0.333	0.377

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

حسب النتائج الموضحة في الجدول رقم(2-24) كانت القيمة الاحتمالية في هذه الدراسة أقل من مستوى الدلالة 0.1 وذلك لكل من الرغبة والمبادرة من اجل الإنشاء والتوجه المقاولاتي وكذلك القدرة على إنشاء مؤسسة وجاءت على التوالي كما يلي: 0.016 / 0.008 /0.018، وبالتالي يتم قبول الفرضيات البديلة التي تفيد أنه "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.1 بين كل من التعليم المقاولاتي ومتغيرات الرغبة والمبادرة من اجل الإنشاء والتوجه المقاولاتي وكذلك القدرة على إنشاء مؤسسة**".

ومن خلال الجدول رقم (2-24) يتبين انه توجد علاقة ترابط بين التعليم المقاولاتي والرغبة والمبادرة من اجل الإنشاء، حيث تبين النتائج أن معامل الارتباط يساوي57% وهو ما يدل على وجود علاقة ترابط ايجابية ونلاحظ أيضا في نفس الجدول أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.016 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.1، كما تشير النتائج أن قيمة معامل التحديد تساوي 32.5% من التغيرات التي تطرأ على المتغير المستقل (التعليم المقاولاتي) تؤثر على المتغير التابع الأول (الرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء)، وبالتالي تتأكد لنا صحة الفرضية البديلة الأولى أي أنه "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.1 \geq \alpha$ بين التعليم المقاولاتي والرغبة والمبادرة من اجل الإنشاء لدى طلبة الكلية**".

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.1 \geq \alpha$ بين التعليم المقاولاتي والتوجه المقاولاتي لدى طلبة الكلية، أيضا من خلال الجدول رقم (2-24) يمكن توضيح معامل الارتباط بين التعليم المقاولاتي والتوجه المقاولاتي حيث نلاحظ من خلال نفس الجدول انه يساوي 50.2% وهو الأمر الذي يدل على انه توجد علاقة ارتباط ايجابية، كذلك نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.08 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.1، وأيضا نسبة معامل

التحديد تساوي 39.6% أي أن هذه النسبة من التغيرات التي تطرأ على المتغير المستقل (التعليم المقاولاتي) تعود بالتغير في المتغير التابع الفرعي الثاني (التوجه المقاولاتي)، وبالتالي تتأكد لنا صحة الفرضية البديلة الثانية المذكورة أعلاه وذلك دائما من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

يوجد تأثير وعلاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والقدرة على إنشاء مؤسسة لدى طلبة الكلية، من خلال قيمة معامل الارتباط الموضح في الجدول رقم (2-24) التي تساوي 61.4% نجد انه توجد علاقة ترابط كبيرة وايجابية جدا بين التعليم المقاولاتي والقدرة على إنشاء مؤسسة، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.018 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.1، ونجد أيضا أن نتائج معامل التحديد التي تشير إلى أن نسبة 33.3% من التغيرات على المتغير المستقل (التعليم المقاولاتي) تؤثر في التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع الفرعي الثالث(القدرة على إنشاء مؤسسة)، أما النسب المتبقية فتعود إلى متغيرات أخرى، ومنه تتأكد لنا صحة الفرضية البديلة الثالثة "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والقدرة على إنشاء مؤسسة لدى طلبة الكلية**".

من الجدول رقم(2-24) نلاحظ انه يوجد تأثير وعلاقة ترابط ذات دلالة إحصائية بين التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية حيث نجد أن مجموع معامل الارتباط يساوي 61.4% الأمر الذي يؤكد لنا وجود علاقة ارتباط ايجابية جدا بين المتغيرين، ونجد من خلال نفس الجدول أيضا أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.02 وهي قيمة أقل من قيمة مستوى الدلالة 0.1، كما تبين لنا نسبة معامل التحديد المقدرة بـ: 37.7% من التغيرات التي تطرأ على المتغير المستقل (التعليم المقاولاتي) لها تأثير على المتغير التابع (الروح المقاولاتية).

رابعا: اختبار تباين الفروقات للتعليم المقاولاتي مع المتغيرات الشخصية

1- اختبار تباين الفروقات للتعليم المقاولاتي حسب متغيرات(السن، المستوى التعليمي، التخصص)

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للتعليم المقاولاتي بين أفراد عينة الدراسة مردها إلى الاختلاف في: السن، المستوى التعليمي، التخصص.

الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للتعليم المقاولاتي بين أفراد عينة الدراسة مردها إلى الاختلاف في: السن، المستوى التعليمي، التخصص.

الجدول رقم (2-25): اختبار تباين الفروقات للتعليم المقاولاتي حسب متغيرات(السن، المستوى التعليمي، التخصص)

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية Sig
الفئة العمرية	بين المجموعات	9,100	9	1,011	1,375	0,217
	داخل المجموعات	49,264	67	0,735		
	المجموع	58,364	76			
المستوى	بين المجموعات	2,346	9	0,261	0,706	0,701
	داخل المجموعات	24,745	67	0,369		
	المجموع	27,091	76			
التخصص	بين المجموعات	40,279	9	4,475	1,223	0,296
	داخل المجموعات	245,176	67	3,659		
	المجموع	285,455	76			

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS، أنظر الملحق رقم (05).

تم اعتماد معامل تحليل التباين الأحادي (One –Way/ ANOVA)، حيث يقوم هذا المعامل باختبار تأثير البيانات العامة (السن، المستوى التعليمي، التخصص) الخاصة بأفراد عينة الدراسة على المتغير المستقل (التعليم المقاولاتي) .

من خلال الجدول رقم (2-25) نجد أن مستوى المعنوية لجميع البيانات العامة أكبر من مستوى الدلالة 0.1 وبالتالي ترفض الفرضية البديلة "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالي $\alpha \leq 0.1$ للتعليم المقاولاتي بين أفراد عينة الدراسة مردها الاختلاف في: السن، المستوى التعليمي، التخصص**"، وتقبل الفرضية الصفرية التي تقول: "**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالي $\alpha \leq 0.1$ للتعليم المقاولاتي بين أفراد عينة الدراسة مردها إلى الاختلاف في: السن، المستوى التعليمي، التخصص**".

2- اختبار تباين الفروقات للتعليم المقاولاتي حسب متغيرات (الجنس، الوظيفة)

أ- حسب الجنس:

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للتعليم المقاولاتي تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للتعليم المقاولاتي تعزى لمتغير الجنس.

الجدول رقم (2-26): اختبار t-Test للتعليم المقاولاتي حسب الجنس

	t-Test		
	T	درجة الحرية	Sig (الدلالة الاحصائية)
التعليم المقاولاتي	0.315	112	0.425

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

من خلال الجدول رقم (2-26) وحسب النتائج المتحصل عليها نجد أن قيمة الدلالة الاحصائية = 0.425 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.1 وبالتالي فإنه: "**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالي $\alpha \leq 0.1$ للتعليم المقاولاتي تعزى لمتغير الجنس**".

ب- اختبار تباين الفروقات للتعليم المقاولاتي حسب الوظيفة أو العمل:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للتعليم المقاولاتي تعزى لمتغير الوظيفة أو العمل.

الفرضية البديلة H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للتعليم المقاولاتي تعزى لمتغير الوظيفة أو العمل.

الجدول رقم: (2-27) اختبار t-Test للتعليم المقاولاتي حسب الوظيفة أو العمل

	t-Test		
	T	درجة الحرية	Sig (الدلالة الاحصائية)
التعليم المقاولاتي	0.135	75	0.098

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

من خلال الجدول رقم (2-28) وحسب النتائج المتحصل عليها نجد أن قيمة الدلالة الاحصائية = 0.098 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.1 وبالتالي فإنه: "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للتعليم المقاولاتي تعزى لمتغير الوظيفة أو العمل**".

خامسا: اختبار تباين الفروقات لأبعاد الروح المقاولاتية مع المتغيرات الشخصية

1- اختبار تباين الفروقات لأبعاد الروح المقاولاتية حسب متغيرات (السن، المستوى التعليمي، التخصص)

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ في كل من أبعاد الروح المقاولاتية لدى طلبة عينة الدراسة تعزى لمتغيرات: السن، المستوى التعليمي، التخصص.

الفرضية البديلة H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.1 \geq \alpha$ في كل من أبعاد الروح المقاولاتية لدى طلبة عينة الدراسة تعزى لمتغيرات: السن، المستوى التعليمي، التخصص.

الجدول رقم (2-28): اختبار تباين الفروقات لأبعاد الروح المقاولاتية حسب متغيرات (السن، المستوى التعليمي، التخصص)

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمةF	مستوى المعنوية Sig
الفئة العمرية	بين المجموعات	13,278	21	0,632	0,771	0,740
	داخل المجموعات	45,085	55	0,820		
	المجموع	58,364	76			
المستوى	بين المجموعات	2,346	9	0,261	0,706	0,701
	داخل المجموعات	24,745	67	0,369		
	المجموع	27,091	76			
التخصص	بين المجموعات	90,054	21	4,288	1,207	0,282
	داخل المجموعات	195,400	55	3,553		
	المجموع	285,455	76			

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS، أنظر الملحق رقم (05).

من أجل اختبار الفرضية الفرعية الخامسة تم أيضا اعتماد معامل تحليل التباين الأحادي (One –Way/ ANOVA) حيث يقوم هذا المعامل باختبار تأثير البيانات العامة (السن، المستوى التعليمي، التخصص) الخاصة بأفراد عينة الدراسة على المتغير التابع(الروح المقاولاتية).

حسب النتائج ومن خلال الجدول رقم (2-26) نجد أن مستوى المعنوية لجميع البيانات العامة أكبر من مستوى الدلالة 0.1، وبالتالي ترفض الفرضية البديلة "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.1 \geq \alpha$ في كل من أبعاد الروح المقاولاتية لدى طلبة عينة الدراسة تعزى لمتغيرات: السن، المستوى التعليمي، التخصص**"، وتقبل الفرضية الصفرية التي تقول: "**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.1 \geq \alpha$ في كل من أبعاد الروح المقاولاتية لدى طلبة عينة الدراسة تعزى لمتغيرات: السن، المستوى التعليمي، التخصص**".

2- اختبار تباين الفروقات لأبعاد الروح المقاولاتية حسب متغيرات (الجنس، الوظيفة)

أ- اختبار تباين الفروقات للرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء حسب الجنس:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $0.1 \geq \alpha$ للرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية البديلة H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء تعزى لمتغير الجنس.

الجدول رقم (2-29): اختبار t-Test للرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء حسب الجنس

	t-Test		
	T	درجة الحرية	Sig (الدلالة الاحصائية)
للرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء	0.608	128	0.698

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

من خلال الجدول رقم (2-29) وحسب النتائج المتحصل عليها نجد أن قيمة الدلالة الاحصائية = 0.698 وهي أكبر من مستوى الدلالة 0.1 وبالتالي فإنه: "**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالي $\alpha \leq 0.1$ للرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء تعزى لمتغير الجنس**".

ب- اختبار تباين الفروقات للرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء حسب الوظيفة أو العمل:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء تعزى لمتغير الوظيفة أو العمل.

الفرضية البديلة H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء تعزى لمتغير الوظيفة أو العمل.

الجدول رقم(2-30): اختبار t-Test للرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء حسب الوظيفة أو العمل

	t-Test		
	T	درجة الحرية	Sig (الدلالة الاحصائية)
للرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء	0.236	86	0.082

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

من خلال الجدول رقم (2-30) وحسب النتائج المتحصل عليها نجد أن قيمة الدلالة الاحصائية = 0.082 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.1 وبالتالي فإنه: "**توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالي $\alpha \leq 0.1$ للرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء تعزى لمتغير الوظيفة أو العمل**".

ج- اختبار تباين الفروقات للتوجه المقاولاتي حسب الجنس:

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للتوجه المقاولاتي تعزى لمتغير الجنس

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للتوجه المقاولاتي تعزى لمتغير الجنس.

الجدول رقم (2-31): اختبار t-Test للتوجه المقاولاتي حسب الجنس

	t-Test		
	T	درجة الحرية	Sig (الدلالة الاحصائية)
التوجه المقاولاتي	0.105	109	0.258

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

من خلال الجدول رقم (2-31) وحسب النتائج المتحصل عليها نجد أن قيمة الدلالة الاحصائية = 0.258 وهي اكبر من مستوى الدلالة 0.1 وبالتالي فإنه: "**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالي $\alpha \leq 0.1$ للتوجه المقاولاتي تعزى لمتغير الجنس**".

د- اختبار تباين الفروقات للتوجه المقاولاتي حسب الوظيفة أو العمل:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للتوجه المقاولاتي تعزى لمتغير الوظيفة أو العمل.

الفرضية البديلة H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للتوجه المقاولاتي تعزى لمتغير الوظيفة أو العمل.

الجدول رقم (2-32): اختبار t-Test للتوجه المقاولاتي حسب الوظيفة أو العمل

	t-Test		
	T	درجة الحرية	Sig (الدلالة الاحصائية)
التوجه المقاولاتي	0.025	103	0.145

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

من خلال الجدول رقم (2-32) وحسب النتائج المتحصل عليها نجد أن قيمة الدلالة الاحصائية = 0.145 وهي اكبر من مستوى الدلالة 0.1 وبالتالي فإنه: "**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للتوجه المقاولاتي تعزى لمتغير الوظيفة والعمل**".

هـ- اختبار تباين الفروقات للقدرة على إنشاء مؤسسة حسب الجنس:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للقدرة على إنشاء مؤسسة تعزى لمتغير الجنس.

الفرضية البديلة H_1: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للقدرة على إنشاء مؤسسة تعزى لمتغير الجنس.

الجدول رقم (2-33): اختبار t-Test للقدرة على إنشاء مؤسسة حسب الجنس

	t-Test		
	T	درجة الحرية	Sig (الدلالة الاحصائية)
القدرة على إنشاء مؤسسة	0.328	92	0.314

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

من خلال الجدول رقم (2-33) وحسب النتائج المتحصل عليها نجد أن قيمة الدلالة الاحصائية = 0.314 وهي اكبر من مستوى الدلالة 0.1 وبالتالي فإنه: "**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للقدرة على إنشاء مؤسسة تعزى لمتغير الجنس**".

و- اختبار تباين الفروقات للقدرة على إنشاء مؤسسة حسب الوظيفة والعمل:

الفرضية الصفرية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للقدرة على إنشاء مؤسسة تعزى لمتغير الوظيفة والعمل.

الفرضية البديلة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للقدرة على إنشاء مؤسسة تعزى لمتغير الوظيفة والعمل.

الجدول رقم (2-34): اختبار t-Test للقدرة على إنشاء مؤسسة حسب الوظيفة والعمل

	t-Test		
	T	درجة الحرية	Sig (الدلالة الاحصائية)
للقدرة على إنشاء مؤسسة	0.520	112	0.289

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

من خلال الجدول رقم (2-34) وحسب النتائج المتحصل عليها نجد أن قيمة الدلالة الاحصائية = 0.289 وهي اكبر من مستوى الدلالة 0.1 وبالتالي فإنه: "**لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ للقدرة على إنشاء مؤسسة تعزى لمتغير الوظيفة والعمل**".

وبناءا على ما سبق يمكن اختبار الفرضية الرئيسية التي تنص على الآتي:

الفرضية الصفرية H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة.

الفرضية البديلة H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة.

حسب نتائج برنامج SPSS إذا كانت القيمة الاحتمالية (Sig (P- Value أقل من مستوى الدلالة 0.1 فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وفي هذه الدراسة وحسب نتائج SPSS فإنه يتم قبول الفرضية البديلة H_1 كفرضية رئيسة لهذه الدراسة، والتي تفيد بأنه: "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.1$) بين التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية**" من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة (طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة –تبسة).

الجدول رقم (2-35): اختبار الفرضية الرئيسية اعتمادا على معادلة الانحدار الخطي البسيط

المتغير المستقل	المتغير التابع	ثابت الانحدار (A)	معامل الانحدار (B)	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	مستوى الدلالة (Sig)
التعليم المقاولاتي	الروح المقاولاتية	0.617	2.231	0.614	0.377	0.02

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

$$y=0.617x+2.231$$

بحيث تكون:

X : هو قيمة المتغير المستقل (التعليم المقاولاتي)

Y : هو قيمة المتغير التابع (الروح المقاولاتية)

من خلال نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لمعرفة هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للتعليم المقاولاتي على الروح المقاولاتية، يتبين من الجدول رقم (2-35) أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين حيث كان مستوى الدلالة 0.02 وهو أقل من 0.1

الجدول رقم (2-36): اختبار الفرضية الرئيسية اعتمادا على القيمة الاحتمالية

المتغير المستقل / المتغير التابع	معامل الارتباط (R)	القيمة الاحتمالية (Sig)	معامل التحديد (R^2)
التعليم المقاولاتي	0.614	0.02	0.377
الروح المقاولاتية			

المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على النتائج المتحصل عليها من تحليل SPSS.

من خلال الجدول رقم (2-36) وحسب النتائج المتحصل عليها نجد أن القيمة الاحتمالية 0.02 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.1 وبالتالي فإنه: "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية**".

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم عرض الدراسة الميدانية والتي كان الهدف منها إسقاط الجزء النظري لمتغيرات الدراسة، الأمر الذي ساعدنا على التعرف على الدور الذي تلعبه الجامعة والتعليم المقاولاتي في تنمية الروح المقاولاتية، حيث حللنا أسئلة استمارة الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة المكونة من طلبة الليسانس والماستر سنة أولى وسنة ثانية بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة تبسة، وذلك من أجل جمع البيانات الخاصة بالدراسة والتي تم معالجتها احصائيا عن طريق برنامج SPSS.

حيث أكدت الإجابات على مشكلة الدراسة، أن التعليم المقاولاتي له دور في تنمية الروح المقاولاتية في الأوساط الطلابية، وفي الأخير تم استخدام الانحدار البسيط لتحديد العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وتم استنتاج من خلال تحليل دور الجامعة في تنمية الروح المقاولاتية لدى طلبة الجامعة أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة في الجامعة.

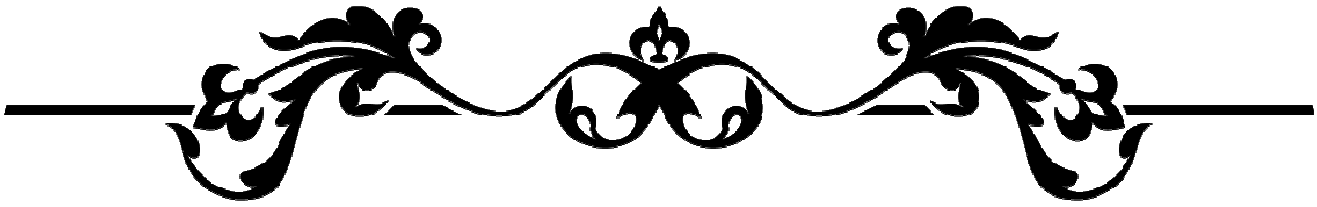

الخـــــــاتمة

لقد ارتبطت مشكلة هذا البحث بدراسة علاقة بالغة الأهمية، إذ حاولت الربط بيم متغير رئيس مستقل وهو التعليم المقاولاتي، والروح المقاولاتية كمتغير تابع، إضافة لاحتوائها على مجموعة من الفرضيات القابلة للاختبار بالأساليب الإحصائية الملائمة. كما بينت هذه الدراسة أهمية متغير التعليم المقاولاتي من خلال دوره في تنمية الروح المقاولاتية لطلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي – تبسة، وكذلك مدى مساهمته في تحفيزهم على الدخول إلى مجال المقاولاتية وعلى إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

من خلال الفصلين للدراسة، تمت معالجة تلك المشكلة من كافة جوانبها، ففي الفصل الأول تم استعراض المفاهيم النظرية المرتبطة بالمقاولاتية، من خلال التطرق لمفاهيم حول الروح المقاولاتية والمقاول بالإضافة إلى المؤسسات الداعمة والمرافقة للمقاولاتية في الجزائر، وكذلك استعراض مفاهيم حول التعليم المقاولاتي من خلال التطرق لأداء ومتطلبات التعليم المقاولاتي، وإلى المؤسسات الصغيرة وسيرورة إنشائها، وكذلك استعراض أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.

وفي الفصل الثاني تم التعرض إلى قياس تأثير التعليم المقاولاتي في تنمية الروح المقاولاتية لدى عينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي – تبسة، فمن خلاله تم اختبار الفرضيات والتوصل إلى نتائج الدراسة، والتي اتضح من نتائجها أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية لدى طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة – تبسة، بقبول الفرضية الرئيسية البديلة، حيث كان مستوى الدلالة 0.02 وهو أقل من 0.1، ما يعني أن عينة الدراسة يعتبرون أن التعليم المقاولاتي يساهم في تنمية الروح المقاولاتية لديهم.

لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1- النتائج النظرية:

- يعد الدخول إلى مجال المقاولاتية خطوة مهمة في حياة الفرد، خاصة إذا تعلق الأمر بتجسيد أفكار ابتكارية جديدة، فحتى لو توفرت جميع الموارد سواء مادية، بشرية، مالية إلا أنه من الصعب تحقيق النجاح والريادة في مجال الأعمال إلا إذا توفرت الروح المقاولاتية لدى صاحب المشروع؛
- الشخص المقاول هو الحلقة الأهم في تجسيد المشروع لما يميزه من صفات شخصية، قدرات ومهارات؛

- الدولة الجزائرية عملت على إنشاء مجموعة من هيئات المرافقة والدعم من خلال توفير الإطار التشريعي المناسب لتشجيع المقاولاتية، بهدف دعم وتشجيع الشباب وخريجي الجامعات على إنشاء مؤسساتهم الخاصة؛
- تمكن المعارف المكتسبة من التعليم المقاولاتي خلال الدراسة الجامعية من خلق خلفية علمية واسعة من الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة؛
- يهدف التعليم المقاولاتي إلى تزويد الطلبة بالمعارف وإكسابهم المهارات اللازمة من أجل تشجيعهم للولوج إلى مجال المقاولاتية وريادة الأعمال؛
- يساهم إدراج التعليم المقاولاتي ضمن البرامج التدريسية في الجامعة في خلق الرغبة والمبادرة لدى الطلبة وينمي التوجه المقاولاتي لديهم؛
- يمر المشروع بدورة كاملة تسمى دورة حياة المشروع والتي تبدأ من دراسة الفكرة حتى تجسيدها؛
- فكرة المقاولاتية تعتبر فكرة جذابة لدى الطلبة عينة الدراسة.

2- نتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية الفرعية الأولى: رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء لدى الطلبة عينة الدراسة، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.016 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.1، ما يعني أن هناك رغبة ذاتية أو مكتسبة لإنشاء مؤسسة من طرف الطلبة عينة الدراسة متأثرين بالمعارف المتلقاة خلال المسار الدراسي.
- الفرضية الفرعية الثانية: رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والتوجه المقاولاتي لدى الطلبة عينة الدراسة حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.008 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.1، ما يعني أن الطلبة عينة الدراسة يعتبرون أن التعليم المقاولاتي يساهم بدرجة كبيرة في تزويدهم بالمعارف الكافية لفهم بيئة الأعمال المقاولاتية وبالتالي التوجه إليها.

- الفرضية الفرعية الثالثة: رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.1$ بين التعليم المقاولاتي والقدرة على إنشاء مؤسسة لدى الطلبة عينة الدراسة حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.018 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.1، مما يبين قدرة الطالب على إيجاد فكرة مبدئية للبدء بمشروع صغير، والمفاضلة بين أكثر المشاريع واقعية وأكثرها مردودية، وبالتالي كلما زادت قدرة الطالب على أن يؤسس مشروع صغير كلما أدى ذلك إلى تعزيز الروح المقاولاتية لديه.

الإقتراحات:

في ظل النتائج التي تم التوصل إليها يمكن إدراج بعض الاقتراحات التالية:

- محاولة جعل البرامج الدراسية في الجامعة تحتوي على جانب ميداني حتى يتمكن الطلبة من الاستفادة من الخبرات والتجارب الميدانية، فضلا على أن تكون دراسة أكاديمية، مما يشجعهم ويزرع فيهم روح المقاولاتية؛
- السعي أكثر إلى نشر ثقافة المقاولاتية من خلال الأبواب المفتوحة في مختلف الهيئات والمؤسسات المعنية مثل هيئات الدعم والمرافقة ودور المقاولاتية وكذلك من خلال الإذاعة وشبكة الأنترنت خاصة مواقع التواصل الاجتماعي وهذا للتخلص من الخوف من المخاطرة والمبادرة؛
- تفعيل المرافقة المقاولاتية والتي تعد أهم أداة لضمان نجاح المؤسسات النائشة؛
- ربط الجامعة بمختلف هيئات الدعم والمرافقة، من خلال دُور المقاولاتية بالجامعات وتفعيل دَور هذه الأخيرة أكثر حتى تكون هي الدافع والموجه للطلبة نحو مجال ريادة الأعمال؛
- تسهيل الإجراءات الإدارية من مختلف الهيئات الداعمة للمقاولاتية؛
- **آفاق الدراسة:**

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إنجاز هذه الدراسة فإنها لا تخلوا من بعض النقائص بسبب عدم القدرة على تناول كل المحاور بالتفصيل، إلا أنها يمكن أن تكون جسرا بين دراسات سابقة ودراسات مقبلة تكون كتمهيد لمواضيع أخرى من بينها:

- التعليم المقاولاتي كأداة لدعم التنمية المستدامة؛

- الأنشطة المقاولاتية للمخابر ودورها في تمويل البحث العلمي؛
- دور هيئات الدعم في إنشاء مشاريع مقاولاتية متكاملة.

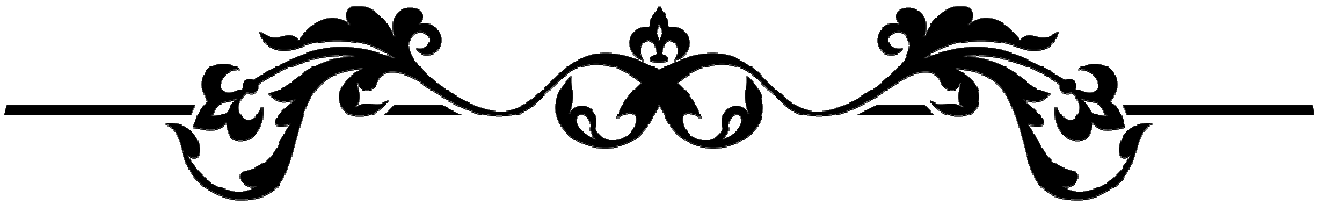

قائمة المراجـــع

أولا: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

- **باللغة العربية:**

1. جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، (عمان، 2004).
2. حنفي عبد الغفار، رسمية قرياقص، **أساسيات الادارة وبيئة الأعمال**، مؤسسة شباب الجامعة، (مصر، 2000).
3. سعاد نائف برنوطي، **إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر، (عمان،2005).
4. صندرة سايبي، **سيرورة إنشاء المؤسسة**، دار المقاولاتية، جامعة منتوري قسنطينة، (الجزائر، 2010/2009).
5. صندرة سايبي، **محاضرات في انشاء المؤسسات**، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، قسنطينة، (الجزائر، 2015/2014).
6. عبد الرحمان ثابت ادريس، جمال الدين المرسي، **الإدارة الاستراتيجية**، الدار الجامعية، (الإسكندرية، 2003).
7. فارس فضيل،**التسويق الدولي**، مطبعة الإخوة الموساك، الطبعة الاولى، (الجزائر، 2010).
8. مبارك مجدي عوض، **التربية الريادية والتعليم الريادي**، عالم الكتب الحديث، (إربد، الأردن، 2011).

II. الأطروحات، الرسائل والمذكرات الجامعية

1. أنفال قادري، عائشة ملاطي، **دور التكوين في تفعيل التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات، دراسة مقارنة بين طلبة العلوم التقنية والعلوم الاقتصادية بجامعة ورقلة**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،(2015/2014).
2. بلفضل بن عسلة، **تأثير المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، (تلمسان، 2014/2013).
3. حاجة مباركة مولاي، جميلة إيث، **الرغبة المقاولاتية عند الطلبة، دراسة حالة عينة من الطلبة بجامعة سعيدة**، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة مولاي الطاهر، (سعيدة، 2016/2015).
4. عبد الجبار سالمي ، **ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول: دراسة ميدانية بولاية تلمسان**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، (تلمسان، 2015/2014).

5. محجوبة بن شهرة، **مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة المسيلة:** دراسة ميدانية على عينة من طلبة قسم علوم التسيير، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، (المسيلة، 2017/2016).

6. محمد علي الجودي، **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي،** أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، (بسكرة، 2015/2014).

7. محمد قوجيل، **دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، دراسة ميدانية،** أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، (ورقلة، 2016/2015).

8. محمد لمين مزاش، **إعداد مخطط أعمال مشروع إنشاء مؤسسة لصناعة العطور**، مذكرة الماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، (بسكرة،2013/2012).

9. منيرة سلامي، **التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر: دراسة ميدانية بجامعة ورقلة،** رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، (ورقلة، 2007/2006).

10. نادية دباح، **دراسة واقع المقاولاتية في الجزلئر وآفاقها (2000-2009)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، (2012/2011).

III. <u>المجلات</u>

1. أشواق بن قدور، محمد بالخير، **أهمية نشر ثقافة المقاولة وانعاش الحس المقاولاتي في الجامعة،** مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، العدد 11، (الجزائر، جانفي 2017).

2. أيوب صكري وآخرون، **واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر- الانجازات والطموحات،** مجلة اقتصاديات المال والاعمال JFBE ، مقال منشور، (الجزائر، ديسمبر 2017).

3. حمزة لفقير، **دور التكوين في دعم الروح المقاولاتية،** مجلة الاقتصاد الجديد، برج بوعريريج، العدد 12، المجلد 05، (2015).

4. خالد رجم وآخرون، **تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر: ولاية ورقلة: الفترة 2005-2014،** المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، (ورقلة، جوان 2017).

5. عبد الفتاح بوخمخم، صندرة سايبي، **دور المرافقة في دعم انشاء المؤسسات الصغيرة: واقع التجربة الجزائرية،** المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 7، العدد 3، (2011).

6. محمد بن أشنهو، أحمد بوسيف، **دور نظرية السلوك المخطط في تفسير نية المقاولة لدى طلبة الماستر،** مقال منشور، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 09، جانفي (2017).

7. مصطفى طويطي، **استراتيجيات قطاع التشغيل في دعم المبادرات المقاولاتية، التجربة الجزائرية نموذجا،** مجلة آداء المؤسسات الجزائرية، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، العدد 07، (2015).

IV. المؤتمرات والملتقيات

1. أيمن عادل عيد، **التعليم الريادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والامن الاجتماعي**، مداخلة ضمن المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، جامعة القصيم، (سبتمبر 2004).
2. توفيق خذري، حسين بن الطاهر، **المقاولة كخيار لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – المسارات والمحددات**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، (الجزائر، يومي 05-06 ماي 2013).
3. حياة بن سماعين وآخرون، **دور الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دراسة قياسية، الأيام الدولية الرابعة حول المقالاتية الشبانية**، جامعة محمد خيضر، (بسكرة،25/24/23 أفريل 2013).
4. شوقي جباري، شرقي خليل، **مخطط الأعمال التفاعلي آلية فعالة لمرافقة عمليات بعث المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة مقدمة لفعاليات الأيام الدولية الثالثة حول المقاولاتية فرص وحدود مخطط الأعمال :الفكرة الإعداد والتنفيذ**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (الجزائر،17-18-19 أفريل 2012).
5. فضيلة بوطورة وآخرون، **أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزارية في نشر الثقافة المقاولاتية – دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة**، ملتقى وطني: الجامعة المقاولاتية: التعليم المقاولاتي والابتكار، جامعة مصطفى اسطمبولي، (معسكر، أيام 10-11 ديسمبر 2018).
6. لطيفة برني، اليمين فالتة، **البرامج التكوينية واهميتها في تعزيز روح المقاولاتية**، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول المقاولاتية: التطوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر، (بسكرة، 08/07/06 أفريل 2010).
7. محمد بن عبد العزيز الدغيشم، حسين السيد حسين محمد، **مدخل مقترح لتفعيل مساهمة منشآت الأعمال في دعم صناعة ريادة الأعمال**، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال: نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الاوسط، الرياض، (المملكة العربية السعودية، سبتمبر 2014).
8. **ملتقى وطني حول دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة – المناطق الجنوبية نموذجا**، المركز الجامعي تندوف بالتنسيق مع دار المقاولاتية تندوف، (يوم 2016/04/11).
9. منيرة سلامي، **التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر: بين متطلبات الثقافة وضرورة المرافقة**، الملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 18-19 أفريل 2012، جامعة قاصدي مرباح، (ورقلة، 2012).

V. الوثائق الرسمية

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادر في 25 جانفي 2004.
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34، الصادر في 01 جوان 1994.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادر في 26 فيفري 2003، المادة 02.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، الصادر في 11 يناير 2004، المادة 04.
6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادر في 26 فبراير 2003.
7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13، الصادر في 26 فيفري 2003، المادة 02.
8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، الصادر في 13 نوفمبر 2002.
9. القانون 01-18 المؤرخ في : 12 ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 77، الصادرة بتاريخ : 2001/12/15.
10. المواد من 04 الى 09، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، الصادرة في 11 يناير 2004.
11. المرسوم التنفيذي رقم92-297 مؤرخ في 6 محرم عام 1413 الموافق لـ 07 يوليو سنة 1992، يتضمن انشاء المركز الجامعي في تبسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 56.
12. المرسوم التنفيذي رقم 03-297 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 23 غشت 2003، يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 51.
13. المرسوم التنفيذي رقم 12-363 المؤرخ في ذو القعدة 1433 الموافق لـ 08 أكتوبر 2012.
14. المرسوم التنفيذي رقم 09-08 المؤرخ في 07 محرم 1430 الموافق لـ 04 يناير 2009، يتضمن انشاء جامعة تبسة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02.

VI. الأنترنت

1. Lionel GASTINE, L'entreprenariat en France et dans le grand Lyon, le centre de ressources prospective du grand Lyon, http://www.millinaire3.com/uploads/tx_ressm3/gastine_entreprenariat.pdf , consulté le 14/02/2019.
2. الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_Accueil.aspx، تاريخ الاطلاع: 2019/03/18.

3. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، http://www.andi.dz/index.php/ar، تاريخ الاطلاع: 2019/03/18.
4. الموقع الرسمي لجامعة الحاج لخضر، باتنة1، دار المقاولاتية، تاريخ الاطلاع 2019/03/23، http://entrepreneuriat.univ-batna.dz/.
5. الموقع الرسمي لـ Fonds de garanie des crédits au PME، تاريخ الاطلاع 26-03-2019 ، http://www.fgar.dz/portal/ar.
6. الموقع الإلكتروني الرسمي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تاريخ الاطلاع: 27-03-2019 ، http://cgci.dz/index.php/fr/.
7. http://www.univ-tebessa.dz/، تاريخ الاطلاع 29-04-2019.
8. https://www.alfreed-ph.com/2017/09/Indirect-statistics-pdf.html، تاريخ الاطلاع 2019/04/26.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. ALAIN Fayolle, **Entreprenariat apprendre à entreprendre**, 2e édition, Management SUP, stratégie de l'entreprise, Dunod, Paris.
2. Azzedine Tounès , **L'intention entrenepreunarial: une recherche comparative entre de étudiants suivants des formations en entreprenariat (Bac+5) et des étudiants en DESS CAAE**, thèse de Doctorat en sciences de Gestion, (France: Université de Rouen, 2003).
3. Eric Michael Laviolette et Loue Christophe, **les compétences entrepreneuriale: définition et construction d'un référentiel**, le 8 éme congrès international francophone (CIFEPME), l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriale (SUISSE, Haute école de gestion (HEC) Fribourg, (25-26-27 Octobre 2006) .
4. Jean-Pierre BECHARD, **Les grandes questions de recherche en Entrepreneurship et éducation**, cahier de recherche no 94-11-02, Ecole des Hautes Etudes ommerciales (HEC), Montréal.
5. Thierry Verstraete, Alain Fayole, **paradigmes et l'entreprenariat**, revue de l'entreprenariat, VOL4 N° 1, 2005.
6. Thierry Verstraete, **Entreprenariat: modélisation de phénomène, revue de l'entreprenariat**, vol. 1, (1/2001).
7. Vincent Girard, Statistique appliquée à la gestion, Paris Econonmic, 3eme édition, (2003).
8. ZAMMAR Rachid, **initiation à l'entreprenariat**, université Mohamed V, Agdal, MAROC, 2009.

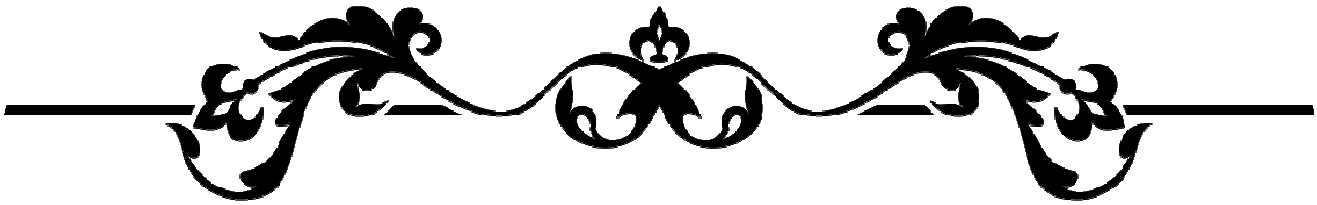

الملاحـــق

الملحق رقم(01): <u>الاستبانة</u>

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

التخصص : إدارة أعمال

السنة الثانية ماستر2018-2019

استبيان

<u>السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته</u>، وبعد :يسعدنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان والذي يدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص إدارة أعمال، والغرض من الدراسة **<u>هو قياس مدى تأثير التعليم المقاولاتي في تنمية الروح المقاولاتية وبناء المشاريع لدى طلبة جامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة</u>**، ونعلمكم أن البيانات التي سيتم جمعها هي لأغراض البحث العلمي فقط، كما نحيطكم علما أنه لا توجد إجابات جيدة أو غير جيدة حيث نهتم فقط بآرائكم التي تفكرون فيها بكل جدية، لذا نرجوا منكم الإجابة بكل صدق وموضوعية وعلى كل الأسئلة، حيث يكفي فقط التأشير على الخانة المناسبة لكل سؤال وذلك بوضع علامة (X).

***<u>للإشارة فقط:</u> مصطلح المقاولاتية في هذا الاستبيان يعني إنشاء المؤسسة الخاصة مهما كانت صفتها القانونية (مؤسسة، مكتب دراسات، ورشة ... إلخ)، والمقاول هو صاحب هذا صاحب هذا المشروع أو المؤسسة الخاصة.**

<u>من إعداد الطالبين:</u>

بشير عبد الحميد

سمير حفظ الله

<u>تحت إشراف:</u>

د. فريد راهم

أولا –البيانات الشخصية:

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- الفئة العمرية : أقل من 25 سنة ☐ من 25 سنة – 30سنة ☐ أكبر من 30 سنة ☐

3- المستوى : سنة ثالثة ليسانس ☐ سنة أولى ماستر ☐ سنة ثانية ماستر ☐

4- التخصص: .....

5- هل تشغل وظيفة أو عملا : نعم ☐ لا ☐

ثانيا –أسئلة الإستبانة:

المحور الأول :الروح المقاولاتية

الجزء الأول :الرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء :أعتقد أنني:

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	أرغب في إنشاء مؤسسة خاصة من أجل تحقيق الاستقلالية في العمل					
2	قادر على اتخاذ القرارات وحل مختلف المشاكل					
3	مثابر من أجل الوصول إلى الأهداف					
4	لا أخشى المبادرة بطرح أفكار جديدة في العمل					
5	لدي الرغبة في النجاح واكتساب مكانة اجتماعية مرموقة					
6	لدي حاجة قوية للإنجاز والتميز في الأعمال التي أقوم بها					

الجزء الثاني :التوجه المقاولاتي :أعتقد أنني:

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
7	لدي القدرة على المخاطرة وتحمل النتائج					
8	قادر على الإبداع وتقديم أشياء جديدة					
9	قادر على تحمل مسؤولية النتائج المتحصل عليها					
10	لدي القدرة على التأثير في الآخرين					

11	متفائل من خلال النظرة المستقبلية					
12	أفكر بشكل جدي في إنشاء مشروع خاص بي					
13	لدي فكرة جيدة عن المقاولاتية والمشاريع الريادية					

الجزء الثالث :القدرة على إنشاء مؤسسة :أجد نفسي قادرا على انجاز المهام التالية:

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
14	تحديد فكرة المشروع					
15	تقدير المخاطر التي قد تواجه المشروع					
16	تقدير الاحتياجات المالية للمشروع					
17	القيام بجميع الإجراءات الإدارية المتلعقة بإنشاء المؤسسة					
18	الحصول على أموال لتمويل المشروع					
19	طلب المساعدة من مختلف آليات الدعم					
20	التخطيط والإدارة والتسيير الناجح للمشروع					
21	جمع المعلومات الملائمة حول السوق والزبائن والموردين والمنافسين					

المحور الثاني :التعليم المقاولاتي :إن المعارف التي اكتسبتها خلال دراستي في الجامعة تسمح لي بأن:

الرقم	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
22	أستلهم أفكار المشاريع وأفاضل بينها					
23	أضع أفكار مبدئية للبدء بمش روع					
24	أجسد قدراتي ومكتسباتي في العمل					
25	أفهم القواعد التي تحكم الإستثمار في المشاريع الصغيرة					
26	أتقن التقنيات والأساليب الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات					
27	أتخذ القرارات الاستراتيجية في المؤسسة					
28	أتحمل المسؤولية كاملة عندما أتعرض للفشل					
29	أعمل على تنمية روح الإبداع والإبتكار الشخصي					
30	أثابر وأعمل حتى تتحقق أهداف المؤسسة					

مع الشكر والتقدير

الملحق رقم(02): معامل ألفاكرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,799	77

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,865	77

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,906	77

الملحق رقم(03)–التكرارات

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	39	50,6	50,6	50,6
	انثى	38	49,4	49,4	100,0
	Total	77	100,0	100,0	

الفئة العمرية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 25 سنة	33	42,9	42,9	42,9
	من 25 الى 30سنة	18	23,4	23,4	66,2
	اكبر من 30 سنة	26	33,8	33,8	100,0
	Total	77	100,0	100,0	

المستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة ثالثة ليسانس	4	5,2	5,2	5,2
	سنة1 ماستر	27	35,1	35,1	40,3
	سنة2 ماستر	46	59,7	59,7	100,0
	Total	77	100,0	100,0	

التخصص

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	49	63,6	63,6	63,6
	2	4	5,2	5,2	68,8
	3	8	10,4	10,4	79,2
	4	8	10,4	10,4	89,6
	5	1	1,3	1,3	90,9
	6	2	2,6	2,6	93,5
	7	2	2,6	2,6	96,1
	8	3	3,9	3,9	100,0
	Total	77	100,0	100,0	

هل تشغل وظيفة أو عملا

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	32	41,6	41,6	41,6
	لا	45	58,4	58,4	100,0
	Total	77	100,0	100,0	

الملحق رقم(04): الانحراف المعياري

		الروح المقاولاتية
N	Valide	77
	Manquant	0
Moyenne		4,43
Ecart type		,773

		التعليم المقاولاتي
N	Valide	77
	Manquant	0
Moyenne		4,13
Ecart type		,746

الملحق رقم(05): معامل الارتباط – المتوسط الحسابي– مستوى الدلالة

		التعليم المقاولاتي	الرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء	التوجه المقاولاتي	القدرة على إنشاء مؤسسة
التعليم المقاولاتي	Person correlation	1	.570	.502	.528
	Sig		.016	.008	.018
	N	77	77	77	77
الرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء	Person correlation	.570	1	.678	.718
	Sig	.016		.000	.001
	N	77	77	77	77
التوجه المقاولاتي	Person correlation	.502	.678	1	.925
	Sig	.008	.000		.000
	N	77	77	77	77
القدرة على إنشاء مؤسسة	Person correlation	.528	.718	.925	1
	Sig	.018	.001	.000	
	N	77	77	77	77

- الفئة العمرية:

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	13,278	21	,632	,771	,740[b]
	Résidu	45,085	55	,820		
	Total	58,364	76			

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	9,100	9	1,011	1,375	,217[b]
	Résidu	49,264	67	,735		
	Total	58,364	76			

- المستوى التعليمي:

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2,346	9	,261	,706	,701[b]
	Résidu	24,745	67	,369		
	Total	27,091	76			

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	7,493	21	,357	1,001	,477[b]
	Résidu	19,598	55	,356		
	Total	27,091	76			

- التخصص:

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	90,054	21	4,288	1,207	,282[b]
	Résidu	195,400	55	3,553		
	Total	285,455	76			

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	40,279	9	4,475	1,223	,296[b]
	Résidu	245,176	67	3,659		
	Total	285,455	76			

الملحق رقم(06): اختبار التوزيع الطبيعي كولمجروف –سيمرنوف

	Kolmogorov – Smirnov		
	statistic	df	Sig.
التعليم المقاولاتي	0.423	77	0.097
الرغبة والمبادرة من أجل الإنشاء	0.526	77	0.018
التوجه المقاولاتي	0.318	77	0.086
القدرة على إنشاء مؤسسة	0.456	77	0.056

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التعليم المقاولاتي في تنمية الروح المقاولاتية لدى طلبة الجامعة وذلك من خلال الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية، وكذلك التطرق للخصائص الواجب توفرها في المقاول صاحب المشروع، وبعض المفاهيم حول الروح والثقافة المقاولاتية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على أهم النماذج المفسرة للروح المقاولاتية، وكذا أجهزة الدعم والمرافقة في الجزائر، بعدها تم التطرق للتعليم المقاولاتي وإنشاء المؤسسات الصغيرة، بتبيان الأداء والمتطلبات اللازمة للتعليم في مجال المقاولاتية، مع تبيان دور المؤسسات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

من خلال القيام بدراسة لعينة من طلبة جامعة تبسة، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مستويات الثالثة ليسانس، سنة أولى وثانية ماستر من أغلب التخصصات، وبالاعتماد على الاستبيان كأداة لجمع المعلومات، وبرنامج SPSS لمعالجتها، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن التعليم المقاولاتي له دور في نشر الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية ومنه تنمية الروح المقاولاتية للطلبة، كما تم التوصل إلى أن الطلبة يتمتعون بطبيعة الشخصية المقاولاتية والتي تعكس درجة من الروح المقاولاتية.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، التعليم المقاولاتي، الروح المقاولاتية.

Summary

This study aims to demonstrate the importance of entrepreneurship education in developing the entrepreneurial spirit of the university students through familiarity with the various concepts related to contracting, as well as addressing the characteristics that must be provided by the entrepreneur and some concepts about the spirit and entrepreneurial culture, in addition to highlighting the most important models of the spirit As well as support and accompaniment services in Algeria. Then, they discussed entrepreneurship education and the establishment of small enterprises, showing the performance and requirements of education in the field of entrepreneurship, with a description of the role of small enterprises in achieving development. Economic.

Through the study of a sample of students from the University of Tebessa, Faculty of Economic and Commercial Sciences and Management Sciences levels of the third bachelor's degree, the first year and second master of most disciplines, and relying on the questionnaire as a tool to collect informations, and SPSS program to address them, A role in the dissemination of the entrepreneurial culture in the academic community and from the development of the entrepreneurial spirit of the students. It was also found that the students enjoy the nature of the entrepreneurial personality, which reflects a degree of entrepreneurial spirit.

Keywords: *entrepreneurship, entrepreneurial education, entrepreneurial spirit.*